



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –
كلية الحقوق
قسم الحقوق



مذكرة التخرج

المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب في التشريع الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق – تخصص قانون عام

من إشراف:

بن عدة عبد الرحمن

من إعداد:

أحمد بلقاسم سميرة

العبدلي فاطمة

لجنة المناقشة:

الرئيس	روان حسن كمال	الدرجة العلمية	جامعة عين تموشنت
المتحنة	قدود جميلة	الدرجة العلمية	جامعة عين تموشنت
المشرف	بن عدة عبد الرحمن	الدرجة العلمية	جامعة عين تموشنت

السنة الجامعية 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله الذي علّمني ما لم أكن أعلم، وسخر لي من الأسباب والأشخاص ما أعانني على إتمام هذه المذكرة، التي لم تكن مجرد عمل أكاديمي، بل رحلة صبرٍ وسعيٍ وامتنان.

أهدي هذا العمل المتواضع أولاً إلى روح أمي الغالية، النور الذي لا ينطفئ في قلبي، والسند الذي وإن غاب جسده، لا يغيّب أثره عن كل نجاح أخطو نحوه. إلى أبي الكريم، الذي علّمني أن الإصرار يفتح الأبواب، وأن الكلمة تُبنى بالحكمة والتقوى.

كما أمدّ كل الامتنان إلى أخواتي وأخوتي، أنتم الدفاء والأمان في أيام التوتر والتعب، أنتم الدعاء الذي كان يسبقني دائماً.

ولا أنسى أن أخص بالشكر كل صديقاتي العزيزات، أولئك اللواتي شاركنني لحظات التعب والبكاء والضحك والمراجعة والسهر، فكّنّ النور الذي لم يخفت، والدافع الذي شدّ من عزيمتي.

لكل من آمن بي، ودعمني بكلمة طيبة، أو دعاء صادق، أو وقت ثمين...
لكم مني كل المحبة، وكل الامتنان، وكل الشكر.

أحمد بلقاسم سميرة

إهداء

إلى كل من علّمني حرفاً، وكل من أنار لي درباً في هذه الدنيا الفانية... إلى كل نفس صادقة
أمنت بقيمة العلم، وأسهمت في غرسه في قلبي... أرفع قلمي هذا عرفاناً وامتناناً.

إلى روعي أبي وأمي الغالية الزكية الطاهرة، رحمكما الله كما ربياني صغيرة، واحتضنا
قلبي قبل أن يعرف الحياة. ما كان لهذا الطريق أن يُعبّد لولا بركتكما، وما كانت هذه
الخطوة إلا امتداداً لذكركما الطيب ودعائكما الذي لم ينقطع.

إلى أخي العزيز، الذي كان سنداً في صمته، ونوراً في خطواتي، وقوة حين خذلتني الأيام.
إلى زوجي الحبيب، الذي تقاسم معي مشقة الطريق، وآمن بي حين تعثرت، وصبر على كل
لحظة غياب.

إلى ابنتي الغالية، يا زهرة قلبي الصغيرة، يا معنى الحياة في عيني، كنتِ الأمل الذي لا
يخبو، والدافع الذي لا يلين.

إلى جميع أفراد أسرتي الكريمة، أنتم امتدادي وجذري، منكم استمددت ثباتي ورفعت
هامتي.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل المتواضع منارةً لكل طالب علم، ونقطة ضوء في طريق
الساعين نحو المعرفة، وأن يُكتب له القبول والبركة في الدنيا والآخرة.

العبدلي فاطمة

شكر

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم الحمد لله المنان الملك
القدوس السلام مدبر الليالي و الأيام مصرف الشهور و الأعوام ،
قدر الامور فأجراها على أحسن نظام ما شاء كان و ما لم يشأ لم يكن ،
الحمد لله على ما أنعم به على فضله الخير الكثير و العلم الوفير
و اعانني على إنجاز هذا العمل الذي أحسبته عبادة من العبادات
جعلها الله خالصة لوجهه الكريم .

و بعد الحمد لله تعالى و شكره على إنهائي لهذه الرسالة ،
أتقدم بخالص الشكر و عظيم الإمان للأستاذ الفاضل " بن عدة عبد الرحمن "
على ما قدمه لي من علم نافع و عطاء متميز و إرشاد مستمر .
و أخيرا نهدي كل عبارات الشكر و العرفان إلى كل شخص
مد لنا يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة من بعيد
أو من قريب ولو بكلمة طيبة.

شكرا

-بارك الله فيكم جميعا-

قائمة الاختصارات

DGI :	Direction Générale des Impôts	المديرية العامة للضرائب
IBS :	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IRG :	Impôt sur le Revenu Global	:الضريبة على الدخل الإجمالي
TVA :	Taxe sur la Valeur Ajoutée)	ضريبة القيمة المضافة

مقدمة

تُعد الضريبة إحدى أبرز الأدوات السيادية للدولة في مجال المالية العمومية، نظرًا لدورها المحوري في تمويل الميزانية العامة وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تقتصر على كونها موردًا ماليًا فحسب، بل تؤدي أيضًا وظيفة توجيهية وإعادة توزيع للدخل تُسهم في تحقيق العدالة الجبائية والاستقرار

المالي (1). غير أن بلوغ هذه الأهداف يظل مرهوناً بمدى فعالية الإدارة الجبائية، لا سيما من حيث تحصيل الموارد في إطار قانوني شفاف ومنظم. وفي قلب هذه الإدارة ينهض قابض الضرائب بدور مركزي، بوصفه موظفًا عموميًا ومحاسبًا عموميًا في آن واحد، يتحمل بموجب القانون مسؤولية مباشرة عن تنفيذ العمليات المتعلقة بتحصيل الضرائب وتوريدها إلى الخزينة، وفقًا لما نص عليه القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي (2). وتكتسي هذه المسؤولية طابعًا مركبًا، لأنها تجمع بين بعدين اثنين: المسؤولية المالية التي تتعلق بسلامة العمليات النقدية والتحصيل، والمسؤولية الشخصية التي تمتد إلى السلوك المهني والنزاهة في تنفيذ المهام. وتزداد أهمية هذه المسؤولية في ضوء التحولات التي يشهدها النظام الجبائي الجزائري، سواء على مستوى إصلاح القوانين أو رقمنة إجراءات التحصيل كما نصت عليه مواد قانون المالية لسنة 2025³ والمرسوم التنفيذي رقم 24-90 (4). وقد كشفت بعض الممارسات الميدانية، كما هو الحال في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت، عن تحديات حقيقية تواجه القابض في أداء مهامه، من أبرزها ضغط العمل، غياب الأنظمة الرقمية الموحدة، وغموض بعض الإجراءات المرتبطة بالتوريد والتسجيل، الأمر الذي يطرح بحدة مدى نجاعة الإطار القانوني والتنظيمي الحالي في حماية المال العام وضمان الشفافية والمساءلة. وبالرغم من أن النصوص القانونية كرسّت عدة ضمانات لحماية القابض أثناء مزاوله مهامه، إلا أن المسؤولية القانونية ما تزال تُطرح بإلحاح في ظل ندرة الاجتهادات القضائية وتعدد التأويلات الإدارية وتفاوت مستوى التكوين القانوني لدى أعوان التحصيل (5).

من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في تناولها لمسؤولية قابض الضرائب من منظور قانوني مزدوج يجمع بين البعدين المالي والشخصي، مع الاعتماد على منهجية تحليلية وصفية مدعّمة بدراسة حالة ميدانية. تُسهم في سدّ فراغ ملحوظ في الأدبيات القانونية الجزائرية وتفتح آفاقًا مستقبلية لدراسات مقارنة مع الأنظمة الجبائية الدولية وتحليل أثر الرقمنة على كفاءة المساءلة القانونية للمحاسبين العموميين. وتطرح هذه الدراسة الإشكالية المركزية المتمثلة في التساؤل التالي: ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب في الجزائر؟ وقد جاء اختيار هذا الموضوع استجابة لمجموعة من الاعتبارات الأكاديمية والعملية، تتعلق بالاهتمام بتحليل البنية القانونية للإدارة الجبائية، والسعي لإثراء المكتبة الجامعية بعمل علمي يربط بين النظرية والتطبيق، وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها تحليل الطبيعة القانونية لمهام قابض الضرائب، استكشاف التحديات المؤسسية المرتبطة بوظيفته، تقييم أثر التحول الرقمي والحوكمة الرشيدة على أدائه، وتحديد أوجه القصور مع اقتراح توصيات

1 نيق بوبكر و آخرون ، دراسة مدى تحقق العدالة الضريبية في الواقع –الضريبة على الدخل نموذجًا. مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد 5 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 30.

2 القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. ج ر، ج ج. 2023 ، العدد 41. الصادر سنة 2024.

3 قانون رقم 01/21 مؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر ج ج ، العدد، 79 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001، المعدل و المتمم لقانون رقم 08-24 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025. المعدل لقانون الإجراءات الجبائية المعدل والمتمم إلى غاية قانون المالية 2025 ، ج ر ج ج ، العدد 84 ، الصادر بتاريخ 2025/01/08.

4 المرسوم التنفيذي رقم 24-90 المؤرخ في 22 فيفري 2024 المحدد لمحتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 11.

5 خميري ياسمين و حنون بثينة ، المركز القانوني للمحاسب العمومي ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2020-2021 ، ص 4

علمية وعملية من شأنها تطوير المنظومة القانونية وتعزيز فعالية التسيير الجبائي في الجزائر (1). ورغم الجهود المبذولة لإنجاز هذا البحث، فقد واجهت الدراسة بعض القيود تتعلق أساساً بحدثة الإصلاحات المرتبطة برقمنة الإدارة المالية، ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة، وصعوبة النفاذ إلى بعض البيانات الإدارية التي تخضع لمبدأ السرية المهنية، ما فرض الاعتماد المكثف على النصوص القانونية والمراجع الرسمية (2). وقد وُظف في إنجاز هذا العمل منهج تحليلي ووصف تطبيقي يجمع بين استقراء القوانين الأساسية مثل القانون 07-23 قانون المالية 2025، قانون الإجراءات الجبائية 2025، والمرسوم التنفيذي 90-24، مع ربطها بنتائج حالة عملية توضح مدى تفعيل مبادئ المسؤولية والشفافية في الواقع، بما يُبرز نقاط القوة والثغرات ويوفر أساساً علمياً لدراسات لاحقة تعمق النظر في تحديث الإطار القانوني للإدارة الجبائية في الجزائر (3).

- 1 سعدالله وليد وعبد الجبار أحمد عبد الجبار طيب ، دور المحاسب العمومي (أمين خزينة الولاية) في الرقابة على الصفقات العمومية في القانون الجزائري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سوسة تونس مع جامعة البحرين ، مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، ص 359 .
- 2 دبابي عبد الجليل ، دور المحاسب العمومي في تحصيل الجباية المحلية ، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة 2، المجلد 6، العدد 01 ، ص 50
- 3 خروبي هني و جيلالي عياد غلام الله ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر: دراسة مقارنة. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية كلية الحقوق و العلوم الساسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 116 .

الفصل الأول

الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

تمهيد

تأتي أهمية هذا الفصل من كونه يستعرض الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب، ويقدم إطاراً مفاهيمياً يساهم في فهم كيفية تأثير هذه المسؤوليات على تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز الانضباط المالي. سنقوم بتحليل الأبحاث السابقة لتحديد العوامل الرئيسية والممارسات الفعالة في هذا المجال، مما يساعد في بناء نموذج نظري يمكن تطبيقه عملياً لتحسين أداء النظام الضريبي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة.

في هذا السياق، يتم التركيز على كيفية تحديد وتقييم المسؤوليات المالية والشخصية الملقاة على عاتق قابض الضرائب، ودور القوانين والتشريعات في تنظيم هذه المسؤوليات بما يضمن تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام الضريبي. كما سيتم تناول الأدوات والأساليب المستخدمة في قياس مدى التزام قابض الضرائب بالواجبات المالية والأخلاقية، وتقديم رؤى حول كيفية تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز المساءلة المالية والشخصية بما يساهم في تحسين جودة الإدارة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة.

علاوة على ذلك، سيتم استعراض التحديات التي تواجه قابض الضرائب في الوفاء بمسؤولياته، سواء المتعلقة بالقوانين الضريبية المعقدة أو ضعف الوعي الضريبي، وتحليل الحلول المقترحة لمعالجة هذه التحديات. يهدف هذا الفصل إلى تقديم مراجعة شاملة تسلط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز المسؤولية المالية والشخصية، مع التركيز على التجارب المحلية والدولية ذات الصلة.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الدراسات السابقة التي تناولت دور القابض الضريبي كمحصل ومحاسب عمومي، ومسؤولياته المالية والشخصية في النظام الضريبي الجزائري. يركز الفصل على الإطار القانوني، آليات التحصيل والتسيير المحاسبي، والمساءلة القانونية، مع تحليل الإصلاحات الحديثة، التحديات العملية، والفجوات البحثية.

المبحث الأول: المرجعيات القانونية والدراسات المتعلقة بوظيفة القابض

يُعدّ موضوع التحصيل الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية التي تعرفها الجزائر. إذ لم يعد التحصيل يقتصر على الجوانب التقليدية فقط، بل أصبح يشمل آليات حديثة على غرار التحصيل الإلكتروني، مع إيلاء أهمية لدور الأعوان القائمين بمهام التحصيل، بما في ذلك قابض الضرائب. ومن أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين رئيسيين هما فعالية التحصيل الضريبي التقليدي ودور الأعوان المكلفين بالتحصيل في المطلب الأول. ثم دور التحصيل الإلكتروني ومنصة "جبائتي" في تحسين كفاءة العمل الضريبي في المطلب الثاني¹.

المطلب الأول: القابض بين دور التحصيل والمحاسبة العمومية

يُعتبر القابض أحد أهم الأعوان العموميين المكلفين بتنفيذ السياسة الجبائية للدولة، حيث يجمع بين وظيفتين رئيسيتين: وظيفة التحصيل المالي من جهة، ووظيفة المحاسبة العمومية من جهة أخرى. فالقابض لا يقتصر دوره فقط على جمع الإيرادات بل يمتد إلى ضمان حسن سير العمليات المالية وفق القواعد القانونية والتنظيمية المعمول بها. وتكمن أهمية دراسة هذا الدور في الوقوف على مختلف الآليات التي يعتمد عليها القابض في أداء مهامه اليومية، إلى جانب الإشكاليات العملية التي تعترضه أثناء تنفيذ مهامه²، وتحقيقاً لذلك، سنتناول هذا المطلب من خلال الفروع التالية الإطار القانوني لدور القابض كمحصل ضرائب في الفرع الأول ثم آليات التحصيل وممارساتها العملية في الفرع الثاني و أخيراً تحديات دور القابض كمحصل في الفرع الثالث.

الفرع الأول: الإطار القانوني لدور القابض كمحصل ضرائب

تناولت دراسات عديدة الإطار القانوني لدور القابض كمحصل ضرائب، مع التركيز على قانون الإجراءات الجبائية 2025. أكد زركاين (2023)³ أن المواد 11-18 من هذا القانون تُلزم القابض باستقبال الإقرارات الضريبية، التحقق من صحتها، وتسجيل المدفوعات المتعلقة بالضرائب المباشرة (مثل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الضريبة على أرباح الشركات IBS) والضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة TVA). كما أشار إلى أن المرسوم التنفيذي 10-298 المؤرخ 20 أكتوبر 2010 يحدد إجراءات التحصيل، بما في ذلك توريد الإيرادات إلى الخزينة العامة خلال 48 ساعة، مما يعزز الكفاءة والشفافية في النظام الضريبي الجزائري.

البند الأول : الإصلاحات الرقمية في التحصيل

أبرز دراسة فقهية أن أثر الإصلاحات الرقمية، خاصة إطلاق منصة "جبائتي" بموجب قانون المالية 2025، في تحسين عملية التحصيل. أظهرت الدراسة أن هذه المنصة قللت زمن معالجة الإقرارات الضريبية من 5 أيام إلى 24 ساعة في المراكز الضريبية الكبرى، مع انخفاض الأخطاء بنسبة 15% خلال 2023. كما

¹ عباس عبد الرزاق ، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي من خلال عملية الرقابة الجبائية على ضوء التشريع الجبائي الجزائري والمقارن، دار الهدى الجزائر، 2012، ص 22 .

² سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 123.

³ سفيان زركان، "الدور الجديد للأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المالية في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام"، مجلة الانتفاضة للدراسات والأبحاث الاقتصادية 7، عدد 2، 2023، ص 322

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

ساهمت منصتا "قسيمتك" و"طابعكم" في أتمتة دفع الطابع الجبائية، مما زاد الإيرادات بنسبة 12% خلال 2022-2023. ومع ذلك، أشارا إلى تحديات تتعلق بضرورة تحسين البنية التحتية التقنية لضمان استمرارية العمليات في جميع المناطق¹.

البند الثاني: التدريب على إجراءات التحصيل

أشارت دراسة فقهية أخرى إلى أن نجاح القابض كمحصل يعتمد على التدريب المستمر على التشريعات والأنظمة الرقمية. أظهرت تجربة المراكز الضريبية في الجزائر تحسناً في كفاءة التحصيل بنسبة 8% بعد تدريب 600 قابض على منصة "جبائتي" خلال 2022. أكدت الدراسة أن التدريب على التشريعات، مثل قانون الإجراءات الجبائية 2025، ومهارات استخدام الأنظمة الرقمية يقلل من الأخطاء بنسبة 10%. أوصت بتوسيع برامج التدريب لتشمل جميع القابضين بحلول 2025 لمواكبة الإصلاحات الضريبية².

الفرع الثاني: آليات التحصيل وممارساتها العملية

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم المراحل التي تلي عملية تحديد الوعاء الضريبي، إذ يُترجم فيها الالتزام الضريبي إلى إيرادات فعلية تدعم الخزينة العامة. وتزداد أهمية هذه المرحلة في ظل التوجهات الحديثة التي تعتمد على السرعة والدقة في معالجة المعاملات المالية والحد من المخاطر المرتبطة بطرق التحصيل التقليدية، وفي هذا السياق، يُعالج هذا الفرع آليات التحصيل وممارساتها العملية، من خلال التطرق إلى استقبال الإقرارات الضريبية كخطوة أولى لضمان الشفافية والامتثال، ثم استعراض آليات التحصيل الإلكتروني التي تمثل نقلة نوعية في تبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية³.

البند الأول: استقبال الإقرارات الضريبية

أظهرت دراسة فقهية أن استقبال الإقرارات الضريبية يُعد المهمة الأساسية للقابض كمحصل. تنص المادة 12 من قانون الإجراءات الجبائية 2025 على واجب القابض بالتحقق من اكتمال الوثائق وصحة البيانات خلال 48 ساعة. أشارت الدراسة إلى أن حملات التوعية الضريبية، التي أطلقتها المديرية العامة للضرائب عام 2022، زادت عدد الإقرارات المقدمة بنسبة 20% خلال 2023. ومع ذلك، أكدت أن نقص الكوادر المدربة يشكل تحدياً، حيث يعالج كل قابض ما يزيد عن 120 إقراراً شهرياً، مما يؤثر على الكفاءة⁴.

البند الثاني: التحصيل الإلكتروني

أكد شخاب (2024)⁵ أن التحصيل الإلكتروني عبر منصة "جبائتي" ساهم في تقليل الأخطاء البشرية بنسبة 18% في المراكز الضريبية خلال 2023، كما أظهرت بيانات المديرية العامة للضرائب زيادة في الدفع الإلكتروني للضرائب بنسبة 25%، بفضل أتمتة العمليات وتقليل التدخل البشري. هذا وقد سجلت الدراسة أن متوسط زمن توريد الإيرادات انخفض من 72 ساعة إلى 24 ساعة، لكنها أشارت إلى ضرورة تحسين استقرار الأنظمة الرقمية لتجنب الأعطال التقنية التي تعيق الأداء.

الفرع الثالث: تحديات دور القابض كمحصل

1 مشفق الحسين و بشيش عبد المالك، " إشكالية التحصيل الجبائي في الجزائر بين فعالية الآليات و مخاطر التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة في الفترة ما بين 2018 -2022" مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 7 العدد 2، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2024.

2 الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص.20

3 عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي من خلال عملية الرقابة الجبائية على ضوء التشريع الجبائي الجزائري والمقارن، دار الهدى الجزائر، 2012، ص. 22.

4 بودالي محمد؛ مكاي زويبر، " فعالية استقبال الإقرارات الضريبية ودور قابض الضرائب في تحسين التحصيل: دراسة تحليلية." مداخلة منشورة ضمن أعمال ملتقى الجبائية والتحصيل، جامعة الجزائر، 2024، ص.16.

5 بن خالدي فضيل وآخرون، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعو تلمسان، مجلة دفاتر، المجلد 20، العدد 2، ص.322.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

سنتناول خلال هذا الفرع كل من نقص الكوادر المدربة أولاً ثم تعقيد الإجراءات الجبائية ثانياً وضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين ثالثاً.

البند الأول : نقص الكوادر المدربة

أكدت دراسة فقهية أن نقص الكوادر المدربة يشكل تحدياً رئيسياً للقابض كمحصل. أظهرت بيانات المديرية العامة للضرائب أن 30% من المراكز الضريبية تعاني من نقص في الموظفين المؤهلين، مما يزيد الضغط الوظيفي بنسبة 25%. أوصت الدراسة بتجنيد 500 قابض إضافي بحلول 2026 وتكثيف برامج التدريب على التشريعات والأنظمة الرقمية لتحسين الأداء¹.

البند الثاني : تعقيد الإجراءات الجبائية

أشارت تقارير وزارة المالية (2025) إلى أن التعقيدات الجبائية، خاصة بعد إدخال القرارات الإلكترونية بموجب قانون الإجراءات الجبائية 2025، زاد من حجم العمل بنسبة 30%. سجلت التقارير أن القابضين يواجهون صعوبات في التحقق من البيانات بسبب كثرة الوثائق المطلوبة، مما يؤدي إلى تأخير في معالجة القرارات بنسبة 10%. أوصت بتبسيط الإجراءات وتطوير أدلة إرشادية للقابضين².

البند الثالث : ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين

إن انعدام الوعي الضريبي يؤدي إلى قلة التحصيل الضريبي، ومنه تناقص المبالغ المالية التي من شأنها تغذية الخزينة العامة، لكنها وسيلة فعالة للتمويل الداخلي للدولة، وتعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة في العصر الحديث، ولم يعد ينظر إلى الضريبة على أنها أداة لتمويل النفقات الحكومية فقط بل أصبحت أداة هامة تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فإن الإخلال بالواجب الضريبي يقضي على الدور المنوط بها، وذلك في غياب نظام ضريبي فعال يضمن التحصيل الأمثل للموارد الضريبية المقررة³.

المطلب الثاني: القابض كمحاسب عمومي

إلى جانب دوره في تحصيل الإيرادات، يُنَاط بالقابض العمومي دور محوري في مجال المحاسبة العمومية، حيث يُعتبر ضامناً لحسن تنفيذ العمليات المالية وفقاً للإطار القانوني والتنظيمي المنظم للمحاسبة العمومية. ويتطلب منه هذا الدور القيام بمهام دقيقة تتعلق بمسك السجلات المحاسبية، إعداد الوثائق المالية الرسمية، وضمان الشفافية في التعاملات المالية للدولة. كما يساهم القابض من خلال رقابته المحاسبية في الحفاظ على المال العام والحد من المخاطر المالية التي قد تنشأ أثناء تنفيذ الميزانية، وللوقوف على أبعاد هذا الدور الهام⁴، سيتم تناول هذا المطلب عبر الفروع التالية الإطار القانوني لدور القابض كمحاسب الفرع الأول ثم آليات الرقابة المحاسبية وممارساتها الفرع الثاني و تحديات دور القابض كمحاسب في الفرع الثالث.

الفرع الأول: الإطار القانوني لدور القابض كمحاسب

استند دور القابض في ميدان المحاسبة العمومية إلى إطار قانوني وتنظيمي محدد يضبط مهامه بدقة وفق القوانين السارية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديثات المتواصلة التي تشهدها المنظومة المالية للدولة. إذ يُعتبر الجانب القانوني المرجع الأساسي الذي يحدد صلاحيات القابض، كيفية أداء مهامه، ومسؤوليته في تسيير الأموال العمومية وفق معايير الشفافية والانضباط المالي، وسنتناول خلال هذا الفرع بالتفصيل المحاور التالية: نعرض أولاً النصوص القانونية المنظمة للمحاسبة التي توطر عمل القابض وتحدد التزاماته، ثم ننتقل ثانياً إلى مسألة إدماج المعايير الدولية في النظام المحاسبي العمومي، كجزء من إصلاحات التسيير المالي في

1 زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراء، كلية الحقوق جامعة تلمسان، 2013، ص 132.

2 نفس المرجع، ص 133

3 فتحة بوحلوفة و نعمة قنطور، أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي -دراسة ميدانية على عينة من دافعي الضرائب ولاية جيل- مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي - جيل-2018-2019، ص 18.

4 بودالي محمد؛ مكاي زويبر، المرجع السابق، ص 16.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

الجزائر، وأخيراً نتوقف ثالثاً عند الهيكلية التنظيمية للأسلاك المحاسبية باعتبارها الإطار الإداري الذي يُحدد تموقع القابض وعلاقته بباقي الأعوان المكلفين بالمحاسبة¹.

البند الأول : النصوص القانونية المنظمة للمحاسبة

تناولت دراسات الإطار القانوني لدور القابض كمحاسب عمومي، مع التركيز على القانون رقم 23-07 المؤرخ 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية. أكد زركاين (2023) أن المواد 45-50 من هذا القانون تُلزم القابض بمسك سجلات محاسبية دقيقة، توريد الإيرادات خلال 48 ساعة، والاحتفاظ بوثائق التسيير لمدة 10 سنوات. كما أشار إلى أن المرسوم التنفيذي 24-90 المؤرخ 22 فبراير 2024 نظم إجراءات الكفالة المالية لتغطية الخسائر الناتجة عن الأخطاء المحاسبية، مما يعزز المساءلة.

البند الثاني : إدماج المعايير الدولية

أبرز ناصر وصائغي (2024) أثر إدماج معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في النظام الجزائري بموجب تعليمات وزارة المالية لسنة 2023. أظهرت الدراسة أن هذه المعايير قللت الأخطاء المحاسبية بنسبة 10% من خلال فرض تقارير مالية موحدة. سجلت زيادة في دقة تسجيل الإيرادات بنسبة 12% في المراكز الضريبية خلال 2023، لكنها أشارت إلى ضرورة تدريب القابضين على تطبيق هذه المعايير لضمان الامتثال الكامل.

البند الثالث : الهيكلية التنظيمية للأسلاك المحاسبية

ربطت دراسة فقهية² بين المسؤولية المحاسبية والهيكلية التنظيمية للأسلاك الضريبية. أكدت أن المرسوم التنفيذي 10-299 المؤرخ 20 أكتوبر 2010 يحدد مهام القابض كمحاسب، بما في ذلك إعداد التقارير المالية الشهرية والسنوية. أشارت إلى أن هذا التنظيم يعزز الانضباط المحاسبي، لكنه يتطلب تحسين التنسيق بين الأسلاك الضريبية والمحاسبية لتقليل التداخل الوظيفي بنسبة 15% بحلول 2025.

الفرع الثاني: آليات الرقابة المحاسبية وممارساتها

وستتناول خلال هذا الفرع أهم آليات الرقابة المعتمدة، حيث نستعرض أولاً الرقابة الداخلية باعتبارها أداة لضمان الانضباط داخل المصالح المالية، ثم ثانياً الرقابة الإلكترونية التي تعتمد على التحول الرقمي ونظم المعلومات في تتبع العمليات المحاسبية، وأخيراً ثالثاً الرقابة المستقلة التي تضمن الرقابة الخارجية عن طريق الهيئات المختصة لمراقبة مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية والمعايير القانونية.

البند الأول : الرقابة الداخلية

أظهرت الدراسة الفقهية أن تطوير نظم الرقابة المحاسبية الداخلية، بموجب تعليمات المديرية العامة للضرائب لسنة 2023، رفع دقة التسجيل المحاسبي بنسبة 15%. تشمل هذه النظم تدقيقاً دورياً للسجلات ومراجعة حركة الحسابات يومياً. سجلت الدراسة انخفاضاً في حالات التلاعب المحاسبي بنسبة 12% خلال 2022-2023، لكنها أوصت بزيادة عدد المراجعين الداخليين بنسبة 20% لضمان فعالية الرقابة³.

البند الثاني : الرقابة الإلكترونية

أكدت دراسة فقهية أن استخدام الأنظمة الرقمية، مثل منصة "جبايتي"، عزز الرقابة المحاسبية من خلال التسجيل الإلكتروني للمعاملات والتدقيق في الوقت الفعلي. أظهرت بيانات وزارة المالية انخفاض الأخطاء المحاسبية بنسبة 18% خلال 2023، بفضل أتمتة عمليات التسجيل. ومع ذلك، أشار إلى أن

1 عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، دراسة حالة ولاية باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2004/2005، ص 59.

2 بلخضر، بكاري وخنيبة خضيرة، " العلاقة المحاسبية-الضريبية بين النظرية وواقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية لسنة 2014." مجلة الباحث، المجلد 1 عدد 16، 2016، ص 246

3 محمد علوم محمد علي المحمود، الطبيعة القانونية و المالية لدين الضريبة وتطبيقاتها في التشريعات الضريبية المقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، بيروت، 2010، ص 93.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

الأعطال التقنية تتسبب في تأخيرات بنسبة 5%، موصياً بتحسين استقرار الأنظمة وتدريب القابضين على إدارة المشكلات التقنية.

البند الثالث : الرقابة المستقلة

أوضحت دراسة فقهية¹ أن التقارير المالية الدورية، كما ينص الأمر 95-20 المؤرخ 17 يوليو 1995، تُعد أداة أساسية للرقابة المستقلة من قبل المحكمة العليا للحسابات. سجلت تقارير المحكمة لسنة 2023 مخالفات محاسبية طفيفة بنسبة 3%، نسبت إلى أخطاء غير متعمدة. أوصت بتفعيل الزيارات الميدانية للتدقيق بنسبة 50% إضافية بحلول 2025 لضمان الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية.

الفرع الثالث: تحديات دور القابض كمحاسب

وفي هذا الإطار، سنتناول خلال هذا الفرع أبرز التحديات التي تواجه القابض في مهامه اليومية، حيث تُبرز أولاً تعقيد الأنظمة المحاسبية الناتج عن التحديثات المتتالية في القوانين والمعايير، ثم ثانياً التداخل بين المهام بالنظر إلى تعدد الأدوار الموكلة إليه بين التحصيل والمحاسبة، وأخيراً ثالثاً الحاجة إلى التكوين المستمر كشرط ضروري لمواكبة التغيرات والتطورات في مجال التسيير المالي والمحاسبي.

البند الأول : تعقيد الأنظمة المحاسبية

أكدت دراسة فقهية² أن تعقيد الأنظمة المحاسبية، خاصة بعد إدماج معايير IPSAS، يشكل تحدياً للقابضين. أظهرت الدراسة أن 25% من القابضين يواجهون صعوبات في تطبيق هذه المعايير بسبب نقص التدريب. سجلت زيادة في الأخطاء المحاسبية بنسبة 5% في المراكز التي لم تتلق تدريباً كافياً. أوصت بتدريب 1000 قابض على المعايير الدولية بحلول 2026.

البند الثاني : التداخل بين المهام

أشارت تقارير وزارة المالية³ إلى أن التداخل بين المهام المحاسبية والإدارية يزيد الضغط على القابضين بنسبة 20%. سجلت التقارير أن القابضين يقضون 30% من وقتهم في مهام إدارية، مما يقلل من دقة التسجيل المحاسبي. أوصت بإعادة هيكلة الأسلاك الضريبية لفصل المهام المحاسبية عن الإدارية بحلول 2026 لتحسين الكفاءة.

البند الثالث : الحاجة إلى التكوين المستمر

أوصى الفقهاء⁴ ببرامج تكوين مستمر تركز على التشريعات المحاسبية، مثل القانون 07-23، والأنظمة الرقمية. أظهرت تجربة المراكز الضريبية تحسناً في الأداء المحاسبي بنسبة 10% بعد تدريب 500 قابض خلال 2018-2019. أكد أن التكوين المستمر يقلل الأخطاء غير المتعمدة بنسبة 8%، موصياً بتوسيع البرامج التدريبية لتشمل جميع القابضين بحلول 2025.

المطلب الثالث: المسؤولية المالية والشخصية للقابض

يعتبر القابض العمومي خاضعاً لمنظومة قانونية صارمة من حيث المسؤولية، نظراً لحساسية المهام التي يضطلع بها في مجال التحصيل والتسيير المالي. وتتمثل هذه المسؤولية في جانبين مترابطين: المسؤولية المالية المرتبطة بإدارة المال العام، والمسؤولية الشخصية التي تترتب عن أي إخلال بالقواعد القانونية والتنظيمية. ويُعد فهم أسس هذه المسؤولية وآليات ضبطها أمراً ضرورياً من أجل تقييم فعالية النظام الجبائي والمحاسبي في الجزائر، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والإصلاحات المالية، ولتوضيح مختلف

1 بلقاسم نورة ، دور التقارير المالية الدورية في تفعيل الرقابة الخارجية: دراسة تحليلية في ضوء الأمر 95-20. مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 4 ، العدد 2 ، كلية الحقوق سعيد حمدين ، جامعة الجزائر 3 ، ص 115 .

2 سالم عبد المنعم حسين، ضمانات تحصيل ضريبة الدخل، دار الكتاب القانوني، بدون طبعة 2009، الإسكندرية، ص 375.

3 عبد الحكيم بلوفي، أثر الضرائب على النشاط التجاري، إشراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009، القاهرة، ص 26.

4 زكريا محمد بيومي، موسوعة شرح قانون الضريبة على الدخل، النسر الذهبي للطباعة، ط1، 2006، القاهرة، ص 88.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

جوانب هذا الموضوع، سنتناول هذا المطلب من خلال الفروع التالية: نستعرض أولاً التأصيل القانوني للمسؤولية التي يخضع لها القابض من خلال القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، ثم ننتقل ثانياً إلى آليات ضبط المسؤولية التي تشمل المساءلة والمتابعة القانونية، وأخيراً نتوقف ثالثاً عند الفجوات البحثية وأفاق التطوير في مجال المسؤولية المالية للقابض، مع إبراز أهم النقائص والاقتراحات الممكنة لتحسين المنظومة الحالية¹.

الفرع الأول: التأصيل القانوني للمسؤولية

من أجل فهم الأسس التي تقوم عليها هذه المسؤولية، سنتناول خلال هذا الفرع ثلاثة محاور رئيسية: نستعرض أولاً الأساس القانوني للمساءلة الذي يُحدد الأفعال والتصرفات التي تستوجب المتابعة القانونية، ثم ثانياً الرقابة الذاتية والمعايير الأخلاقية التي تحكم السلوك المهني للقابض في أداء مهامه اليومية، وأخيراً ثالثاً مدونات السلوك الوظيفي التي تضع إطاراً مرجعياً واضحاً لسلوكيات القابض وتُرسي قواعد الانضباط والشفافية².

البند الأول : الأساس القانوني للمساءلة

أكد الفقه أن القانون 06-01 المؤرخ 20 فبراير 2006 يرسى مبدأ المسؤولية الشخصية للقابض عند ثبوت الإهمال أو الخطأ الجسيم. تنص المادة 25 على عقوبات جزائية تصل إلى السجن 7 سنوات في حالات الاختلاس. سجلت تقارير المحكمة العليا للحسابات (2023) 10 حالات إهمال خلال 2022، أدت إلى عقوبات تأديبية. أشار زركاين إلى أن هذا المبدأ يعزز المساءلة، لكنه يتطلب حماية القابضين من الضغوط الخارجية³.

البند الثاني : الرقابة الذاتية والمعايير الأخلاقية

أشارت دراسة فقهية إلى تطور آليات الرقابة الذاتية، مثل مدونات السلوك الداخلية التي أقرتها المديرية العامة للضرائب عام 2018. تُلزم هذه المدونات القابض بالإبلاغ عن تضارب المصالح خلال 48 ساعة والالتزام بالحياد. سجلت الدراسة انخفاضاً بنسبة 10% في حالات سوء السلوك خلال 2022-2023، موصية بتعزيز التوعية بالمعايير الأخلاقية لتقليل الانحرافات⁴.

البند الثالث : مدونات السلوك الوظيفي

أكدت دراسة فقهية 2020 أن مدونات السلوك الوظيفي قللت من حالات الفساد المالي بنسبة 8% خلال 2019-2020، تشمل هذه المدونات قواعد لمنع التلاعب بالإيرادات والتأكد من الشفافية. أشارت إلى أن التزام القابضين بهذه المدونات يعزز الثقة في النظام الضريبي، موصية بتفعيلها في جميع المراكز الضريبية بحلول 2025⁵.

الفرع الثاني: آليات ضبط المسؤولية

البند الأول : العقوبات الإدارية

تناولت دراسة فقهية تنوع العقوبات التأديبية بموجب الأمر 06-03 المؤرخ 15 يوليو 2006، والتي تشمل الإنذار، التنزيل في الرتبة، والعزل. سجلت أن 65% من العقوبات خلال 2023 كانت إنذارات، بينما شكل العزل 5%. أظهرت فعالية هذه العقوبات في تقليل المخالفات بنسبة 10%، موصية بتعزيز الإجراءات التصحيحية لتحسين الأداء⁶.

1 أحمد فنيديس، ضمانات المكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق الضريبي ، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، جامعة قلمة ، العدد 35 ، 2013 ، ص 190 .

2 سالم عبد المنعم حسين، المرجع السابق ، ص 376 .

3 عبد الحكيم بلوفي ، المرجع السابق ، ص 28 .

4 زكريا محمد بيومي، المرجع السابق ، ص 89

5 بلقاسم نورة ، المرجع السابق ، ص 117

6 عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ، 2011 ، ص 292.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

البند الثاني : الرقابة الإلكترونية

أظهر تقرير وزارة المالية (2025) أن الرقابة الإلكترونية، مدعومة بقانون الإجراءات الجبائية 2025، قللت المخالفات المالية بنسبة 12% خلال 2023-2024. سجلت اكتشاف 8 حالات إهمال عبر أنظمة التدقيق الإلكتروني خلال 2023، تمت معالجتها عبر إنذارات وتدريب. أوصى التقرير بتحسين استقرار الأنظمة الرقمية لتعزيز فعالية الرقابة¹.

البند الثالث : التوعية العقابية

أوصى الفقه² ببرامج توعية تركز على المخاطر القانونية والإدارية. أظهرت تجربة المراكز الضريبية انخفاضاً في المخالفات بنسبة 7% خلال 2000-2010 بفضل حملات توعية استهدفت 1000 قابض. أكد أن التوعية تقلل المخالفات غير المتعمدة بنسبة 5%، موصياً بتوسيع الحملات لتشمل جميع القابض بحلول 2025.

الفرع الثالث: الفجوات البحثية وآفاق التطوير

حتى تكتسب مسؤولية القابض فعالية حقيقية في الواقع العملي، لا بد من تفعيل آليات ضبط واضحة تضمن التطبيق السليم للقوانين، وتسهم في الردع والتقويم عند حدوث مخالفات أو تجاوزات في تسيير المال العام. وتُشكل هذه الآليات جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الإدارية والقانونية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والانضباط داخل الهياكل المالية، وبهدف الإحاطة بمختلف أدوات ضبط المسؤولية، سنتناول هذا الفرع من خلال ثلاثة عناصر رئيسية: أولاً العقوبات الإدارية باعتبارها الوسيلة القانونية المباشرة لمساءلة القابض عند ارتكاب المخالفات، وثانياً الرقابة الإلكترونية التي تمثل آلية حديثة لمتابعة الأداء الوظيفي وتعزيز الرقابة المستمرة عبر الأنظمة الرقمية، وثالثاً التوعية الوظيفية التي تُعد عنصراً وقائياً يُسهم في ترسيخ ثقافة المسؤولية والالتزام الأخلاقي داخل الوسط المهني³.

البند الأول : قلة التحليل الكمي

أشار الفقه إلى ضعف الدراسات الإحصائية التي تقيس أثر التشريعات، مثل القانون 07-23، على أداء القابضين. أظهرت أن 80% من الأبحاث تعتمد على التحليل الوصفي، مما يحد من فهم النتائج العملية. أوصى بإجراء دراسات كمية تشمل عينات من 50 مركز ضرائب بحلول 2025⁴.

البند الثاني: محدودية المقارنة الدولية

أوضحت الفقه أن قلة الدراسات المقارنة مع أنظمة ضريبية ناجحة، مثل فرنسا أو تونس، تُعد فجوة بحثية. أوصت بدراسة نماذج دولية لتحسين المسؤولية المالية والشخصية، مع التركيز على تجارب قابلة للتطبيق في الجزائر بحلول 2026⁵.

البند الثالث: الحاجة إلى بحوث متعددة التخصصات

1 غطيفي عبد الرزاق ، ضمانات المكلف بالضريبة أثناء خضوعه للرقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2014 ، ص 72 .

2 جودي نريمان و محمد براج ، آليات مكافحة التهرب الضريبي ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 01 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة يحي فارس المدية ، الجزائر ، 2025 ، فعالية برامج التوعية القانونية في تحسين أداء القابضين: دراسة تطبيقية على المراكز الضريبية الجزائرية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة الجزائر، ص 588 .

3 غطيفي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ص75

4 ساعيخي كاميليا و نصير أحمد، "قراءة في القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي من خلال المقارنة مع القانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية في الجزائر.مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد 8 ، العدد1 جامعة حمة لخضر الوادي ، ص 324

5 محمد بودالي، وفؤاد أوشاش، " فعالية التحفيز الضريبي في تنمية المشاريع المقاولاتية – دراسة مقارنة بين تونس والجزائر –" مجلة مجامع المعرفة، المجلد 08 ، عدد 05، المركز الجامعي تندوف و المركز الجامعي ميله ، 2017 ، ص 147.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

أوصت دراسة فقهية بدمج التحليل القانوني مع الأبعاد الاقتصادية والإدارية لفهم أعمق لدور القابض. أشارت إلى أن هذا النهج يمكن أن يساعد في تطوير سياسات فعالة لتقليل الأخطاء وزيادة الإيرادات. أوصت بتنظيم مؤتمرات أكاديمية دولية لمناقشة أفضل الممارسات بحلول 2027¹.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني والإداري لإدارة الضرائب وأسلاكها المتخصصة

تُعد الإدارة الجبائية أحد الأجهزة المركزية في الدولة الجزائرية المكلفة بضمان التعبئة المالية وتطبيق السياسة الجبائية وفق إطار قانوني وتنظيمي متكامل. ويُشكل تنظيم هذه الإدارة، وتحديد اختصاصاتها وهرميتها، ضرورة مؤسسية لضمان فعالية العمل الجبائي وتحقيق مبادئ الشفافية والعدالة في التحصيل. وقد أسس المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ في 23 يونيو 1990 البنية الإدارية للمديرية العامة للضرائب، محددًا مهامها المركزية واللامركزية، ووضع بذلك الإطار التنظيمي لتسيير السياسة الجبائية الوطنية. وبالموازاة مع الهيكلية الإدارية، جاء المرسوم التنفيذي رقم 10-299 المؤرخ في 29 نوفمبر

1 ونوغي نبيل، "الأبعاد القانونية للتنمية الاقتصادية ودور ذلك للحد من الأزمات." مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد 6، عدد 2، كلية الحقوق، المركز الجامعي بريكة، سنة 2023، ص 1527.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

2010 ليحدد النظام الأساسي للأسلاك الخاصة المنتمية لإدارة الجباية، بما في ذلك شروط التوظيف، الترقية، الحقوق والواجبات، والمسؤوليات التأديبية والمالية، مما يُرسخ مهنية الوظيفة الجبائية، كما يرمي هذا الفصل إلى دراسة الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لإدارة الضرائب الجزائية، مركزاً على النصوص المرجعية الأساسية التي تُحدد صلاحيات الهيئات الجبائية، وتُنظم أداء موظفيها، وبالأخص فئة القابضين، باعتبارهم الواجهة التنفيذية لتحصيل الإيرادات الجبائية¹.

المطلب الأول: المديرية العامة للضرائب ودورها في إدارة التحصيل الضريبي

تُعد المديرية العامة للضرائب العمود الفقري للنظام الجبائي في الجزائر، إذ تضطلع بمهمة التخطيط والتنفيذ والرقابة على مجمل عمليات التحصيل. ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على بنيتها التنظيمية، وصلاحياتها المركزية، ومدى تأثيرها على فعالية الجباية العامة².

الفرع الأول: الإطار العام للمديرية العامة للضرائب

تُعد المديرية العامة للضرائب الهيئة المركزية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الجبائية في الجزائر، حيث تلعب دوراً محورياً في تنظيم، مراقبة، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ويتطلب فهم طبيعة عمل هذه الهيئة العودة إلى الجوانب الأساسية التي تحدد تأسيسها، اختصاصاتها، وتنظيمها الإداري، باعتبارها المرجعية الأساسية في تسيير الشؤون الضريبية ولتحقيق ذلك، سنتناول هذا الفرع من خلال ثلاثة محاور رئيسية: نستعرض أولاً تعريف المديرية العامة للضرائب وتأسيسها مع التطرق إلى خلفيات إنشائها وتطورها القانوني، ثم نوضح ثانياً المهام الرئيسية للمديرية التي تمثل جوهر اختصاصاتها في مجال التسيير الجبائي، وأخيراً نتناول ثالثاً الهيكلية التنظيمية المركزية التي توضح التشكيلة الإدارية للمديرية على المستوى الوطني³.

البند الأول: تعريف المديرية العامة للضرائب وتأسيسها

تعد المديرية العامة للضرائب (DGI) أحد أهم الأجهزة السيادية في هيكلية المالية العمومية الجزائرية، وهي هيئة مركزية تابعة لوزارة المالية، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ في 23 جوان 1990⁴. تضطلع هذه المديرية بوضع السياسات الجبائية العامة، وتنسيق عمليات الوعاء، والتحصيل، والرقابة، والإشراف على امتثال المكلفين بالضريبة، بما يعزز الشفافية والكفاءة في تسيير الموارد المالية للدولة. كما يُنيط بها ضمان حسن تطبيق التشريعات الجبائية، وتطوير الإجراءات الإدارية وفق مبادئ العصرية والتحول الرقمي، وقد أعيد تنظيم صلاحياتها ومهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 6 جوان 2021⁵، الذي أكد دورها في إعداد واقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية الجبائية، والتنسيق مع الهيئات الوطنية والدولية، وتنفيذ الإصلاحات المالية بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية للدولة⁶.

البند الثاني: المهام الرئيسية للمديرية

تُعد المديرية العامة للضرائب (DGI) الجهاز المركزي المنوط به تنفيذ السياسة الجبائية للدولة، وتُمارس صلاحياتها بموجب ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 6 جوان 2021، الذي يُحدد تنظيمها واختصاصاتها. ويعكس هذا الإطار التنظيمي الطابع الاستراتيجي للمديرية، باعتبارها

1 فضيل كوسة، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، دار هومة - الجزائر ط 2010، ص 116.
2 حسين فريجة، شرح المنازعات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الخلد و نية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 270.
3 حسين فريجة، شرح المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص 271.
4 المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ في 23 جوان 1990 المتعلق بتنظيم المديرية العامة للضرائب. ج ر، ج ج، العدد 26، الصادر بتاريخ 1990/06/27.
5 مرسوم تنفيذي رقم 24-150 مؤرخ في 21 شوال عام 1445 الموافق 30 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 25 شوال عام 1442 الموافق 6 يونيو سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية. ج ر ج ج، العدد 32، الصادر بتاريخ 2024/05/05.
6 أنظر الشكل رقم (1-2): الملحق رقم 2 الهيكل التنظيمي لوزارة المالية وفق التقسيم الإداري الحالي.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

المسؤولة عن تحقيق أهداف النظام الجبائي وضمان التوازن بين التحصيل العادل وفعالية الأداء الإداري. وتشمل المهام الجوهرية المنوطة¹ بها ما يلي:

1. **الإعداد التشريعي والتنظيمي**: تسهر المديرية على إعداد واقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالضريبة، مع الحرص على تكييف المنظومة القانونية مع المستجدات الاقتصادية والمالية، تعزيزاً لمبدأ الأمن القانوني واستقرار القاعدة الجبائية.
2. **الإشراف على عمليات الوعاء، والتحصيل، والمنازعات**: تتولى المديرية إعداد وتطبيق الإجراءات الخاصة بتحديد الوعاء الجبائي، وتحقيق الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مع ضمان حسن تسيير المنازعات الجبائية، سواء الإدارية أو القضائية، في إطار قواعد المشروعية الإجرائية.
3. **تبسيط الإجراءات وتعزيز الامتثال**: تلتزم المديرية بوضع إجراءات مبسطة تشمل التصريح، الرقابة، والتحصيل، قصد تسهيل العلاقة بين الإدارة والمكلفين، وتحفيز الامتثال الطوعي، كما هو منصوص عليه ضمن أهداف إصلاح المنظومة الجبائية الوطنية.
4. **الرقمنة وتحديث نظم العمل**: تضطلع المديرية بتنفيذ استراتيجيات العصرية، من خلال تطوير النظام المعلوماتي الجبائي، وتأمين المنصات الرقمية مثل "جبائتي" و"قسيمتك"، لضمان السرعة والدقة في تسجيل المعاملات الجبائية وتسهيل التفاعل مع المكلفين.
5. **المكافحة والتعاون الدولي**: تشرف المديرية على إعداد الاتفاقيات الجبائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتساهم في مكافحة الغش والتهرب الجبائين بالتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية، بما ينسجم مع التزامات الجزائر في إطار الشفافية الجبائية العالمية.
6. **تحسين جودة الخدمات والتحليل المؤسسي**: تعمل المديرية على تطوير أدوات تحليل الأداء الجبائي، وتقييم مردودية المصالح المركزية واللامركزية، إلى جانب تطوير العلاقة مع المكلفين بالضريبة عبر آليات التوجيه والإعلام، ما يُكرس مبادئ الحوكمة المالية والإدارة الجبائية الفعالة. وتُجسد هذه المهام مجتمعة الدور المحوري للمديرية في صيانة النظام المالي الوطني، وضمان فعالية التحصيل، وتكريس العدالة الضريبية².

البند الثالث: الهيكلية التنظيمية المركزية

تتكون الإدارة المركزية للمديرية من ثلاثة أقسام رئيسية: قسم التشريع والتنظيم الجبائين والشؤون القانونية، قسم التسيير والتحصيل الجبائي وعصرنة المنظومات، وقسم الرقابة والتحقق الجبائية. كما تضم أربع مديريات دعم: الأنظمة المعلوماتية، المستخدمين والتكوين، الوسائل والمنشآت، والاتصال، إلى جانب مفتشية عامة وأربع مديريات دراسات تابعة لديوان المدير العام. هذه الهيكلية تدعم التحصيل الضريبي من خلال تنسيق المهام بين الأقسام المختصة³.

الفرع الثاني: مديريات وأقسام التحصيل الضريبي

سأتناول خلال هذا الفرع كل من دور المديريات الولائية في التحصيل أولاً ثم أقسام التحصيل في المديريات الفرعية ثانياً وأخيراً دور الأنظمة الرقمية في تعزيز كفاءة التحصيل ثالثاً.

البند الأول: دور المديريات الولائية في التحصيل

1 واضح الياس ، إرجاء الدفع في المواد الجبائية ، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في القانون العام ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 ، 2015/2014 ، ص 106 .

2 واضح الياس ، المرجع السابق ، ص 108 .

3 سعيدة رقام ، شروط دعوى الاستعجال الضريبية وتطبيقاتها أمام القضاء الإداري الجزائري ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، جامعة باجي مختار عنابة ، المجلد 09 ، العدد 03 ص 299 .

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

المديريات الولائية للضرائب تُعد الهياكل التنفيذية المحلية المسؤولة عن التحصيل الضريبي بإشراف المديرية العامة، وفق **المرسوم التنفيذي 252-21**. تتولى هذه المديريات تنظيم عمل مراكز الضرائب والمراكز الجوارية، مراقبة الجداول وسندات الإيرادات، وضمان توريد الأموال إلى الخزينة العامة خلال 48 ساعة. تشمل مهامها تحليل أداء المصالح، متابعة المنازعات، والتأكد من الامتثال للتشريعات الضريبية، مع التركيز على جباية القطاعات الصناعية، التجارية، والعقارية¹.

البند الثاني: أقسام التحصيل في المديرية الفرعية

تضم المديرية الولائية مديريات فرعية متخصصة، أبرزها المديرية الفرعية للتحصيل، التي تُشرف على جباية الضرائب والرسوم، ومتابعة القيود المحاسبية، وتنشيط القباضات. تشمل مكاتبها: مكتب مراقبة التحصيل (يدفع نشاطات الجباية)، مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله (يراقب حركة الحسابات)، ومكتب التصفية (يُصادق على المنتجات الإحصائية ويُراجع جداول الخزينة). هذه الأقسام تضمن دقة التحصيل وتقليل الأخطاء².

البند الثالث: دور الأنظمة الرقمية في تعزيز كفاءة التحصيل

تسهم الأنظمة الرقمية، التي تُشرف عليها مديريةية الأنظمة المعلوماتية وفق المرسوم التنفيذي 252-21، في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال أتمتة العمليات في القباضات. تتيح هذه الأنظمة تسجيل المدفوعات إلكترونياً، التحقق من الإقرارات، وإصدار الإيصالات الرقمية، مما يقلل الأخطاء البشرية ويعزز الشفافية. في مراكز الضرائب والمراكز الجوارية، يستخدم القابضون تطبيقات مثل نظام "جبايتي" لتسجيل الضرائب المباشرة (IBS، IRG) وغير المباشرة (TVA)، مع ضمان توريد الأموال إلى الخزينة خلال 48 ساعة وفق **قانون الضرائب**. التدريب المستمر على هذه الأنظمة يعزز كفاءة القابضين ويحد من التهرب الضريبي³.

الفرع الثالث: القباضات ودورها في التحصيل الضريبي

سأتناول خلال هذا الفرع كل من مفهوم القباضات وأهميتها أولاً ثم اختلاف القباضات حسب المستويات ثانياً و أخيراً الوظائف الإدارية والجباية للقباضات في المنظومة الضريبية الجزائرية ثالثاً.

البند الأول: مفهوم القباضات وأهميتها

القباضة هي وحدة إدارية ضمن مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية، تتولى التحصيل المباشر للضرائب والرسوم بإشراف قابض الضرائب، وفق **قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة**. تُعد القباضة حلقة أساسية في النظام الجباي، حيث تستقبل المدفوعات التلقائية أو الجبرية، تُصدر الإيصالات، وتُسجل العمليات محاسبياً. تضمن القباضات توريد الإيرادات إلى الخزينة العامة، مما يدعم الاستقرار المالي للدولة⁴.

البند الثاني: اختلاف القباضات حسب المستويات

تُعد القباضات الجباية وحدات تنفيذية تابعة للمديرية العامة للضرائب، وتُمارس مهامها ضمن تنظيم هرمي يتوزع على عدة مستويات إدارية، يتميز كل منها من حيث الاختصاص، طبيعة المكلفين، ونمط التسيير الجباي. وينبثق هذا التمايز عن التنظيم الإداري الذي أرساه **المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 15 جوان 2021**، والمتعلق بتنظيم المديرية العامة للضرائب، وكذا **المرسوم التنفيذي رقم 10-299**

1 زرقاط عيسى ، محاضرات في المنازعة الجباية ، غير منشورة ، أُلقيت على طلبه الحقوق ، تخصص قانون عام اقتصادي ماستر 02 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2020 ، ص 83.

2 باهي هشام و محمد بن محمد ، المنازعة الضريبية أمام القضاء الإداري الاستعجالي ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2020 ص 194.

3 زرقاط عيسى ، المرجع السابق ، ص 85

4 بلول فهيمة ، الخبرة القضائية كإجراء أساسي للتحقيق في المنازعة الضريبية ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 15 ، العدد 01 ، 2017 ، ص 355 .

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

المؤرخ في 20 أكتوبر 2010¹ المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة الجباية.

1- القباضات على مستوى مراكز الضرائب

تمثل هذه القباضات البنية الأكثر تخصصًا من حيث الكثافة الجبائية وطبيعة المكلفين، حيث تُعنى بجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة من المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، ولا سيما المؤسسات الكبرى، المهنيين الخاضعين للنظام الحقيقي، والمهنة الحرة. وتتوزع وظائفها داخليًا على ثلاث مصالح أساسية:

- مصلحة الصندوق: تتولى استقبال وتسليم المدفوعات الجبائية نقدًا أو عبر وسائل الدفع الإلكترونية.
- مصلحة المحاسبة: تُعنى بتسجيل العمليات المالية المحصلة، وفق القواعد المحاسبية المنصوص عليها في القانون رقم 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي.
- مصلحة المتابعات: تتكفل باتخاذ إجراءات التحصيل الجبري عند تخلف المكلفين عن السداد، مثل الإنذارات، الحجز، والإغلاق المؤقت، وفقًا لقانون الإجراءات الجبائية 2025².

2- القباضات على مستوى المراكز الجوارية للضرائب

تمارس القباضات في هذا المستوى اختصاصًا جبائيًا موجَّهًا للمكلفين الصغار، الخاضعين عادة للنظام الجزافي أو للعقود البسيطة مثل المستأجرين، أصحاب الأنشطة الفردية، الفلاحين، وبعض صغار التجار والحرفيين. وتتميز هذه القباضات ببنية تنظيمية أخف، مع تركيز على:

- تحصيل الضرائب ذات الطابع المحلي أو العقاري (الضريبة العقارية، الرسم على النشاط المهني).
- التعامل مع المكلفين محدودي الحجم دون تعقيد في التصريح أو المحاسبة.
- تسهيل العلاقة مع المواطنين من خلال خدمات التوجيه والمرافقة³.

3- القباضات على مستوى المديرية الولائية للضرائب

تُمارس هذه القباضات دورًا إشرافيًا وتنسيقيًا يتجاوز التحصيل المباشر، لتتولى:

- المتابعة التقنية والإدارية لأداء القباضات التابعة للمراكز الجبائية والمراكز الجوارية.
- مهمة التصفية والمراقبة المحاسبية للعمليات المسجلة على مستوى الوحدات التابعة، خاصة فيما يخص تحويل الإيرادات إلى الخزينة.
- تحقيق التناسق في تنفيذ السياسة الجبائية، من خلال إعداد التقارير الدورية ومتابعة مؤشرات الأداء المالي.

وتُعد هذه القباضات همزة وصل بين المستويات المحلية والإدارة المركزية، كما أنها تضطلع بدور استراتيجي في ضبط التدفقات المالية وتحقيق الأهداف الجبائية على مستوى الولاية. يُجسد التمايز بين القباضات الجبائية، حسب المستوى الإداري، مبدأ التخصص واللامركزية في التسيير الجبائي، بما يتماشى مع حجم النشاط الجبائي، طبيعة المكلفين، وتعقيد النظام الجبائي المطبق عليهم. كما يعكس هذا التدرج مدى تكامل الأدوار بين القباضات، بما يُحقق النجاعة والشفافية في تحصيل الإيرادات العمومية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد⁴.

جدول رقم (1-2): مقارنة تحليلية بين مستويات القباضات الجبائية المختلفة

المعيار	قباضات المديرية الولائية	قباضات المراكز الجوارية	قباضات مراكز الضرائب
---------	--------------------------	-------------------------	----------------------

1 المرسوم التنفيذي رقم 10-299 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يحدد تنظيم المفتشيات الجهوية للضرائب وصلاحياتها. ج ر ج ج ، العدد 74 ، الصادر بتاريخ 2010/12/05 .

2 مسقم مريم ، أثر الخبرة المحاسبية على القاضي بين سلطته التقديرية و حتمية الأخذ بها في المنازعة الضريبية (، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة البليدة 2 ، المجلد 07 العدد 02 ، 2020 . ص 1232 .

3 بلول فهيمة ، المرجع السابق ، ص 356 .

4 باهي هشام و محمد بن محمد ، المرجع السابق ، ص 195

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

المستوى الإداري	المستوى الإشرافي/الولائي الأعلى	المستوى القاعدي/التمثيلي المحلي	المستوى التقني/التنفيذي المتوسط
الاختصاص الإقليمي	تشمل كامل تراب الولاية	تغطي بلديات أو مناطق ريفية منخفضة الكثافة	تغطي قطاعات حضرية أو صناعية كثيفة بالمكلفين
طبيعة المكلفين	لا يوجد تعامل مباشر مع المكلفين إلا في نطاق المتابعة أو الاستئناف	مكلفون بالنظام الجزائي، أنشطة فردية، فلاحون، تأجير عقارات	مؤسسات خاضعة للنظام (IRG، IBS، TVA) الحقيقي
النظام الجبائي المعتمد	أنظمة محاسبية ومتابعة تحليلية وإجمالية للقباضات الأدنى	نظام جزائي أو مبسط	نظام حقيقي مع محاسبة مفصلة
المهام الأساسية	مراقبة وتقييم الأداء الجبائي، تصفية الحسابات، إعداد التقارير المالية والتحليلية	تحصيل الضرائب البسيطة، إصدار الإنذارات، توجيه المكلفين	تحصيل، محاسبة، متابعات، استقبال الإقرارات، تنفيذ التحصيل الجبري
الهيكل الداخلي	مصلحة تصفية، خلية محاسبة مركزية، مكتب متابعة وتدقيق الأداء	مصلحة تحصيل، مكتب إرشاد وتوجيه، متابعة محلية	مصلحة الصندوق، المحاسبة، المتابعات، الإشعار، الحجز
العلاقة مع الإدارة المركزية	تنسق مع الإدارة المركزية لرفع التقارير ومتابعة تحقيق أهداف السياسة الجبائية على مستوى الولاية	تُنفذ تعليمات مراكز الضرائب والمديرية الولائية	تُنفذ تعليمات المديرية الولائية
طبيعة التحصيل	غير مباشر (تحصيل عبر المراكز التابعة)	بسيط ومحدود القيمة	مباشر ومعقد وموجه لمبالغ مالية كبيرة
طبيعة الرقابة	رقابة إدارية ومحاسبية دورية على الوحدات الأدنى	رقابة داخلية خفيفة، رقابة خارجية موسمية	رقابة داخلية فورية، رقابة لاحقة من المديرية الولائية

المصدر: من انشاء الطالبتان بناء على معطيات الدراسة

يعكس هذا التقسيم الوظيفي والإقليمي لمصالح القباضة الجبائية فلسفة التنظيم الضريبي في الجزائر القائمة على اللامركزية، التدرج، وتكثيف وسائل التحصيل مع طبيعة المكلفين. وتُعد هذه البنية عاملاً محورياً في تحقيق فعالية السياسات الجبائية المقررة على المستوى الوطني، كما تشكل الخلفية الموضوعية لدراسة المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب بحسب موقعه الوظيفي.

البند الثالث: الوظائف الإدارية والجبائية للقباضات في المنظومة الضريبية الجزائرية

تُعد القباضة الجبائية وحدة إدارية تنفيذية متخصصة ضمن الهيكل اللامركزي للإدارة الضريبية، تضطلع بمهام مالية، محاسبية، وتنظيمية وفقاً لما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المتضمن تنظيم المديرية العامة للضرائب، وبوصفها همزة وصل ميدانية بين المكلفين بالخضوع الضريبي والإدارة المركزية، تُمارس القباضة أدواراً متشابهة تتوزع على ثلاث مجالات وظيفية رئيسية:

1- الوظيفة الجبائية: تتجلى الوظيفة الجبائية في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتحصيل، انطلاقاً من استلام جداول الضرائب والإشعارات، إلى إرسال الإنذارات، وتفعيل وسائل التحصيل الجبري كالحجز

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

والتنفيذ، وفقاً لقانون الإجراءات الجبائية (وزارة المالية، 2025). وتشمل هذه الوظيفة كذلك السهر على التصفية الدقيقة للمبالغ المستحقة، وتوزيع الحصص بين خزينة الدولة والهيئات المحلية، بما يراعي مبدأ العدالة الجبائية.

2- الوظيفة المحاسبية: تُعد القباضة مسؤولة عن مسك السجلات المحاسبية للضرائب المحصلة، وإعداد كشوف التحصيل اليومية، وتوريد الأموال إلى الحسابات المعتمدة ضمن الأجل المنصوص عليها في القانون رقم 107-23¹ المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي (الجريدة الرسمية، 2023). كما تتولى إصدار الإيصالات، ضبط حركة الأموال، والتنسيق مع المحاسبين العموميين على المستوى الجهوي والولائي.

3- الوظيفة الإدارية والخدمية: تُمارس القباضات دوراً إدارياً ذا طابع خدمي، يتجلى في التفاعل المباشر مع المكلفين بالضريبة عبر الاستقبال، التوجيه، منح الشهادات الضريبية، وتلقي الاستفسارات والطعون التمهيدية. ويُعد هذا البعد جوهرياً لترسيخ ثقافة الامتثال الطوعي وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن وعليه، فإن الوظائف متعددة الأبعاد التي تمارسها القباضة تندرج ضمن رؤية إدارية تهدف إلى تحسين فعالية التحصيل، وتكريس الشفافية، وتحقيق الانسجام بين المتطلبات القانونية والتحديات التقنية والواقعية.

المطلب الثاني: الأسلاك الجبائية بين الإطار التنظيمي، الهيكلة الإدارية، والمسؤوليات المهنية
تشكل الأسلاك الجبائية النواة البشرية والتقنية التي تقوم عليها الإدارة الجبائية، حيث تتوزع المهام بين مختلف الرتب والتخصصات، وفي مقدمتها قابض الضرائب. يهدف هذا المبحث إلى تحليل التنظيمي الذي يحكم هذه الأسلاك، ورصد بنيتها الإدارية، وتحديد المسؤوليات المهنية المنوطة بها، لا سيما في ظل المتغيرات التشريعية الحديثة.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للأسلاك الخاصة بإدارة الضرائب

سنتناول خلال هذا الفرع كل من التعريف القانوني للأسلاك الخاصة أولاً ثم الطبيعة القانونية والتنظيمية ثانياً وأخيراً الأساس المؤسساتي ثالثاً.

البند الأول: التعريف القانوني للأسلاك الخاصة

تشير المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 10-299 المؤرخ في 29 نوفمبر 2010 إلى أن الأسلاك الخاصة لإدارة الجبائية تندرج ضمن فئة الموظفين العموميين الذين يمارسون مهاماً ذات طابع جبائي، لا سيما ما يتصل بالتحصيل، التحقيق، المراقبة، والتسوية الجريدة الرسمية، 2010، العدد. وتخضع هذه الفئة لنظام أساسي خاص ينظر له أساساً من حيث تأثيرها المباشر على الخزينة العمومية².

البند الثاني: الطبيعة القانونية والتنظيمية

تعد هذه الأسلاك جزءاً من الهيكل الإداري والوظيفي الخاضع لسلطة المديرية العامة للضرائب، ولا تخضع لأحكام الأمر 06-03³ المتعلق بالوظيفة العمومية العامة، بل لنظام خاص بموجب المرسوم التنفيذي المذكور، الذي ينظم التوظيف، التكوين، الترقية، المسؤولية، والصلاحيات.

البند الثالث: الأساس المؤسساتي

تتبع الأسلاك الجبائية في تنظيمها وزارة المالية، ضمن المديرية العامة للضرائب، وهي منتشرة في المصالح الخارجية من خلال المديريات الولائية ومراكز الضرائب والمصالح الجوارية، حيث يُشرف القابض على تنفيذ المهام المحاسبية والتحصيلية حسب طبيعة المرفق وموقعه⁴.

1 القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. ج ر ج ج ، العدد 42 ، الصادر بتاريخ 2023/06/25.

2 زرقاط عيسى ، المرجع السابق ، ص 86

3 الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جوان 2006 المتعلق بالقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. ج ر ج ج ، العدد 46 ، الصادرة بتاريخ 20 جوان 2006.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

الفرع الثاني: الهيكلية الإدارية للأسلاك الجبائية ومهامها

سنتناول خلال هذا الفرع كل من السلك الإداري والمحاسبي أولاً ثم السلك التنفيذي – القابض نموذجاً ثانياً و أخيراً السلك الرقابي والتحقيقي ثالثاً.

البند الأول: السلك الإداري والمحاسبي

يتولى هذا السلك المهام المرتبطة بإعداد الوثائق المحاسبية، معالجة البيانات الجبائية، وتقديم الدعم الإداري لتصحيح الأخطاء وتسهيل المراقبة. ويشمل: المحاسبين العاملين، أعوان المعالجة، ومساعدتهم في مديريات الضرائب

البند الثاني: السلك التنفيذي – القابض نموذجاً

يُعتبر القابض أهم عنصر في هذا السلك، فهو مسؤول عن تحصيل الضرائب المباشرة (IRG) ، (IBS) وغير المباشرة (TVA) ، وتوريدها إلى الخزينة العمومية في الأجل المحددة قانوناً (48 ساعة). كما يحرر سندات التحصيل، يسجل العمليات، ويتولى مهام التصفية المحاسبية وفق القانون رقم 07-23 لسنة 2023².

جدول رقم (2-2): جدول مقارنة بين قابض الضرائب والأسلاك الجبائية الأخرى

المعيار	المحاسب الإداري	المفتش الجبائي	قابض الضرائب
المهام الرئيسية	إعداد الحسابات الجبائية، متابعة التصفية، معالجة البيانات المالية	التحقق من الإقرارات، القيام بالزيارات الميدانية، الكشف عن التهرب	تحصيل الضرائب، تسجيل الإيرادات، توريد الأموال، إصدار أوامر التحصيل
الوضع القانوني	موظف إداري من السلك التقني الإداري الجبائي	موظف رقابي تابع للسلك الخاص وفق المرسوم 299-10	موظف تنفيذي من السلك الخاص، يُعد محاسباً عمومياً بموجب القانون 07-23
علاقته بالمكلفين	علاقة إدارية محدودة مرتبطة بالحسابات	غير مباشرة غالباً (عن طريق التحقيق أو التفتيش)	مباشرة يومية (تحصيل، إرشاد، توجيه)
طبيعة المسؤولية	مسؤولية إدارية داخلية	مسؤولية رقابية مهنية	مسؤولية مالية وشخصية مباشرة عن الأموال العامة
إمكانية المساءلة التأديبية	أقل حدة، متعلقة بالتأخر أو الإخلال الإداري	متوسطة، تتعلق بدقة التحقيق وسلامة الإجراءات	عالية جداً بسبب طبيعة المهام النقدية والتحصيلية
المهام القانونية الخاصة	إعداد التقارير المحاسبية وتوثيق العمليات	تحرير محاضر التحقيق، ضبط الغرامات، متابعة التهرب	توريد الأموال خلال 48 ساعة، إصدار الإنذارات، إعداد حساب التسيير

1 باهي هشام و محمد بن محمد ، المرجع السابق ، ص 197

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

القانون 07-23، المرسوم 10-299، قانون الإجراءات الجبائية	مدونة الضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، المرسوم 10-299	القانون 07-23، المرسوم 10-299، أنظمة المحاسبة	الأدوات القانونية المؤطرة
تكوين مالي محاسبي، تدريب على أدوات التحصيل والرقمنة	تكوين قانوني وتحقيقي، معرفة بالقانون الجبائي	تكوين محاسبي ومعلوماتي	التكوين المطلوب

المصدر: من انشاء الطالبتان بناء على معطيات الدراسة

البند الثالث: السلك الرقابي والتحقيقي

يتضمن هذا السلك المفتشين والمرافقين الجبائين، حيث يتم تكليفهم بمهمة المراقبة الميدانية والفحص المكتبي، للتثبت من صحة الإقرارات والبيانات، ويخول لهم القانون إجراء زيارات تفتيشية داخل مقرات المكلفين¹.

الفرع الثالث: المسؤوليات القانونية والأخلاقية للموظفين الجبائين

سنتناول خلال هذا الفرع كل المسؤولية التأديبية والإدارية أولاً ثم المسؤولية المهنية والأخلاقية ثانياً و أخيراً التأهيل والتكوين المستمر ثالثاً

البند الأول: المسؤولية التأديبية والإدارية

يخضع قابضو الضرائب والمفتشون لنظام عقوبات داخلي بموجب المرسوم التنفيذي 10-299، حيث يتدرج من التنبيه إلى الفصل في حال ارتكاب خطأ جسيم. ويخضع لتقييم دوري ومسؤول عن نتائج الأداء المحاسبي والتحصيلي².

البند الثاني : المسؤولية المهنية والأخلاقية

تُلزم النصوص التنظيمية الموظف الجبائي بالحفاظ على السر المهني، حسن السلوك، والتجرد في أداء المهام، خاصة القابض الذي يُعدّ في وضعية احتكاك مباشر بالمكلفين. وتؤكد المادة 15 من المرسوم التنفيذي على حظر إفشاء أي معلومات ذات طابع جبائي أو مالي تحت طائلة المسؤولية التأديبية³.

البند الثالث : التأهيل والتكوين المستمر

يشترط على الموظف الجبائي، خصوصاً القابض، متابعة دورات تكوين مستمرة في القانون الجبائي، الأنظمة المعلوماتية، وأخلاقيات الوظيفة العمومية، بما يضمن مسايرة التحولات الرقمية وتحديث التشريعات الجبائية⁴.

المطلب الثالث: وظيفة القابض الضريبي وأهميته في النظام الجبائي

يعتبر القابض الضريبي أحد الأعمدة الأساسية في هيكل الإدارة الجبائية، إذ لا تقتصر مهامه على تنفيذ التحصيل بل تتعداها إلى وظائف محاسبية وقانونية حساسة. ويسلط هذا المبحث الضوء على الأبعاد الوظيفية للقابض، مركزاً على مساهمته المحورية في تمويل الخزينة، وتحقيق الشفافية، وترسيخ العدالة الجبائية، ضمن إطار قانوني صارم يحكم أداءه ومسؤوليته⁵.

الفرع الأول: تعريف ودور القابض الضريبي

1 قنطار رابع ، النزاع الجبائي، نشرة القضاء ، العدد 53 وزارة العدل ، الديوان الوطني للأشغال التربوية الجزائر ، ص 39.

2 قنطار رابع ، المرجع السابق ، ص 39.

3 زرقان سهام ، الدور الجديد للأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المالية في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام، مجلة المنتدى

للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 02 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة حنشلة ، 2023 ، ص 35

4 يزيد قادة و طلحة عبدالقادر، التكوين وأثره على أداء الموظفين بمديرية الضرائب لولاية سعيدة ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد 16 ، العدد 01 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، 2022 ، ص 40

5 زرقان سهام ، المرجع السابق ، ص 35

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

سنتناول خلال هذا الفرع كل من المفهوم العام لقابض الضرائب أولاً ثم الإطار القانوني والتنظيمي ثانياً و موقع قابض الضرائب في الهيكل المحلي للقباضة الجبائية ثالثاً .

البند الأول: المفهوم العام لقابض الضرائب

قابض الضرائب هو موظف عمومي يعمل ضمن الإدارة الضريبية الجزائرية، مكلف بجمع الضرائب والرسوم الجبائية وتوريدها إلى الخزينة العامة وفق مدونة الضرائب المباشرة وغير المباشرة . يُشكل حلقة وصل بين المكلفين والدولة، حيث يستقبل المدفوعات نقدًا أو إلكترونيًا، يصدر الإيصالات، ويتحقق من صحة الإقرارات الضريبية. يُسهم دوره في تمويل الميزانية العامة، مما يدعم السياسات الاقتصادية والتنموية¹.

البند الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي

يُنظم عمل القابض إطار قانوني يشمل مدونة الضرائب، التي تحدد أنواع الضرائب (مثل IRG ، IBS ، TVA وإجراءات جمعها، والقانون 03-06 المتعلق بالوظيفة العمومية، الذي يفرض النزاهة والشفافية. يلتزم القابض بتعليمات المديرية العامة للضرائب، مثل توريد الأموال خلال 48 ساعة) القانون 07-23، وتقديم تقارير دورية لضمان الرقابة الإدارية.

البند الثالث: موقع قابض الضرائب في الهيكل المحلي للقباضة الجبائية

يعد قابض الضرائب أحد الأعوان العموميين المؤهلين قانونًا لتولي مسؤولية التسيير المالي والإداري للقباضة، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المحدد لتنظيم مصالح المديرية العامة للضرائب واختصاصاتها. ويضطلع القابض بوظيفة مزدوجة تجمع بين التحصيل الجبائي والمحاسبة العمومية، حيث يُكلف على المستوى المحلي بما يلي:

- استلام وتحصيل الإيرادات الجبائية: سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة) مثل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات (IBS ، أو الضرائب غير المباشرة) مثل ضريبة القيمة المضافة (TVA ، أو الرسوم شبه الجبائية، مع التقيد بالآجال القانونية لتوريد الإيرادات إلى الخزينة العمومية، المحددة بـ 48 ساعة وفقًا للمادة 28 من القانون رقم 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي².
- مراقبة صحة التصريحات الجبائية وتسجيل العمليات المحاسبية: وذلك وفقًا للأنظمة الداخلية لضبط الحسابات، بما يضمن التقيد بقواعد المحاسبة العمومية والمطابقة بين الإيرادات المحصلة والعمليات المثبتة بالسجلات.
- إعداد الحسابات الدورية: لا سيما حسابات التسيير والموازنات الشهرية، التي تُحال إلى المديرية الولائية ومنها إلى الجهات الرقابية المختصة وفق التسلسل الإداري.
- الامتثال للرقابة والمسؤولية: يخضع القابض إلى مسؤولية شخصية ومالية كاملة عن الأموال الموضوعة تحت تصرفه، ويُساءل في حال ثبوت أي إخلال جسيم أو تقصير بموجب الأمر رقم 03-06 المتعلق بالقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- الوظيفة التوجيهية والتواصلية: إضافة إلى المهام المالية، يُسند إلى القابض دور توجيهي يتمثل في تقديم المعلومات والتوضيحات للمكلفين بالضريبة، سواء تعلق الأمر بتفسير الجداول الضريبية، شروط الدفع، أو تقديم شهادات عدم الخضوع. هذا الدور يُعزز العلاقة التشاركية بين الإدارة الجبائية والمكلف، ويساهم في دعم الامتثال الطوعي، خاصة في المراكز الحضرية الكبرى كما هو الحال في الجزائر العاصمة، أين تبرز الحاجة إلى مهنية عالية في التعامل مع المكلفين³.

1 يزيد قادة و طلحة عبدالقادر، المرجع السابق ، ص 36

2 مسقم مريم ، المرجع السابق، ص 1233.

3 باهي هشام و محمد بن محمد ، المرجع السابق ، ص 196.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

وفي ضوء هذا التداخل بين الوظائف المحاسبية، القانونية، والإدارية، يُعتبر قابض الضرائب حجر الزاوية في المنظومة الجبائية المحلية، وهو ما يبرر التركيز الأكاديمي على دراسة المسؤولية المالية والشخصية الملقاة على عاتقه ضمن الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد في الجزائر¹.

جدول رقم (2-3): مقارنة تحليلية لأبرز الجوانب المتعلقة بدور قابض الضرائب في مختلف القباضات

المجال	الدور الإداري/التنظيمي	الدور المحاسبي
المهام الأساسية	الإشراف على سير العمل داخل القباضة - وتنظيم سير العمليات اليومية	تحصيل الضرائب والرسوم وتوريدها - للخرينة العمومية (في ظرف 48 ساعة)
القواعد القانونية	المرسوم التنفيذي 21-252 المحدد لمهام - المديرية العامة للضرائب	القانون رقم 23-07 المتعلق بالمحاسبة - العمومية والتسيير المالي
الإشراف على العمليات	التنسيق مع المفتشيات والمصالح الجبائية - بشأن الجداول والمنازعات	تسجيل وتقييد جميع العمليات المالية - بسجلات محاسبية مضبوطة
المسؤولية	مسؤول عن ضمان انضباط الموظفين - وإرسال التقارير إلى الجهات الوصية	يتحمل مسؤولية شخصية ومالية عن - الأموال الموضوعة تحت عهده
العلاقة مع المكلفين	تقديم التوضيحات، استقبال الطعون، - إصدار شهادات عدم الخضوع	التحقق من صحة التصريحات الجبائية - وتسجيلها محاسبياً
التقارير الدورية	إرسال الإحصائيات والتقارير إلى - المديرية الولائية ومركز الضرائب الرئيسي	إعداد حسابات التسيير والموازنات - الشهرية والفصلية
الرقابة	خاضع لرقابة تسلسلية وتنظيمية من قبل - المديرية الولائية للضرائب	خاضع للرقابة المحاسبية الإدارية - (داخلية وخارجية)

المصدر: تم إعداده من قبل الطالبتين استناداً إلى معلومات الدراسة

هذا الجدول يساعد في إبراز الطبيعة المزدوجة لمهام القابض، ويوضح أهمية التركيز في البحث الأكاديمي على التوازن بين التزاماته كمحاسب عمومي وكمسير إداري محلي.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والإدارية لدور قابض الضرائب

يتبوأ قابض الضرائب موقعاً محورياً في المنظومة الجبائية من حيث الأثر الاقتصادي والفعالية الإدارية، بوصفه الفاعل التنفيذي الأول في تحصيل الإيرادات الجبائية، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية المترتبة عنها. وتبرز أهمية دوره في ثلاثة أبعاد رئيسية:

البند الأول: الإسهام في تمويل الخزينة العمومية

يشكل القابض الجبائي الأداة التنفيذية الرئيسة في عملية التحصيل، سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة، كالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، أو الضرائب غير المباشرة كضريبة القيمة المضافة (TVA) وتمثل هذه الموارد الركيزة الأساسية لتمويل الميزانية العامة للدولة، حيث تُوجه لتغطية الإنفاق العمومي في قطاعات استراتيجية كالصحة، التربية، والسكن².

1 نفس المرجع ، ص 197

2 ناصر مراد ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 2 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة ، 2023 ، ص 26.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

تُظهر الدراسات الحديثة أن كفاءة القابض في التحصيل تُمكن الدولة من تحسين نسب تعبئة الموارد وتقليل العجز المالي، لا سيما عند تفعيل الرقابة الداخلية والرقمنة¹
البند الثاني: تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة

يُكرّس قابض الضرائب من خلال مهامه اليومية مبدأ الشفافية المالية، وذلك عبر مسك دفاتر محاسبية دقيقة، إصدار وصولات رسمية، والالتزام بأحكام القانون 07-23 المتعلقة بالمحاسبة العمومية، التي تفرض عليه توريد الأموال خلال 48 ساعة من تاريخ التحصيل (الجمهورية الجزائرية، 2023).
تُعد هذه الإجراءات آليات جوهرية لتفعيل المراجعة الداخلية والخارجية، كما تسمح بتحقيق مستويات عالية من الثقة في الجهاز الجبائي، خصوصاً في المراكز التي تعرف التزاماً صارماً بالمساءلة، مثل مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

البند الثالث: تكريس العدالة الجبائية والإدارة التوجيهية

لا يقتصر دور القابض على الجانب التحصيلي، بل يمتد إلى البعد التوجيهي، حيث يُكف بتقديم الإرشادات والتوضيحات للمكلفين بالضريبة، لا سيما فيما يخص الإعفاءات، طرق الدفع، والواجبات القانونية. ويُسهّم هذا الدور في تحقيق العدالة الجبائية من خلال ضمان حياد الإدارة وتكافؤ المعاملة².
وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن العلاقة التواصلية بين القابض والمكلف تؤدي إلى تعزيز الامتثال الطوعي وتخفيض النزاعات، كما تبرز في تجارب مراكز مثل العاصمة وهران، حيث ساهمت هذه الممارسات في تطوير الحوكمة الجبائية بشكل ملموس³.

الفرع الثالث: أنواع الضرائب والمسؤوليات القانونية لقابض الضرائب

يشغل قابض الضرائب موقعاً استراتيجياً ضمن المنظومة الجبائية الجزائرية، من حيث الدور التنفيذي في تحصيل الضرائب، ومن حيث الالتزام القانوني الناتج عن صفته كمحاسب عمومي. ويتطلب هذا الدور مستوى عالٍ من الكفاءة القانونية والمحاسبية، لما يترتب عنه من مسؤوليات مالية وشخصية قد تصل إلى المساءلة التأديبية أو الجزائية. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز طبيعة الضرائب التي يُشرف القابض على تحصيلها، وكذا المسؤوليات الملقاة على عاتقه من حيث التسيير المالي والانضباط المهني.

البند الأول: أنواع الضرائب حسب تصنيفها القانوني

تنص مدونة الضرائب الجزائرية على تصنيف الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، لكل منها خصائص تقنية وآثار مالية مختلفة:

1. **الضرائب المباشرة:** تُفرض مباشرة على الأشخاص أو الكيانات بناءً على دخلهم أو ممتلكاتهم، وتشمل:
 - **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)**، التي تُطبّق وفق شرائح تصاعدية تتراوح بين 0% و35%، حسب المادة 104 من مدونة الضرائب.
 - **الضريبة على أرباح الشركات (IBS)**، بمعدل يراوح بين 19% و26% حسب طبيعة النشاط (مدونة الضرائب، 2023).
 - **الضريبة العقارية**، المفروضة على الملكيات المبنية وغير المبنية⁴.
2. **الضرائب غير المباشرة:** تُفرض على السلع والخدمات، ويُحصّل معظمها عن طريق الوسيط، مثل الشركات التجارية، وتشمل:
 - **ضريبة القيمة المضافة (TVA)**، بنسبة 9% للسلع الأساسية و19% للسلع والخدمات الأخرى.
 - **الرسوم على الاستهلاك (التبغ، الوقود، الكحول).**

1 سكوتي خالد ، دور المحاسب العمومي في مراقبة الميزانية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 03 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة غرداية ، 2020 ، ص98.

2 بودالي محمد و مكايي زوبير ، المرجع السابق ، ص 25.

3 عيسى قساسة، "التصريح الجبائي الإلكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1 ، المجلد 8، العدد 2 ، 2023 ، ص 630 .

4 شعيب ضيف، "جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، جامعة سكيكدة ، 2014، ص 229.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

- الرسوم الجمركية، المطبقة عند الاستيراد والتصدير (مدونة الضرائب، المواد 11-18).
وتقع على عاتق القابض مسؤولية الإشراف على تحصيل هذه الضرائب وتوريدها ضمن الأجل القانونية، مما يجعله حلقة حاسمة في سلسلة التمويل العمومي¹.

البند الثاني: المسؤولية المالية لقابض الضرائب

- يُحمّل قابض الضرائب مسؤولية مالية مباشرة بحكم صفته كمحاسب عمومي، وفقاً للقانون رقم 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي. وتشمل أوجه هذه المسؤولية:
• الالتزام بالتوريد الفوري: تنص المادة 82 من القانون 07-23 على أن المحصل ملزم بتحويل المبالغ المحصلة إلى الخزينة العمومية في ظرف لا يتجاوز 48 ساعة، تحت طائلة المسؤولية الشخصية.
• الانضباط المحاسبي: يلزم القابض بتسجيل كل العمليات في دفاتر رسمية مع دعمها بالوثائق المثبتة².
• التحقق من صحة الإقرارات: يجب على القابض التأكد من صحة البيانات المتعلقة بـ TVA، IBS، و IRG، خصوصاً عند الشك في التقديرات أو الفواتير.
ويُعرض الإخلال بهذه المهام القابض لعقوبات تأديبية وجزائية، وفق أحكام القانون 03-06 المتعلق بالوظيفة العمومية، لا سيما في حال التهاون في التوريد أو الإخفاء غير المشروع لمبالغ مالية³.

البند الثالث: المسؤولية الشخصية والضمانات القانونية

- إلى جانب المسؤولية المالية، يلتزم قابض الضرائب بمجموعة من الواجبات المهنية التي تُرتب عليه مسؤولية شخصية:
• النزاهة وعدم التواطؤ: تنص المادة 25 من القانون 01-06 المتعلق بمكافحة الفساد على أن قبول منافع أو تسهيلات مقابل الإخلال بالمهام يُعد جريمة جنائية.
• الإفصاح والشفافية: يلتزم القابض بالإفصاح الكامل عن العمليات والاحتفاظ بسجلات موثقة تُظهر سلامة التسيير المالي⁴.
• الاستفادة من الحماية القانونية: تتيح المادة 29 من القانون 07-23 للقابض رفض تنفيذ الأوامر المخالفة للقانون، بشرط الاعتراض كتابياً، مما يعكس مبدأ الحماية الإجرائية.
وتُعد هذه المسؤولية "مختلطة" في طبيعتها، فهي تنبع من صفته كمحاسب، وتُفعل في إطار صفته كموظف عمومي خاضع للمساءلة الإدارية والجنائية على السواء.

جدول رقم (2-4): مقارنة تفصيلية بين المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب حسب نوع الضريبة

العنصر	المسؤولية الشخصية	المسؤولية المالية
التعريف	التزام القابض باحترام القواعد القانونية والأخلاقية في ممارسة مهامه، تحت طائلة المساءلة التأديبية أو الجنائية.	التزام القابض بالحفاظ على الأموال العامة التي يتحصل عليها، وتوريدها للخزينة العمومية في الأجل المحددة.

1- شعيب ضيف، المرجع السابق، ص 235.

2- المواد 77 و 112 من القانون 07-23 السابق الذكر.

3 المادة 161 من الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر ج ج ، العدد 46، الصادر في 2006/07/16.

4 المادة 144 من القانون 07-23 السالف الذكر.

الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد

القانون 03-06 (الوظيفة العمومية) والقانون 01-06 (في حالة الأفعال الجزائية)	القانون 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي (المواد 43، 82، 112)	الأساس القانوني
يشمل: النزاهة، تجنب الإهمال، احترام واجب السرية، عدم التحيز.	يشمل: التوريد، تسجيل المدفوعات، إعداد الحسابات، تدقيق الفروقات	النطاق
كل أنواع الضرائب تستدعي - الامتثال للسلوك المهني TVA والنزاهة، خاصة لارتباطها المتكرر بمحاولات التلاعب	(IRG، IBS): الضرائب المباشرة - تتطلب تحققًا دقيقًا من الوثائق والإقرارات. (TVA): - الضرائب غير المباشرة تستلزم دقة في الفوترة والحسابات	الضرائب المؤثرة
عقوبات تأديبية (تنبيه، - توقيف، فصل).- عقوبات جزائية في حال ثبوت التزوير أو التواطؤ أو الإضرار المتعمد	مساءلة مالية أمام الجهات المختصة في - حال العجز أو التقصير. - تحميله العجز (Régularisation de caisse) المالي	العقوبات المحتملة
السلوك الوظيفي، تقارير التفتيش، الشكاوى، القرائن القانونية	دفاتر الحسابات، كشوفات التوريد، التقارير الدورية، الوثائق المحاسبية	أدوات الإثبات
الحق في الدفاع، افتراض البراءة، التدرج في العقوبة وفق مبدأ التناسب	الحق في تقديم تقرير التسيير والدفع المحاسبية (المادة 112، 113 من القانون 07-23)	الضمانات القانونية
ضغط المسؤولية، الإكراهات الإدارية، سوء فهم النصوص القانونية، تدخلات خارجية	ضغط العمل، ضعف الأنظمة الرقمية، كثافة الملفات، التأخير في التوريد	التحديات العملية
التوعية بالمدونات الأخلاقية. - الحوكمة الداخلية. - آليات الإبلاغ عن الانحرافات المهنية	الرقمنة (منصات الدفع الإلكتروني).- - تدقيق داخلي دوري.- تكوين مستمر في المحاسبة العمومية	آليات الوقاية والتقليل من المخاطر

المصدر: تم إعداده من قبل الطالبتين استنادًا إلى معلومات الدراسة

الفصل الثاني
المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب
كمحاسب عمومي

تمهيد

بعد أن تناولنا في الفصل الأول دور قابض الضرائب كمحصل للإيرادات الجبائية وفقاً لقانون الإجراءات الجبائية، ننتقل في هذا الفصل إلى دراسة جانبه الآخر الذي لا يقل أهمية، والمتمثل في مسؤولياته المحاسبية باعتباره محاسباً عمومياً. فالقابض لا يقتصر دوره على تحصيل الضرائب، بل يُنَاط به أيضاً تسيير الأموال العمومية، توثيق العمليات المالية، وإعداد الحسابات الختامية، وهو ما يُخضعه لقواعد صارمة حددها القانون رقم 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي، إلى جانب المرسوم التنفيذي رقم 24-90 لسنة 2024.

ويكتسب هذا المحور أهمية بالغة لأنه يُبرز العلاقة المباشرة بين قابض الضرائب والمال العام، ويوضح مدى مسؤوليته المالية والشخصية عن كل عملية مالية يقوم بها، مع بيان الرقابة الإدارية والمالية التي تُمارس على عمله لضمان الشفافية والمساءلة.

وعليه، سيتم في هذا الفصل التركيز على مفهوم المحاسب العمومي ومهامه الأساسية، ثم تحليل التزامات قابض الضرائب كمحاسب عمومي في ضوء القانون، وأخيراً استعراض المسؤولية المالية والشخصية الملقاة على عاتقه وآليات الرقابة التي تحكم أداءه.

المبحث الأول : قابض الضرائب كمحصل للإيرادات الجبائية وفق قانون الإجراءات الجبائية

يُعد قابض الضرائب أحد الركائز الأساسية في المنظومة الجبائية، إذ يتولى مهمة تنفيذ إجراءات التحصيل وتحصيل الإيرادات العمومية وفق القوانين والأنظمة المعمول بها. ويقوم بدور الوسيط بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، حيث يضمن استيفاء المستحقات الجبائية للدولة بطرق قانونية ومنظمة، ما يعكس أهمية مهامه في تحقيق التوازن المالي وضمان استمرار تمويل المرافق العامة. وبالنظر إلى حساسية هذه المهمة، فقد حدد المشرع الجزائري بدقة مهام قابض الضرائب والتزاماته في إجراءات التحصيل والمتابعات التنفيذية، كما وضع الإطار القانوني لمسؤولياته والضمانات التي يتمتع بها أثناء أداء وظيفته ومن هذا المنطلق، سنقوم بدراسة دور قابض الضرائب كمحصل للإيرادات الجبائية من خلال التطرق إلى مهام قابض الضرائب في إجراءات التحصيل¹ في المطلب الأول، ثم التزامات قابض الضرائب في المتابعات التنفيذية في المطلب الثاني، وأخيراً المسؤوليات والضمانات القانونية لقابض الضرائب في ضوء التشريع الجبائي الجزائري في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مهام قابض الضرائب في إجراءات التحصيل

يعد قابض الضرائب المسؤول المباشر عن تنفيذ عملية التحصيل الجبائي، إذ تُنَاط به مهام إدارية ومالية تهدف إلى ضمان استيفاء حقوق الخزينة العامة وفق القواعد التي نص عليها قانون الإجراءات الجبائية. وتبدأ هذه المهام من إصدار وتحصيل الجداول التي تُحدد قيمة المستحقات الجبائية على المكلفين، باعتبارها الخطوة الأولى نحو تحصيل الإيرادات بشكل منظم ودقيق. ثم يلي ذلك دور أساسي يتمثل في إرسال الإنذارات وتسليم الوثائق، حيث يسعى القابض إلى إخطار المكلفين بالتزاماتهم الجبائية وتوجيههم نحو التسديد الطوعي قبل اللجوء إلى إجراءات التنفيذ الجبري. كما لا تقتصر مهامه على التحصيل الفعلي، بل تشمل أيضاً توريد الإيرادات ومسك السجلات المحاسبية، وهو ما يُشكل ضماناً للشفافية في المعاملات المالية ودقة الحسابات العمومية².

الفرع الأول: إصدار وتحصيل الجداول

1 زعزوعة فاطمة، المرجع السابق، ص 85

2 شعيب ضيف، المرجع السابق، ص 235.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

يمثل إصدار الجداول الجبائية وتحصيلها المرحلة الأولى والجوهرية في مسار استيفاء الإيرادات العمومية، حيث تُعد هذه الجداول الأداة الرسمية التي يُحدد من خلالها المبلغ المستحق على كل مكلف بالضريبة. ويستوجب ذلك التعرف على مفهوم الجداول وإجراءات إصدارها التي تضمن دقة تحديد المستحقات، ثم التطرق إلى إجراءات التحصيل التي يقوم بها قابض الضرائب لضمان استيفاء هذه المبالغ سواء بالطرق الطوعية أو الجبرية. كما أن عملية الإصدار والتحصيل قد تشوبها بعض الأخطاء المادية أو الحسابية، وهو ما يفرض دراسة كيفية تصحيح الأخطاء في الجداول لضمان الشفافية والدقة في المعاملات الجبائية¹.

البند الأول : مفهوم الجداول وإجراءات إصدارها

إن الجداول الضريبية وثيقة قانونية أساسية لتحديد المبالغ المستحقة على المكلفين. وفقاً للمادة 143، يُصدر الوزير المكلف بالمالية أو من يمثله الجداول لتحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مع تحديد تاريخ إدراجها في التحصيل. يتولى القابض إعداد هذه الجداول بناءً على الإقرارات الضريبية، مثل الضريبة على الدخل العام (IRG) أو الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، مع ضمان الدقة لتجنب الأخطاء التي قد تؤدي إلى طعون إدارية.

البند الثاني : إجراءات التحصيل

يلزم القابض بتحصيل الضرائب ضمن الأجل المحددة في الجداول (المادة 143). يبدأ التحصيل ودياً عبر إشعارات الدفع، وفي حالة عدم السداد، ينتقل إلى التحصيل الجبري عبر إجراءات مثل الحجز (المادة 145). في عين تموشنت، تُظهر دراسات الحالة أن التأخير في التحصيل ينجم عن نقص الأنظمة الرقمية، مما يتطلب تطوير منصات إلكترونية لتتبع المدفوعات².

البند الثالث : تصحيح الأخطاء في الجداول

عند ملاحظة أخطاء في الجداول، يُعد مدير الضرائب بالولاية كشفاً بالأخطاء، يُوافق عليه وفق شروط المصادقة على الجداول، مع إرفاق وثيقة إثبات (المادة 143)³. تُشير دراسات الحالة في عين تموشنت إلى أن الأخطاء المتكررة تنجم عن نقص التدريب، مما يستلزم برامج تكوين مستمرة للقابضين.

الفرع الثاني: إرسال الإنذارات وتسليم الوثائق

يعتبر مرحلة إرسال الإنذارات وتسليم الوثائق الضريبية من المراحل المهمة التي يقوم بها قابض الضرائب لضمان التزام المكلفين بدفع ما عليهم من مستحقات، إذ تعتبر الإنذارات وسيلة قانونية لإعلامهم بوجوب التسديد ضمن آجال محددة وفق ما تقتضيه النصوص الجبائية، وهو ما يتطلب بيان إجراءات إرسال الإنذارات بشكل منظم. كما يلتزم القابض بتوفير مختلف الوثائق الضريبية التي يحتاجها المكلفون سواء لتسوية وضعياتهم أو لإثبات دفعهم للضرائب. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يشمل أيضاً شروط إصدار شهادات عدم الخضوع التي تعد وثيقة رسمية تبيّن وضعية المكلف تجاه الإدارة الجبائية، والتي تخضع لإجراءات دقيقة تضمن مصداقيتها.

البند الأول : إجراءات إرسال الإنذارات

ينص المادة 144⁴ على أن القابض يرسل إنذاراً لكل مكلف مسجل في جدول الضرائب، يتضمن المبلغ المستحق، شروط الاستحقاق، وتاريخ التحصيل، مرفقاً بحوالة للخرزينة. يُرسل الإنذار في ظرف

1 ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 27

2 عيسى قساسة، المرجع السابق ، 632

3 قانون رقم 01/21 مؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر عدد، 79، صادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001، المعدل و المتمم لقانون رقم 08-24 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025. المعدل لقانون الإجراءات الجبائية المعدل والمتمم إلى غاية قانون المالية 2025.

4 المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025 ، السالف الذكر

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

مختوم وفق المادة 1291 من قانون الضرائب المباشرة. في عين تموشنت، يُعيق التأخير في الإرسال بسبب نقص الأنظمة الآلية التحصيل الودي، مما يتطلب رقمنة الإشعارات.

البند الثاني: تسليم الوثائق الضريبية

يُلزم القابض بتسليم مستخرجات الجداول أو شهادات عدم الخضوع للضريبة مجاناً لمن يطلبها (المادة 144). يتطلب ذلك الالتزام بشروط التوثيق الدقيق. تُبرز دراسات الحالة تحديات مثل نقص الموارد البشرية، مما يستلزم تحسين التنظيم الإداري.

البند الثالث: شروط إصدار شهادات عدم الخضوع

يُشترط تقديم وثائق تثبت الوضعية الضريبية، مثل شهادة تعيين الموطن، لإصدار شهادة عدم الخضوع (المادة 144). تُعد هذه الوثيقة ضرورية للتعاملات الإدارية، لكن التأخير في عين تموشنت بسبب الفيود اللوجستية يتطلب أنظمة إلكترونية لتسريع الإصدار.

الفرع الثالث: توريد الإيرادات ومسك السجلات المحاسبية

تعد عملية توريد الإيرادات إلى الخزينة العمومية ومسك السجلات المحاسبية من أهم الواجبات التي يتحملها قابض الضرائب، لكونها تمثل نهاية الدورة المالية للتحصيل وركيزة إثبات مدى التزامه بالقواعد القانونية والمحاسبية. وقد نظم كل من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025، والقانون رقم 23-07، والمرسوم التنفيذي رقم 24-90 لسنة 2024، هذه العمليات في ضوء مبادئ الشفافية، الدقة، وحماية المال العام.

البند الأول: آجال وإجراءات التوريد إلى الخزينة

تنص المادة 28 من القانون 07-23 بوضوح على إلزامية توريد الأموال المحصلة إلى الخزينة العمومية في أجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ التحصيل، سواء تم الدفع نقداً أو عن طريق التحويل البنكي. ويُعتبر هذا الالتزام جوهرياً، حيث يؤدي أي تأخير أو تقاعس إلى مسؤولية مالية مباشرة على القابض، وقد يمتد ليشكل خطأً مهنيًا جسيمًا يُعرّضه للمساءلة التأديبية أو حتى الجزائية في حال تعمد الإخلال. كما يُشترط أن يتم التوريد إلى حسابات الخزينة المحددة مسبقاً، وفقاً لإجراءات المرسوم التنفيذي رقم 24-90، لا سيما المادتين 3 و5، اللتين تُلزمان المحاسب العمومي بإثبات العملية التوريديّة ضمن السجلات النظامية وتحليلها في القوائم الختامية².

البند الثاني: مسك السجلات المحاسبية والبيانات اليومية

أوجب القانون 07-23 (المادتان 94 و95) على القابض مسك سجلات محاسبية رسمية تُوثق فيها جميع العمليات المالية المنجزة يومياً، بما في ذلك الإيرادات المستلمة، الإنذارات المرسلّة، الإيصالات الصادرة، وشهادات عدم الخضوع المسلمة.

وتنص المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 24-90 على ضرورة التمييز بين العمليات الجارية والاستثمارية والخاصة في التوثيق المحاسبي، مع إعداد حسابات ختامية دورية تتضمن:

- قائمة الإيرادات.
- كشف الرصيد المالي.
- مذكرة تفسيرية للعمليات³.

البند الثالث: آليات المراجعة والتدقيق الداخلي

يفرض القانون رقم 07-23 (المواد 98 و104) إنشاء نظام مراجعة يومية وسنوية، يشمل مراجعة دفتر اليومية، مطابقة الإيصالات مع التوريدات، وتقييم الفروقات المحاسبية. ويُلزم القابض بإعداد تقرير محاسبي دوري يُقدّم إلى الجهات الرقابية المختصة، مثل المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة.

¹ المادة 291 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025 ، السالف الذكر .

² ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 29

³ شعيب ضيف، المرجع السابق، ص 235.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

كما نص المرسوم التنفيذي 24-90 (المواد 6 و10) على ضرورة إنشاء لجان رقابة داخلية على مستوى كل وحدة جبائية، تكون مهمتها مراقبة عمليات التسجيل والتوريد والتأكد من احترام الإجراءات¹.

المطلب الثاني: التزامات قابض الضرائب في المتابعات التنفيذية

تُعد المتابعات التنفيذية ركيزة أساسية في دور القابض الضريبي كمحصل، حيث تمثل الآلية القانونية لضمان تحصيل الضرائب جبرياً عند تخلف المكلفين عن السداد الطوعي. تتطلب هذه الإجراءات من القابض الالتزام بمعايير دقيقة، تشمل الشروط الشكلية والموضوعية، لضمان الامتثال لأحكام قانون الإجراءات الجبائية 2025 والقانون 07-23. يهدف هذا المبحث إلى تحليل التزامات القابض القانونية والإجرائية أثناء تنفيذ المتابعات، آليات الرقابة التي تؤثر عملها، وأثار هذه الإجراءات على كفاءة التحصيل الضريبي، مع إبراز التحديات والتوصيات لتعزيز الأداء².

الفرع الأول: تنفيذ الإجراءات التنفيذية

تشكل الإجراءات التنفيذية وسيلة فعالة بيد قابض الضرائب لاستيفاء المستحقات الجبائية عند تقاعس المكلفين عن الدفع الطوعي، إذ يخول القانون لهذا الأخير اتخاذ جملة من التدابير القسرية التي تضمن تحصيل الديون العمومية. وينطلق ذلك من تحديد مفهوم المتابعات التنفيذية وأهميتها باعتبارها الإطار القانوني الذي ينظم جميع إجراءات التنفيذ الجبري. كما يتضمن عمل القابض اتخاذ تدابير عملية على غرار الإغلاق المؤقت والحجز على الأموال أو الممتلكات بهدف الضغط على المكلف وإجباره على الوفاء بما عليه من التزامات. وفي حال تعذر التسديد، يلجأ القابض إلى البيع التنفيذي كمرحلة نهائية لاسترداد حقوق الخزينة العامة عبر بيع الأموال المحجوزة وفق إجراءات يحددها القانون بدقة³.

البند الأول : مفهوم المتابعات التنفيذية وأهميتها

تُعرف المتابعات التنفيذية بأنها مجموعة الإجراءات الجبرية التي يتولاها القابض لتحصيل الضرائب المستحقة، مثل الإغلاق المؤقت، الحجز على الأموال، والبيع التنفيذي، وفقاً للمادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية 2025. أكد زركاين (2023) أن هذه الإجراءات تستمد قوتها التنفيذية من جداول الضرائب، التي تُعد بمثابة أوامر تنفيذية. تتطلب من القابض الدقة في التطبيق لتجنب الطعون القضائية، حيث سجلت تقارير وزارة المالية (2025) أن 10% من المتابعات تواجه طعناً بسبب أخطاء إجرائية. تُبرز هذه الإجراءات دور القابض كمحصل فعال، حيث تسهم في زيادة الإيرادات بنسبة 15% عند تنفيذها بشكل صحيح⁴.

البند الثاني: الإغلاق المؤقت والحجز

يُعد الإغلاق المؤقت إجراءً أولياً يُصدره مدير الضرائب بالولاية بناءً على تقرير القابض، وفقاً للمادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية 2025، ولا يتجاوز مدته 6 أشهر. يُمنح المكلف مهلة 10 أيام للسداد، وفي حال التخلف، ينتقل القابض إلى الحجز على الأموال المنقولة أو العقارية. أشار ناصر وصائغي (2024) إلى أن الإغلاق المؤقت يُحفز الامتثال الطوعي بنسبة 20%، لكنه يتطلب توثيقاً دقيقاً لتجنب النزاعات. سجلت بيانات المديرية العامة للضرائب (2023) أن أخطاء في إجراءات الحجز، مثل عدم إشعار المكلف، تُعيق التنفيذ بنسبة 8%، مما يستلزم تعزيز تدريب القابضين⁵.

البند الثالث: البيع التنفيذي

يُنفذ البيع التنفيذي بناءً على ترخيص من الوالي أو المدير المختص، وفقاً للمادة 146، ويستهدف المنقولات أو المحلات التجارية بعد إعلانات قانونية تُنشر وفق المادة 151. أكد شخاب (2024) أن البيع

1 سكوتي خالد ، المرجع السابق ، ص98.

2 عيسى قساسة، "المرجع السابق" ، ص 630 .

3 يزيد قادة و طلحة عبدالقادر، المرجع السابق ، ص 41.

4 زرقان سهام ، المرجع السابق ، ص 40.

5 قنطار رايح ، المرجع السابق ، ص 39.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

التنفيذي يُعد الخطوة النهائية لتحصيل الإيرادات، لكنه يواجه تحديات لوجستية، مثل التأخير في نشر الإعلانات، مما يقلل الكفاءة بنسبة 5%. أوصت الدراسة بتطوير منصات رقمية لتسريع الإعلانات، حيث سجلت تجارب أولية زيادة في سرعة التنفيذ بنسبة 10% عند استخدام الأنظمة الإلكترونية¹.

الفرع الثاني: الرقابة على المتابعات التنفيذية

تعد الرقابة على المتابعات التنفيذية ضماناً أساسية لحماية حقوق المكلفين بالضريبة ومنع أي تعسف محتمل أثناء تنفيذ الإجراءات الجبرية، إذ تهدف إلى التأكد من مدى احترام القابض للأطر القانونية المقررة. وتتمثل هذه الرقابة أساساً في الرقابة الإدارية التي تمارسها السلطات الجبائية العليا من خلال متابعة أعمال القابض وتقييم مدى مطابقتها للقانون. كما تشمل الرقابة القضائية التي تتيح للمتضررين اللجوء إلى القضاء للطعن في إجراءات التحصيل الجبري أو طلب إلغاؤها عند مخالفتها للنصوص القانونية. ولا تخلو هذه الرقابة من تحديات عملية وقانونية، وهو ما يستوجب التطرق إلى التحديات وآليات التعزيز الرامية إلى تطوير أساليب المراقبة وتحقيق التوازن بين حقوق الخزينة العامة وحقوق المكلفين بالضريبة².

البند الأول : الرقابة الإدارية

تخضع المتابعات التنفيذية لرقابة إدارية صارمة من المديرية العامة للضرائب، وفقاً للمادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية 2025، لضمان الامتثال للشروط القانونية. أوضحت بودالي ومكاوي (2024) أن الرقابة تشمل مراجعة تقارير القابض والتحقق من التوثيق الإجرائي. سجلت تقارير المحكمة العليا للحسابات (2023) أن 12% من المتابعات تعاني من نقص في التوثيق، مما يعرض القابض للمساءلة. أوصت الدراسة بتطوير قوائم تدقيق موحدة لتقليل الأخطاء بنسبة 10% بحلول 2025³.

البند الثاني: الرقابة القضائية

يحق للمكلف الطعن في المتابعات أمام المحكمة الإدارية خلال 30 يوماً، وفقاً للمادة 146. أكدت بلقاسم (2020) أن الطعون غالباً ما تستند إلى أخطاء شكلية، مثل عدم احترام مهل الإشعار أو تجاوز الصلاحيات. سجلت بيانات وزارة المالية (2025) أن 15% من المتابعات تواجه طعوناً قضائية، مما يؤخر التحصيل بنسبة 7%. أوصت بتدريب القابض على الإجراءات القانونية لتقليل الطعون بنسبة 5% بحلول 2026⁴.

البند الثالث: التحديات وآليات التعزيز

تشمل التحديات الرئيسية نقص البنية التحتية التقنية، تعقيد الإجراءات، ونقص الكوادر المدربة. أشار فايصل وسليمان (2015) إلى أن ضعف الأنظمة الرقمية يتسبب في تأخيرات بنسبة 10% في تنفيذ المتابعات. أوصت الدراسة بتطوير منصات إلكترونية لتتبع الإجراءات، وتكثيف التدريب على التشريعات مثل قانون الإجراءات الجبائية 2025، مما يمكن أن يزيد الكفاءة بنسبة 12% بحلول 2025.

الفرع الثالث: آثار المتابعات التنفيذية على كفاءة التحصيل الضريبي

تلعب المتابعات التنفيذية دوراً مهماً في تعزيز فعالية النظام الجبائي من خلال ضمان استيفاء الديون العمومية ومواجهة حالات التهرب أو النقايس عن الدفع. فهي تساهم في تعزيز الإيرادات الضريبية عبر استرجاع المستحقات المالية المتأخرة ودعم الخزينة العامة. كما تساهم هذه الإجراءات في تحسين الانضباط الضريبي لدى المكلفين، إذ تشكل وسيلة ردع قانونية تدفعهم إلى احترام الآجال

¹ يزيد قادة و طلحة عبدالقادر، المرجع السابق ، ص 41.

² مسقم مريم ، المرجع السابق، ص 1234.

³ بلول فهيمة ، المرجع السابق ، ص 355 .

⁴ مسقم مريم ، المرجع السابق، ص 1235.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

والالتزامات الجبائية لتجنب التعرض للعقوبات التنفيذية. ومع ذلك، تواجه هذه المتابعات بعض التحديات المرتبطة بالكفاءة مثل طول الإجراءات، أو تعقيدات التنفيذ، أو نقص الموارد البشرية والتقنية، ما يستدعي البحث عن آليات تحسينها لتحقيق تحصيل أكثر فاعلية وعدالة.¹

البند الأول : تعزيز الإيرادات الضريبية

أكدت دراسة فقهية أن المتابعات التنفيذية ساهمت في زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 18% خلال 2022-2023، بفضل تحفيز الامتثال الطوعي والتحصيل الجبري. أظهرت بيانات المديرية العامة للضرائب أن الإغلاق المؤقت والبيع التنفيذي يُعيدان 25% من الضرائب المستحقة إلى الخزينة العامة سنويًا. أوصت الدراسة بتعزيز التنسيق بين القابضين وأعوان التنفيذ لزيادة الكفاءة بنسبة 10% بحلول 2026.²

البند الثاني : تحسين الانضباط الضريبي

أوضح الفقه أن المتابعات التنفيذية تُعزز الانضباط الضريبي من خلال ردع المكلفين عن التخلف عن السداد. سجلت تقارير وزارة المالية (2025) أن الإجراءات الجبرية قللت معدلات التهرب الضريبي بنسبة 10% خلال 2023. أشار إلى أن الإشعارات المبكرة والإغلاق المؤقت يُحفظان الامتثال بنسبة 15%، موصيًا بتكثيف حملات التوعية لتقليل الحاجة إلى المتابعات بنسبة 8% بحلول 2025.³

البند الثالث : التحديات المرتبطة بالكفاءة

أشارت دراسة فقهية إلى أن التحديات، مثل نقص التدريب والتأخيرات اللوجستية، تقلل من كفاءة المتابعات بنسبة 12%. سجلت بيانات المديرية العامة للضرائب أن 20% من الإجراءات تتأخر بسبب نقص الكوادر أو ضعف الأنظمة الرقمية. أوصت الدراسة بتطوير منصات رقمية لتتبع المتابعات في الوقت الفعلي، وتدريب 500 قابض على الإجراءات التنفيذية بحلول 2025، مما يمكن أن يزيد كفاءة التحصيل بنسبة 15%.⁴

المطلب الثالث: المسؤوليات والضمانات القانونية لقابض الضرائب في ضوء التشريع الجبائي الجزائري

يُعد قابض الضرائب أحد الفاعلين المركزيين في المنظومة الجبائية الجزائرية، نظراً لموقعه الحساس في تحصيل الموارد العمومية وتنفيذ الإجراءات المحاسبية، وهو ما يترتب عليه مسؤوليات متعددة، تقابلها ضمانات قانونية تكفل له الحماية في إطار ممارسته لوظيفته. يتناول هذا المطلب المسؤوليات الإدارية والجزائية المترتبة على القابض، إلى جانب الآليات الحمائية من الطعون غير المؤسسية، وأثر تقادم الحقوق الجبائية.

الفرع الأول: المسؤوليات القانونية لقابض الضرائب

يخضع قابض الضرائب لمجموعة من المسؤوليات القانونية التي تضمن التزامه بالقوانين والتنظيمات الجبائية أثناء ممارسة مهامه، وذلك نظراً لطبيعة موقعه الوظيفي المرتبط بحماية المال العام. وتتمثل هذه المسؤوليات أساساً في المسؤولية الإدارية التي تترتب عند ارتكاب أخطاء أو تقصير في أداء الواجبات المهنية، وهو ما يستوجب المساءلة أمام السلطات الإدارية المختصة. كما قد يتعرض القابض إلى المسؤولية الجزائية في حال ارتكابه أفعالاً مجرّمة تمسّ النزاهة أو المال العام، كالإهمال الجسيم أو الاختلاس أو إساءة استعمال السلطة. وإلى جانب ذلك، يتحمل القابض المسؤولية المهنية في إجراء

1 عيسى قساسية، "المرجع السابق"، ص 631.

2 قنطار رابح، المرجع السابق، ص 39.

3 يزيد قادة و طلحة عبدالقادر، المرجع السابق، ص 41.

4 شعيب ضيف، المرجع السابق، ص 335.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

المقاصة، والتي تقتضي دقة وشفافية في موازنة المستحقات الضريبية مع المبالغ المدفوعة من قبل المكلفين، بما يضمن عدم الإضرار بحقوق الخزينة أو المكلفين بالضريبة¹.

البند الأول : المسؤولية الإدارية

تتجلى هذه المسؤولية في إخلال القابض بالتزاماته الوظيفية والتنظيمية، كعدم الالتزام بأجال التحصيل أو الأخطاء في إصدار الجداول الضريبية، مما يعرضه للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون الأساسي للوظيفة العمومية رقم 06-03، لا سيما في الحالات التي تمس نزاهة وشفافية الأداء الإداري².

البند الثاني: المسؤولية الجزائية

تثار المسؤولية الجزائية عند ارتكاب القابض أفعالاً مجرّمة كالرشوة، الاختلاس، أو التزوير في المحررات الجبائية، وهي جرائم يعاقب عليها بموجب القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، خصوصاً في حال إساءة استعمال السلطة أو الإضرار العمدي بمصالح الخزينة العامة³.

البند الثالث: المسؤولية المهنية في إجراء المقاصة

وفق المادة 144 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية، يُخوّل للقابض تنفيذ المقاصة الجبائية بين الديون الجبائية والمبالغ المستحقة للمكلف. ويُشترط إعلام هذا الأخير بموجب إشعار رسمي. وتُمارس رقابة على هذه الإجراءات لضمان احترام آجال الطعن وفق المواد 153 و153 مكرر، وتجنب إساءة استعمال آلية المقاصة⁴.

الفرع الثاني : الضمانات القانونية الممنوحة للقابض

إلى جانب المسؤوليات الثقيلة الملقاة على عاتق قابض الضرائب، منح المشرّع له مجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل له أداء مهامه في إطار من الاستقرار والطمأنينة، دون الخضوع لضغوط أو عراقيل غير مبررة. وتتمثل هذه الضمانات في الحماية من الطعون الإدارية غير المؤسسة، حيث لا يُعتدّ بالطعون أو الشكاوى التي لا تقوم على أسس قانونية واضحة، بما يحول دون تعطيل سير التحصيل الجبائي. كما يتمتع القابض بـ ضمانات الدفاع والإثبات التي تتيح له إثبات سلامة إجراءاته والدفاع عن قراراته عند الطعن فيها، سواء أمام الإدارة أو القضاء. إلى جانب ذلك، يندرج ضمن هذه الضمانات ضمانات التكوين والدعم المؤسسي، حيث تحرص السلطات الجبائية على توفير برامج تكوين وتأهيل مستمرة للقابضين، إضافة إلى دعمهم بالوسائل التقنية والإدارية اللازمة لتعزيز كفاءتهم في أداء مهامهم⁵.

البند الأول: الحماية من الطعون الإدارية غير المؤسسة

تنص المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية على عدم مساءلة القابض إذا ثبت التزامه بالإجراءات القانونية في عمليات التحصيل، ما يشكل حماية قانونية له ضد الطعون غير الجدية التي يرفعها المكلفون في إطار منازعات جبائية⁶.

البند الثاني: ضمانات الدفاع والإثبات

1 قنطار رابح، المرجع السابق، ص 40.

2 بلول فهيمة، المرجع السابق، ص 356.

3 عيسى قساسة، "المرجع السابق"، ص 630.

4 باهي هشام و محمد بن محمد، المرجع السابق، ص 194.

5 سعيدة رقام، المرجع السابق، ص 299.

6 طارق محمد محمد حسن، الدفعات المقدمة و الاستقرار الضريبي، مطابع المؤسسة الأهلية للأجهزة العلمية و مهمات المكاتب، دط، 2009، ص 39.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

يتمتع القابض بالحق في الدفاع أمام الجهات التأديبية والإدارية، ويُشكل التوثيق الرسمي لسير العمليات (مثل الإشعارات، التبليغات، القيود المحاسبية) وسيلة أساسية لدحض أي اتهام أو طعن محتمل، وفق المبادئ العامة للقانون الإداري¹.

البند الثالث: ضمانات التكوين والدعم المؤسسي

يمثل التكوين المستمر، والتحديث التكنولوجي لأنظمة الرقابة والتحصيل، دعامة أساسية لتقليل الأخطاء المهنية وحماية القابض من ارتكاب مخالفات غير مقصودة. ويُوصى بدعم القابض عبر نظم لوجستية وإدارية رقمية، لتقليل الضغط الوظيفي².

الفرع الثالث: آثار التقادم في العمل الجبائي

يُعد التقادم من المسائل القانونية التي تؤثر بشكل مباشر على حقوق الخزينة العامة، إذ يؤدي إلى إسقاط بعض الحقوق الجبائية إذا لم يتم تحصيلها ضمن الأجل المحددة قانونًا. ويظهر ذلك بوضوح في سقوط الحق الجبائي بسبب التقادم، حيث تنقضي إمكانية الإدارة في المطالبة بالمستحقات المالية بعد مرور مدة زمنية معينة دون اتخاذ أي إجراء. ولتفادي ضياع هذه الحقوق، نص المشرع على جملة من إجراءات قطع التقادم التي تسمح بتمديد الأجل القانونية عبر اتخاذ تدابير محددة كالتنبيه أو الحجز. ومع ذلك، تظل هناك تحديات تتبع آجال التقادم بسبب تعقيد الملفات الجبائية وكثرة المعاملات، ما يتطلب اعتماد آليات تنظيمية ورقمية فعالة لتفادي سقوط الديون الضريبية³.

البند الأول : سقوط الحق الجبائي بسبب التقادم

يؤدي انقضاء أربع (4) سنوات من دون مباشرة أي إجراء تحصيل جبائي من طرف القابض إلى سقوط حق الإدارة في استيفاء الضريبة، ما لم يتم قطع التقادم، استنادًا إلى القواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية⁴.

البند الثاني: إجراءات قطع التقادم

لمنع سقوط الحقوق، يُشترط مباشرة إجراءات قانونية مثل الإنذارات الجبائية أو الحجوزات. ويترتب على القابض مسؤولية مباشرة في مراقبة آجال التنفيذ لتفادي ضياع الحقوق المالية للدولة⁵.

البند الثالث: تحديات تتبع آجال التقادم

تتمثل أبرز التحديات في ضعف الأنظمة الرقمية التي تُمكن من تتبع سير ملفات التحصيل وتوقيت إجراءات الإنذار. ويُوصى بتطوير منصات رقمية ذكية تضمن إشعارًا آليًا بانقضاء آجال الإجراءات، كما لاحظت دراسات الحالة في مراكز عين تموشنت⁶.

جدول رقم (3-1): مقارنة تفصيلية بين المسؤوليات القانونية و ضمانات العمل لقابض الضرائب

المسؤولية الإدارية	المسؤولية الجزائية	الضمانات القانونية
--------------------	--------------------	--------------------

- 1 محمد خالد المهاني خالد شحادة الخطيب، إبراهيم العدي، المحاسبة الضريبية، منشورات جامعة دمشق 2005-2006 ، الجمهورية العربية السورية، ص104.
- 2 مصطفى رشدي الشيحة، التشريع الضريبي و المالي دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، بيروت، ص683.
- 3 طارق محمد محمد حسن، المرجع السابق ، ص 42.

4 محمد خالد المهاني خالد شحادة الخطيب، إبراهيم العدي، المرجع السابق ، ص106.

5 باهي هشام و محمد بن محمد ، المرجع السابق ، ص 195.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

القانون 06-03 (الوظيفة العمومية)	القانون 06-01 (الوقاية من الفساد)	قانون الإجراءات الجبائية، المادتان 144 و 146
الإهمال، التأخر، مخالفة الأوامر	اختلاس، رشوة، تزوير	حق الدفاع، التوثيق، الحماية من الطعون
تنبيهه، خصم من الأجر، إنذار، فصل	حبس، غرامة، عزل من الوظيفة	الإعفاء من المسؤولية في حالة الامتثال الصارم
نقص التدريب، ضغط العمل	صعوبة الإثبات، الضغوط الخارجية	ضعف التكوين القانوني، نقص الأنظمة الرقمية

المصدر: تم إعداده من قبل الطالبتين استنادًا إلى معلومات الدراسة

المبحث الثاني : المسؤولية المحاسبية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

يعد قابض الضرائب أحد المحاور الجوهرية في المنظومة الجبائية والمالية للدولة، إذ لا يقتصر دوره على تحصيل الإيرادات العمومية، بل يتجاوزها ليشمل مهامًا محاسبية دقيقة بصفته محاسبًا عموميًا، يتحمل بموجب القانون مسؤولية شخصية ومالية مباشرة عن العمليات التي يُشرف على تنفيذها. وقد جاء القانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، ليعيد هيكلة الإطار القانوني المنظم لهذه المسؤوليات، مستندًا إلى مبادئ الشفافية، الدقة، والرقابة المالية الفعالة. وبالموازاة مع ذلك، جاء المرسوم التنفيذي رقم 24-90 لسنة 2024، ليفصل في كيفية تطبيق أحكام المحاسبة العمومية، موضحةً محتوى الحسابات العمومية، طرق التوثيق، دور الرقابة الداخلية، وأحكام إعداد الحسابات الختامية، مما جعل من قابض الضرائب فاعلاً إداريًا وتقنيًا يتوسط بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع العملي، وانطلاقًا من مركزه القانوني كمحاسب عمومي، يخضع قابض الضرائب لمسؤوليات مزدوجة: مالية تتعلق بحفظ وتسيير الأموال العامة، وشخصية تتعلق بسلوكياته وأفعاله الإدارية. كما تُقابل هذه المسؤوليات ضمانات قانونية تهدف إلى تمكينه من أداء مهامه ضمن إطار أمن قانوني، لا سيما في الحالات التي ينفذ فيها أوامر إدارية أو يواجه ضغوطًا مهنية¹.

المطلب الأول: تحديد مفهوم المحاسب العمومي ومهامه الأساسية

يُعد تحديد مفهوم المحاسب العمومي حجر الزاوية لفهم النظام القانوني للمحاسبة العمومية، خاصة في ظل الإصلاحات الحديثة التي كرسها القانون رقم 23-07 والمرسوم التنفيذي رقم 24-90. ويكتسي هذا المفهوم أهمية بالغة في ضبط العلاقة بين المحاسب والمال العام من جهة، وبين مهامه الوظيفية ومسؤولياته القانونية من جهة أخرى. ويهدف هذا المبحث إلى تبيان الإطار التعريفي للمحاسب العمومي، مع التركيز على الخصائص القانونية والمهام الجوهرية التي يُناط بها، لا سيما في السياق الجبائي لقابض الضرائب².

الفرع الأول: تعريف المحاسب العمومي حسب القانون 23-07 والمرسوم التنفيذي 24-

90

يشكل المحاسب العمومي أحد الفاعلين المركزيين في النظام المالي للدولة، وتتنبثق عنه مسؤولية قانونية مباشرة تتعلق بتحصيل الإيرادات العمومية، تنفيذ النفقات، وتسيير الأموال والقيم العامة في ظل منظومة محاسبية مضبوطة. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في الوظيفة الجبائية، حيث يُعد قابض

1 طارق محمد محمد حسن، المرجع السابق، ص 40.

2 محمد خالد المهاني خالد شحادة الخطيب، إبراهيم العدي، المرجع السابق، ص 104.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

الضرائب نموذجًا عمليًا لهذا المفهوم القانوني. وقد عالج القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023¹ هذه الوظيفة بشكل تفصيلي، مدعومًا بالنصوص التطبيقية، وعلى رأسها المرسوم التنفيذي رقم 90-24 المؤرخ في 22 فيفري 2024²، الذي يُحدد محتوى وكيفيات تطبيق المحاسبة العمومية، بما يعزز وضوح المهام وتفعيل الرقابة والمساءلة.

البند الأول : المفهوم العام للمحاسب العمومي

من منظور عام، يُعرّف المحاسب العمومي بأنه الموظف المكلف قانونًا بتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات، وتسيير الأموال العمومية ضمن قواعد دقيقة تحكمها النصوص التشريعية والتنظيمية. وتشمل مهامه:

- تحصيل الإيرادات العامة،
- تنفيذ النفقات في إطار الاعتمادات الممنوحة،
- حفظ الأموال والقيم والأوراق المالية العمومية،
- مسك السجلات المالية وإعداد الحسابات الدورية والختامية.

وفي سياق النظام الجبائي، يتجسد هذا المفهوم تحديدًا في قابض الضرائب، الذي يضطلع بمهام مزدوجة تتمثل في تحصيل الضرائب وتسجيل العمليات المالية المتعلقة بها، بما فيها ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وضريبة القيمة المضافة (TVA). ويُفرض عليه التزامات قانونية صارمة تتعلق بالإثبات المحاسبي، التوريد داخل الأجل، والشفافية في المعاملات، وهي مهام تتركّس صفته كمحاسب عمومي خاضع للمساءلة القانونية والمحاسبية³.

البند الثاني : التعريف القانوني للمحاسب العمومي وفق القانون 07-23

نصت المادة 15 من القانون رقم 07-23 على أن: يُعد محاسبًا عموميًا كل شخص يُعيّن قانونًا ويُكلف بتحصيل الإيرادات، تنفيذ النفقات، أو حفظ الأموال والقيم والأوراق المالية العمومية، ويُعتبر مسؤولًا شخصيًا وماليًا عن العمليات التي يُجريها. ويتضح من هذا النص أن وظيفة المحاسب العمومي تقوم على ثلاثة أركان:

1. التعيين الرسمي من سلطة مختصة،
2. التكليف الصريح بمهمة مالية عمومية،
3. قيام مسؤولية شخصية ومالية عن كل عملية ينفذها.

وفيما يخص قابض الضرائب، فقد تم إدراجه صراحة في المادة 17 من القانون ضمن المحاسبين العموميين، متى تولى عمليات تحصيل الضرائب لحساب الدولة، ما يضفي على مهامه طابعًا قانونيًا يُرتّب مسؤوليات مباشرة⁴.

البند الثالث: الإطار التنظيمي لمهام المحاسب العمومي في ظل المرسوم التنفيذي رقم 90-24

استكمالًا للنصوص التشريعية، جاء المرسوم التنفيذي رقم 90-24 المؤرخ في 22 فيفري 2024 يُحدد محتوى وكيفيات تطبيق المحاسبة العمومية، مانحًا وظيفة المحاسب العمومي - ومن ضمنهم قابض الضرائب - بعدًا تطبيقيًا دقيقًا. فقد بيّنت المواد من 3 إلى 5 على وجه الخصوص مكونات العمل المحاسبي، الذي يمر بمراحل محددة:

- التوثيق لكل عملية مالية على أساس مستندات أصلية،
- التسجيل المنتظم في السجلات المحاسبية،
- التلخيص في شكل حسابات ختامية سنوية،

¹ القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. ج ر ج ج ، العدد 41. الصادر بتاريخ 2023/06/25.

² المرسوم التنفيذي رقم 90-24 المؤرخ في 22 فيفري 2024، المحدد لمحتوى وكيفيات تطبيق المحاسبة العمومية. ج ر ج ج ، العدد 11. الصادرة بتاريخ 2024/02/28.

³ محمد علوم محمد علي المحمود ، الطبيعة القانونية و المالية لدين الضريبة وتطبيقاتها في التشريعات الضريبية المقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، بيروت، 2010، ص 93.

⁴ محمد علوم محمد علي المحمود ، المرجع السابق ، ص 94 .

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

• إعداد مذكرة تفسيرية مرافقة توضح السياق المالي (المادة 5).
كما نصت المادة 6 من المرسوم على وجوب الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وهو ما يحتمل قابض الضرائب التزامًا قانونيًا يُعرضه للمساءلة في حالة الإخلال بمتطلبات التوثيق أو ضياع المستندات. وألزمت المادة 7 من المرسوم ذاته كل الهيئات العمومية - بما فيها القباضات الجبائية - بإنشاء نظام رقابة داخلية فعال، للتأكد من سلامة الإجراءات وحماية المال العام، إضافة إلى تقديم الحسابات إلى الجهات الرقابية المختصة سنويًا (المادة 10).

البند الرابع : خصائص المركز القانوني لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

يتسم المركز القانوني لقابض الضرائب بمجموعة خصائص قانونية وتنظيمية تُحدد بدقة موقعه في هيكلية التسيير المالي:

1. المسؤولية الشخصية والمالية: يُسأل القابض عن أي خلل في التحصيل أو التسجيل، ويُلزم قانونًا بالتعويض عند ثبوت التقصير (م 18 من القانون 07-23، م 14 من المرسوم 90-24)¹.
2. الالتزام بالتسجيل والتوريد: يُلزم بتسجيل كل عملية وفق المعايير المحاسبية، وتوريد الإيرادات خلال 48 ساعة من التحصيل، تحت طائلة العقوبة (م 82 من القانون 07-23).
3. الخضوع لرقابة متعددة: منها:
 - الرقابة الداخلية (المادة 12 من المرسوم 90-24)،
 - المفتشية العامة للمالية،
 - مجلس المحاسبة،
 - المديرية العامة للضرائب.
4. وجوب إعداد حسابات ختامية سنوية: وتشمل بيان الموارد والنفقات، وقائمة التوازن، وهي إلزامية بموجب المادة 9 من المرسوم 90-24.

الفرع الثاني: المهام الأساسية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

يُضطلع قابض الضرائب، بصفته محاسبًا عموميًا، بمجموعة من المهام الجوهرية التي تُشكل الركيزة التنفيذية لتسيير الإيرادات الجبائية، وتندرج هذه المهام ضمن إطار قانوني صارم حدده القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والمدعوم بمضامين المرسوم التنفيذي رقم 90-24 المؤرخ في 22 فيفري 2024، الذي يُحدد محتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية. تشمل هذه المهام بالأساس: تحصيل الإيرادات، مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، حفظ الأموال والوثائق، ضمان التوريد، وتطبيق الرقابة المحاسبية، وهي مهام لا تؤدي إلى مسؤولية مالية فحسب، بل تُرتب أيضًا تبعات قانونية وإدارية².

البند الأول : تحصيل الإيرادات الجبائية

تُعد مهمة التحصيل أولى الوظائف المحورية التي يتولاها قابض الضرائب، وتتبع أهميتها من كونها تمثل المنفذ التنفيذي لتحصيل الموارد العمومية. نصت المادة 24 من القانون 07-23 على أن المحاسب العمومي يتولى تحصيل الإيرادات بكل الوسائل القانونية المتاحة، سواء بالطرق الودية (المادة 45 (أو عبر الإجراءات الجبرية) المادة 46) عند الاقتضاء. وتشمل الإيرادات المتحصلة ضرائب مباشرة) كـ IRG و IBS وضرائب غير مباشرة (TVA)، وهي تخضع بدورها لإجراءات محاسبية دقيقة تستوجب التدقيق في الإقرارات، والتحقق من المشروعية الضريبية للمبالغ المستلمة.

¹ القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. ج ر ج ج ، العدد 41. الصادر بتاريخ 2023/06/25.

² مصطفى رشدي الشبيحة، المرجع السابق، ص 683.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

أما المرسوم التنفيذي 24-90، فقد أشار في المادتين 3 و14 إلى ضرورة تنظيم عملية التحصيل ضمن سلسلة محاسبية واضحة تبدأ بالتوثيق، ثم التسجيل، يليها التلخيص في الحسابات، ما يعكس أن التحصيل ليس إجراءً إدارياً فقط بل فعل محاسبي خاضع للمراقبة القانونية².

البند الثاني : مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية

يتمتع عمل القابض كمحاسب عمومي إلى مجال مسك الحسابات وإعداد التقارير المالية الدورية، وفقاً لأحكام المادتين 94 و95 من القانون 23-07، والتي تلزمه بإعداد ما يلي:

- بيان الإيرادات المحصلة،
- حساب النتائج الجبائية،
- قائمة التوازن المالي للمركز.

ووفق المادة 5 من المرسوم التنفيذي 24-90، تُعد هذه الحسابات الختامية السنوية جزءاً إلزامياً من التسيير المالي، ويجب أن تُرفق بـ «مذكرة تفسيرية» توضح ظروف ومصادر التحصيل، أي أن التقارير الجبائية لم تعد شكلية، بل أصبحت أدلة محاسبية وقانونية تستند إليها الرقابة المالية والقضائية. وتنص المادة 9 من نفس المرسوم على أن الحسابات تُقدّم إلى الجهات الرقابية المختصة، مما يُرتب على القابض واجب الدقة والتناسق في التوثيق والتبرير³.

البند الثالث : حفظ الأموال العمومية والوثائق الثبوتية

من المهام الجوهرية التي تقع على عاتق قابض الضرائب كذلك، حفظ الأموال العامة التي تمر عبره، وحماية الوثائق المحاسبية ذات القيمة القانونية. ووفق المادة 28 من القانون 23-07، فإن القابض مسؤول عن تأمين الأموال في خزينة رسمية، مع توريدها إلى الخزينة العمومية خلال أجل لا يتجاوز 48 ساعة. أما المادة 77 من نفس القانون، فتُلزم المحاسب العمومي - ومنه القابض - باستعمال أدوات رقمية لحفظ الوثائق والمعلومات المالية، وذلك في سياق الرقمنة الشاملة لقطاع الجبائية، وقد جاءت المادة 6 من المرسوم التنفيذي 24-90 لتُقر صراحةً على وجوب حفظ الوثائق المالية والمحاسبية لمدة لا تقل عن عشر (10) سنوات، ما يُضفي على القابض التزاماً طويلاً الأمد في توفير أدوات الأرشيف والتخزين المؤمن. وتُشدد المادة 12 من ذات المرسوم على أن الحفظ لا يقتصر على الوثائق فقط، بل يشمل مراجعة التسجيلات وتتبع العمليات وتحليل الانحرافات، في إطار ما يسمى بـ «الرقابة الداخلية النوعية»⁴.

البند الرابع: الرقابة الداخلية والمساءلة

ترتبط المهام السالفة الذكر برقابة صارمة ومتعددة، تهدف إلى ضمان امتثال القابض للمعايير القانونية. فقد نصت المواد 98 إلى 100 من القانون 23-07 على أن المحاسب العمومي يخضع إلى:

- رقابة دورية داخلية من الإدارة المركزية،
- رقابة لاحقة من المفتشية العامة للمالية،
- رقابة قضائية من مجلس المحاسبة.

كما نصت المواد 7 و11 من المرسوم التنفيذي 24-90 على ضرورة تأسيس لجان داخلية للرقابة المالية، تسهر على التحقق من سلامة العمليات، تدقيق السجلات، وكشف أي تجاوز قبل وقوعه، وهي لجان يجب أن تعمل بشكل دوري وفق جدول عمليات واضح ومبرمج.

1 المرسوم التنفيذي رقم 24-90 المؤرخ في 22 فيفري 2024، المحدد لمحتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية. ج ر ج ج ، العدد 11. الصادرة بتاريخ 2024/02/28 .

2 خلاصي رضا، المراجعة الجبائية تقيّمها ومنهجيتها، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000، ص91

3 خلاصي رضا ، المرجع السابق ، ص 92

4 عبد الرؤوف قطيش، الضريبة على القيمة المضافة، دار الخلدون للطباعة والنشر، ط 01 ، بيروت ، ص82.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

وتُعد الرقابة الإدارية الضمان الأساسي لاستباق المخالفات، وتقويم الأداء، وتوفير الحماية القانونية للقابض حين يُثبت امتثاله لالتزاماته¹.

جدول رقم (1-4): مقارنة بين التشريعات المتعلقة بمسؤوليات قابض الضرائب (القانون 23-07-07 والمرسوم 24-90)

القانون رقم 07-23	المرسوم التنفيذي 90-24	مجال المسؤولية
مسؤولية شخصية ومالية عن كل مبلغ محصل (م18)	وجوب التوريد خلال 48 ساعة (ضمن الترتيبات التطبيقية)	التحصيل والتوريد
التسجيل وفق القواعد المعتمدة (م15)	توثيق وتسجيل وتلخيص العمليات (م3-4)	التسجيل المحاسبي
توفير الوثائق الإثباتية	الاحتفاظ بها لـ 10 سنوات (م6)	التوثيق والاحتفاظ
إعداد حسابات دورية	إعداد الحسابات الختامية سنويًا (م5، م9)	إعداد الحسابات
خاضع لعدة مستويات رقابية (م99)	الرقابة الداخلية والتنظيمية (م7، م11، م12)	الرقابة
مسؤولية مالية وتأديبية (م112)	عقوبات في حال الإخلال الجسيم (م14)	الجزاءات

المصدر: تم إعداده من قبل الطالبتين استنادًا إلى معلومات الدراسة

الفرع الثالث: التزامات قابض الضرائب في إعداد الحسابات الختامية وتقديمها للرقابة

لا تكتمل مهام قابض الضرائب كمحاسب عمومي إلا من خلال إعداد الحسابات الختامية بشكل دقيق ومنتظم، وتقديمها للهيئات الرقابية المختصة، بما يضمن تتبع حركة الإيرادات العمومية وتحليل الفجوات المالية المحتملة، ويمكن من تعزيز الشفافية والمساءلة المالية. وتُعد هذه المهمة امتدادًا مباشرًا لمسؤولياته في التوثيق والتسجيل، ومجالًا تُمارَس فيه الرقابة بأقصى درجات الصرامة. وقد خصَّص القانون رقم 07-23، كما دَعَمه المرسوم التنفيذي رقم 24-90، مجموعة من المواد التي تُنظِّم هذه الالتزامات وتُحدد مسارها القانوني والمؤسساتي².

البند الأول : مضمون الحسابات الختامية ومتطلباتها

ينصّ المادة 95 من القانون 07-23 على أن المحاسب العمومي مطالب بإعداد حساب ختامي يعكس وضعية الإيرادات المحصلة، مقارنةً بالتقديرات الأولية، ويشمل هذا الحساب:

- كشفًا مفصلاً بالإيرادات حسب طبيعتها ومصدرها؛
- بيان الفروقات بين المبالغ المتوقعة والمبالغ المحصلة؛
- مذكرة تفسيرية توضح أسباب الانحرافات إن وجدت، والإجراءات التصحيحية المتخذة.

1 عبد الرؤوف قطيش، المرجع السابق، ص 83.

2 رايح رتيب، "الممول وإدارة الضريبة، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة 1991، ص 05.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

وقد جاء المرسوم التنفيذي 24-90 في المادة 5 ليفصل محتوى هذه الحسابات، حيث يتوجب أن تتضمن:

- بيان الموارد المالية المحصلة خلال السنة المالية،
 - قائمة التوازن المالي (Balance de vérification)،
 - الملحق التفسيري المحاسبي،
 - ملخص النتائج المالية.
- ويُشترط، وفق المادة 9 من نفس المرسوم، أن تُعد هذه الحسابات سنوياً وفق النظام المحاسبي الموحد (PCGE)، ويُقدّم أصل الوثائق للجهات الرقابية المخولة¹.

البند الثاني : آجال تقديم الحسابات وجهات الرقابة

يلتزم قابض الضرائب بتقديم الحسابات الختامية خلال آجال محددة قانوناً، حددتها المادة 10 من المرسوم التنفيذي 24-90، والتي تنص على أن الحسابات تُقدّم فور الانتهاء من السنة المالية وقبل نهاية الربع الأول من السنة التالية، إلى:

- الخزينة الولائية أو الوطنية،
 - المديرية العامة للضرائب،
 - مجلس المحاسبة، بصفته الجهة العليا للرقابة القضائية على الأموال العمومية.
- ويُعد تقديم هذه الحسابات في الآجال المحددة شرطاً أساسياً لتبرئة ذمة القابض من المسؤولية المالية، كما تنص على ذلك المادة 18 من القانون 07-23. فكل تأخير، أو نقص في الوثائق، أو عدم مطابقة البيانات، قد يُعتبر مؤشراً على سوء تسيير أو تقصير جسيم.
- تعليق قانوني: ربط المشرع بين "وجوب تقديم الحسابات" و"المسؤولية الشخصية والمالية"، بحيث يصبح القابض في حالة إخلال في وضعية "خطأ مرفقي قابل للعقوبة التأديبية أو القضائية"² (المادة 112 من القانون 07-23).

البند الثالث : الرقابة اللاحقة والمساءلة أمام مجلس المحاسبة

تُعد الرقابة التي يُمارسها مجلس المحاسبة آلية مركزية لضمان سلامة الحسابات الختامية التي يُعدها المحاسبون العموميون، وعلى رأسهم قابضو الضرائب. وبموجب المادة 100 من القانون 23-07، فإن المجلس يتولى:

- فحص مدى تطابق الإيرادات المحصلة مع التقديرات،
 - تحليل أسباب الاختلال،
 - تحديد المسؤوليات، سواء كانت إدارية، مالية أو جزائية.
- وفي حال وجود مخالفات جسيمة، يتم توجيه ملف المعني إلى الجهة التأديبية المختصة، وفقاً لما تنص عليه المادة 14 من المرسوم 24-90، التي تؤكد على أن كل إخلال بمقتضيات المحاسبة العمومية يُعرض مرتكبه لعقوبات قانونية، تصل إلى التوقيف عن العمل أو الإحالة على الجهات القضائية في حال وجود شبهة اختلاس أو تلاعب³.

الفرع الثاني: التزامات قابض الضرائب كمحاسب عمومي

يُعد احترام القواعد القانونية والتنظيمية أساساً جوهرياً لمشروعية عمل قابض الضرائب، بصفته محاسباً عمومياً. وتكتسب التزاماته المهنية طابعاً دقيقاً ومتكاملاً، لما تنطوي عليه من مسؤولية مباشرة

¹ المرجع نفسه ، ص10.

² هاني محمد حسن شبيطة، حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية وضمانات المكلفين أطروحة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، سنة 2006، ص 34.

³ هاني محمد حسن شبيطة، المرجع السابق ، ص 35.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

في تحصيل الإيرادات وتوثيقها، وضمان سلامة العمليات المالية وفقاً لما نص عليه القانون رقم 07-23 والمرسوم التنفيذي رقم 24-90. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل التزامات القابض القانونية والإدارية والرقابية، باعتبارها الأطر التي تُقَوِّم أداءه وتُحدد مدى التزامه بالمهنية والمشروعية في تسيير المال العام¹.

البند الأول : الالتزامات القانونية

يُعد الالتزام القانوني الأساس الذي تُبنى عليه وظيفة قابض الضرائب كمحاسب عمومي، باعتبارها وظيفة ذات طابع تقني وقانوني بالغ الحساسية في تسيير الأموال العامة. ولا يمكن تصور ممارسة هذه الوظيفة خارج الإطار الذي رسمه القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والمدعوم تنظيمياً بالمرسوم التنفيذي رقم 24-90 الصادر في 22 فيفري 2024، المحدد لكيفيات تطبيق المحاسبة العمومية.

وترتبط هذه الالتزامات أيضاً بمدونة الضرائب، لاسيما ما يتعلق بتحديد نسب الاقتطاع وأجال التحصيل، بالإضافة إلى أحكام القانون الأساسي للوظيفة العمومية رقم 06-03، التي توطر العلاقة المهنية بين الموظف العمومي والدولة. وتهدف هذه الالتزامات مجتمعة إلى ضمان انضباط مالي، وشفافية في الأداء، وتوازن بين السلطة والمسؤولية².

البند الثاني : الالتزام بأحكام القانون رقم 07-23

يُشكل هذا القانون الإطار المرجعي للمحاسبة العمومية في الجزائر، وقد حدد من خلال مواده الأساسية المهام المنوطة بالمحاسب العمومي والقيود القانونية التي تضبط ممارساته المالية.

- تنص المادة 2 من القانون على إلزامية احترام أصول المحاسبة العامة عند تنفيذ العمليات المالية، بما في ذلك التوثيق، التسجيل، التلخيص، وإعداد الحسابات الختامية.
- يلزم قابض الضرائب، بموجب المادة 43، بتحصيل الإيرادات وفق الإجراءات المحددة، مع ضرورة الالتزام بمبدأ الفصل بين العمليات الجارية والاستثمارية.
- كما تحدد المادة 28 آجال التوريد إلى الخزينة العمومية، والتي لا يجوز أن تتجاوز 48 ساعة من تاريخ التحصيل الفعلي. يُعد الإخلال بهذه المهلة موجباً للمساءلة التأديبية والمالية.
- وفق المادة 78، تُعد المحافظة على الوثائق المحاسبية جزءاً من الالتزام القانوني، وتُفرض مدة حفظ لا تقل عن 10 سنوات، وهو ما أكدته أيضاً المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 24-90³.

البند الثالث : الالتزام بمدونة الضرائب وضوابط التحصيل

تُلزم القوانين الجبائية القابض بمسؤوليات مهنية دقيقة في تحصيل الضرائب وتطبيق معدلاتها كما وردت في مدونة الضرائب، وهو ما يتطلب منه التمكن من تفسير النصوص وتطبيقها بدقة.

- تنص المواد 11 إلى 18 من مدونة الضرائب على واجب القابض في التأكد من صحة الإقرارات الجبائية، سواء تعلق الأمر بضريبة القيمة المضافة (TVA) أو الضرائب المباشرة ك IRG و IBS.
- يجب التأكد من أن النسب المطبقة (9% أو 19%) صحيحة قانوناً، وأن البيانات المرفقة (كالفواتير والعقود) مطابقة للواقع الاقتصادي.
- كما تنص المادة 26 من القانون 07-23 على ضرورة التحقق من مشروعية الإيرادات قبل تسجيلها، وهو ما يشكل خط الدفاع الأول ضد التحصيل غير القانوني أو غير المكتمل⁴.

1 Direction Générale des impôts, Bulletin des services fiscaux N°19, 2000, pp70-78

2 <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-/24Iexterniers>

أطلع عليه يوم 29/03/2025، على الساعة 21:30

3 المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، المركز الجوارى للضرائب، متاح على الرابط:

272www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/servicesexterniers

4 ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة. الملتقى الدولي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص 34.

البند الرابع: الالتزام بمبدأ الشفافية والمساءلة المحاسبية

الشفافية ليست مجرد قيمة أخلاقية، بل التزام قانوني محوري نصت عليه المنظومة القانونية الجزائرية في مجال تسيير المال العام.

• تنص المادة 79 من القانون 07-23 على أن هدف المحاسبة العمومية هو "إنتاج معلومات مالية موثوقة، مفهومة، وقابلة للمراجعة"، وهو ما يلزم القابض بإعداد تقارير دورية شفافة.

• وفق المادة 94، يُعد القابض القوائم المالية التي تعكس حركة الإيرادات، ويُقدمها في آجال قانونية، مع تضمين البيانات التفصيلية والمبررات.

• تُلزم المادة 98 بتعاون القابض مع هيئات الرقابة، بما في ذلك المفتشية العامة للمالية، ومجلس المحاسبة، وتقديم كل الوثائق المحاسبية عند الطلب.

أما المرسوم التنفيذي 24-90، فقد أقرّ في المادة 12 أن الرقابة الداخلية تشمل "التحقق من التسجيلات، متابعة تنفيذ الميزانية، والمراجعة الدورية للعمليات المالية"، ما يعني أن الشفافية لا تتحقق فقط بالإفصاح بل بالتوثيق الدقيق المستمر¹.

الفرع الثالث : الرقابة الإدارية والمالية على قابض الضرائب كمحاسب عمومي

تُعد الرقابة إحدى الركائز الأساسية في النظام القانوني للتسيير المالي العمومي، إذ تهدف إلى ضمان مطابقة أداء المحاسبين العموميين، وعلى رأسهم قابض الضرائب، للضوابط التشريعية والتنظيمية، وتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. وتكتسي الرقابة بُعدين رئيسيين : الرقابة الإدارية التي تمارسها السلطة الوصية، والرقابة المالية التي تُنفذها هيئات مختصة تُعنى بالتدقيق والتقييم المالي والمحاسبي.

وقد أقرّ القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، والمرسوم التنفيذي رقم 24-90 المؤرخ في 22 فيفري 2024، أحكامًا دقيقة لضبط إطار هذه الرقابة، من حيث الجهات المخولة بها، طبيعتها، أدواتها، وآليات تنفيذها، مما يعكس توجه المشرع نحو حوكمة فعالة وشفافة للتسيير العمومي. ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: مفهوم الرقابة ومبادئها، الرقابة الإدارية، والرقابة المالية والمحاسبية².

البند الأول : مفهوم الرقابة ومبادئها العامة

تعني الرقابة، في السياق المحاسبي والإداري، جملة التدابير القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى التأكد من صحة العمليات المالية، ومطابقتها للقواعد المحاسبية المعتمدة، وكذا مدى احترام الآجال القانونية للتوريد، والتحقق من مطابقة الوثائق الإثباتية للمبالغ المحصلة.

نصت المادة 98 من القانون 07-23 على أن الرقابة تهدف إلى "التحقق من مدى احترام المحاسبين العموميين للضوابط القانونية والتنظيمية، والتأكد من صحة البيانات المالية المقدمة"، كما شددت المادة 77 على ضرورة "الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية بشكل آمن ومنظم، سواء ورقياً أو إلكترونياً، لتسهيل أعمال الرقابة اللاحقة".

وفي السياق نفسه، أقرّ المرسوم التنفيذي 24-90، في المواد من 7 إلى 12، مبادئ تفصيلية للرقابة الداخلية والخارجية، حيث أكدت المادة 7 أن "كل هيئة أو مؤسسة عمومية مطالبة بتنظيم رقابة داخلية دائمة على عملياتها المالية"، ووسّعت المادة 12 نطاق هذه الرقابة ليشمل: "مراجعة التسجيلات، التحقق من صحة الوثائق، تتبع تنفيذ الميزانية، ومراقبة مطابقة الحسابات النهائية"³.

البند الثاني : الرقابة الإدارية على قابض الضرائب

¹ ولهي بوعلام ، المرجع السابق ، ص 35

² عيسى بولخلوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، دراسة حالة ولاية باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2004/2005، ص 59.

³ عيسى بولخلوخ، المرجع السابق ، ص 59.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

تُعد الرقابة الإدارية وسيلة للتوجيه والتقييم، تمارسها السلطة الوصية متمثلة في المديرية العامة للضرائب ومديرياتها الجهوية، من خلال فحص مدى التزام القابض بالتعليمات التنظيمية والإدارية المرتبطة بوظيفته كمحاسب عمومي.

- نصت المادة 101 من القانون 07-23 على أن الإدارة المركزية تُمارس رقابة إدارية على أعمال المحاسبين العموميين لضمان انسجامها مع السياسات الجبائية والمالية.
- وبيّنت المادة 10 من المرسوم 90-24 أن الحسابات الختامية التي يُعدها القابض تُرفع إلى الجهات الإدارية المختصة للموافقة بعد التحقق من مطابقتها.
- كما ألزمت المادة 11 من نفس المرسوم كل مؤسسة بإنشاء لجنة رقابة داخلية تُكفّ بمراقبة انتظام العمليات الإدارية والمالية ومتابعة مدى تطبيق التعليمات الرسمية¹.

البند الثالث : الرقابة المالية والمحاسبية

تُمارس الرقابة المالية من قبل هيئات مختصة، سواء على المستوى المركزي كـ مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، أو على المستوى المحلي كـ الخزينة الولائية، وتتمثل وظيفتها في مراجعة السجلات المالية، القوائم المحاسبية، التوريدات، والتحقق من مطابقة العمليات للقوانين النافذة.

- تنص المادة 104 من القانون 07-23 على أن المحاسبين العموميين، بمن فيهم القابضون، مطالبون بتقديم حساباتهم السنوية للهيئات الرقابية المالية، وأن هذه الأخيرة تحتفظ بحق إصدار ملاحظات أو توجيه مذكرات متابعة.
- تؤكد المادة 9 من المرسوم التنفيذي 90-24 على ضرورة إعداد الحسابات الختامية سنوياً، وفق النموذج المحاسبي الموحد، وتقديمها للرقابة الرسمية.
- أما المادة 12، فقد فصلت بدقة في مهام الرقابة المالية الداخلية، التي تشمل:

- مراجعة دقة التسجيلات المحاسبية.
 - التحقق من تنفيذ الميزانية حسب الاعتمادات المقررة.
 - التدقيق في التوريدات ومدى احترام آجالها القانونية.
 - تقييم حسن استعمال الوسائل المالية الموضوعة تحت تصرف المحاسب العمومي.
- في هذا الصدد، أثبتت تقارير المفتشية العامة للمالية لسنة 2024 أن بعض القابضين لم يُطابقوا بين المبالغ المحصلة والمبالغ المصرّح بها، وهو ما تم تصحيحه بفضل تدقيق ما بعد الأداء ومقارنة البيانات الرقمية بالمرفقات الورقية².

الفرع الثالث : حدود صلاحيات قابض الضرائب كمحاسب عمومي

رغم اتساع مهام قابض الضرائب كمحاسب عمومي، إلا أن التشريع المالي الجزائري قد حدّد بدقة نطاق تدخله وصلاحياته، تجنباً لتجاوز الاختصاص أو تداخل السلطات، وضماناً لمبدأ التسيير التشاركي والمسؤولية المتوازنة. وقد بيّن كل من القانون 07-23 والمرسوم التنفيذي 90-24 الحدود الوظيفية والمهنية التي يجب ألا يتجاوزها القابض في إطار ممارسته لمهامه المحاسبية. ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع رئيسية:

البند الأول : عدم الجمع بين وظائف الأمر بالصرف والمحاسب العمومي

ينص القانون 07-23 في مادته 13 على مبدأ أساسي في تسيير المال العام، وهو: لا يجوز لنفس الشخص أن يجمع بين مهام الأمر بالصرف ومهام المحاسب العمومي". وهذا يعني أن قابض الضرائب،

1 الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010/2011 ، ص 20.

2 نفس المرجع ، ص 21

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

رغم كونه يُشرف على التحصيل وتسجيل العمليات المالية، لا يمكنه إصدار أوامر بالصرف أو تحديد حجم الإنفاق. وتكمن أهمية هذا الفصل بين الوظيفتين في:

- ضمان الرقابة المتبادلة بين الأمر بالصرف والقابض؛
- تقادي تضارب المصالح؛
- منع التلاعب في عمليات الصرف والتحصيل¹.

البند الثاني : عدم التدخل في تقدير الوعاء الضريبي

يؤكد المرسوم التنفيذي 24-90، ضمناً من خلال مواد التسجيل والتحصيل والمراقبة، أن مهمة القابض تنحصر في تحصيل الإيرادات المسجلة فعلياً، دون أن يكون له أي سلطة تقديرية في تحديد قيمة الوعاء الضريبي. بمعنى آخر، لا يحق للقابض:

- تعديل قيمة الضريبة بعد صدور الجدول؛
 - إعادة تصفية ضريبة أو تعديل نسبة TVA من تلقاء نفسه؛
 - منح الإعفاءات أو الإرجاعات دون ترخيص إداري.
- هذا القيد يحمي القابض من المساءلة القانونية، كما يحمي المكلف من سلطة تقديرية غير

منضبطة².

البند الثالث : القيود الإجرائية على التوريد والمحاسبة

ينص القانون 23-07 (المادة 28) والمرسوم 24-90 (المادة 3 و4) على إجراءات صارمة يجب أن يلتزم بها القابض فيما يخص:

- طريقة تسجيل العمليات المحاسبية؛
- آجال التوريد (خلال 48 ساعة من تاريخ التحصيل)؛
- مسك الوثائق والسجلات المحاسبية؛
- إعداد الحسابات الختامية دون تأخير؛
- تسليم الوثائق إلى الجهات الرقابية المعنية في مواعيدها القانونية (المادة 10 من المرسوم 24-90).

ولا يجوز للقابض التصرف خارج هذه الإجراءات، تحت طائلة:

- التوقيف عن المهام؛
- سحب الاعتماد؛
- أو حتى الإحالة على الجهات القضائية، كما حدث في بعض الحالات المرتبطة بالتقصير في إعداد الحسابات الفصلية³.

المطلب الثالث: المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

تُعد المسؤوليتان المالية والشخصية الركيزتين الأساسيتين في ضبط وظيفة قابض الضرائب كمحاسب عمومي، لما تنطويان عليه من التزامات قانونية دقيقة تهدف إلى حماية المال العام وضمان مشروعية التصرفات المالية. وقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لهاتين المسؤوليتين في القانون رقم 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية، والقانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، باعتبار أن أي إخلال من قبل القابض، سواء عن قصد أو إهمال، يُعرضه للمساءلة الإدارية والجزائية. ويتناول هذا المبحث تحليلاً معمقاً لأبعاد المسؤولية المالية، الشخصية، والجزائية، مع بيان آليات الوقاية والتعزيز التي تُمكن من تجسيد مبادئ الشفافية والمساءلة في الواقع المهني⁴.

1 سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص 123.

2 نفس المرجع، ص 124.

3 نجاه نوي، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر (1999/2003)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2004، ص 63.

4 نجاه نوي، المرجع السابق، ص 64.

الفرع الأول : المسؤولية المالية

تُعد المسؤولية المالية من أبرز صور المسؤولية القانونية التي يتحملها قابض الضرائب بصفته محاسبًا عموميًا، وهي انعكاس مباشر لمهامه في تحصيل وتسيير الأموال العامة. وقد أُرست التشريعات الجزائرية الحديثة، وبخاصة القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والمرسوم التنفيذي رقم 90-24 المؤرخ في 22 فيفري 2024، الذي يحدد محتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية، إطارًا قانونيًا دقيقًا يُحمّل المحاسب العمومي مسؤولية شخصية ومالية صارمة عن أي إخلال في تنفيذ العمليات المالية.

تُعرف المسؤولية المالية في هذا السياق بأنها التزام قانوني يترتب على فعل أو امتناع يؤدي إلى نقص أو عجز مالي، أو خطأ في التحصيل، أو خرق لإجراءات المحاسبة والرقابة، وذلك بغض النظر عن وجود القصد أو الضرر المادي الفعلي، طالما أن الإخلال يمكن قياسه ماليًا.¹

البند الأول : المفهوم القانوني للمسؤولية المالية في ضوء القانون 07-23 والمرسوم 90-24

ينص القانون رقم 07-23 (المادة 112) على أن: يُعتبر المحاسب العمومي مسؤولاً مسؤولية شخصية ومالية عن كل العمليات التي يُجريها والمتعلقة بتحصيل الإيرادات العمومية أو تنفيذ النفقات، ويتحمل تبعات أي خلل في تنفيذ المهام المسندة إليه". هذا النص يؤكد المسؤولية القانونية المباشرة لقابض الضرائب عن كافة العمليات المالية التي تقع ضمن نطاق عمله، وتشتمل على:

- الأخطاء في التحصيل أو التسجيل المحاسبي.
 - التأخير في توريد الأموال إلى الخزينة العامة.
 - فقدان أو تلف الوثائق والوسائل الإثباتية.
 - الإخلال في إعداد القوائم المالية والتقارير الدورية.
- أما المرسوم التنفيذي رقم 90-24 (المواد 1، 3، 4، 6، 7، 12) فيضيف أبعادًا تفصيلية لهذه المسؤولية من خلال تحديد كيفية التسجيل المحاسبي، تنظيم حفظ الوثائق، ومراحل العملية المحاسبية التي تشمل التوثيق، التسجيل، التلخيص، والحسابات الختامية. حيث يُلزم المرسوم المحاسب العمومي بما يلي:
- تطبيق أصول المحاسبة العامة في تسجيل العمليات، مع التمييز بين العمليات الجارية والاستثمارية (المادة 3).
 - الاحتفاظ بالسجلات والوثائق المحاسبية لمدة لا تقل عن عشر سنوات لضمان إمكانية المراجعة والرقابة (المادة 6).
 - الالتزام بإعداد الحسابات الختامية السنوية التي تشمل بيان الموارد، النفقات، وقائمة التوازن، مما يعزز الشفافية والمساءلة (المادة 5).
 - الخضوع لنظام رقابة داخلية صارم لضمان صحة العمليات وتوافقها مع الميزانية (المواد 7، 12).

وبالتالي، يُعد المرسوم التنفيذي 90-24 مكملًا لتفصيل الإجراءات والضوابط التي تدعم المسؤولية المالية للقابض، ما يفرض عليه درجة عالية من الدقة والانضباط في ممارسة مهامه.²

البند الثاني : مظاهر المسؤولية المالية والتطبيق العملي

يمكن تتبع مظاهر المسؤولية المالية لقابض الضرائب في عدة صور عملية كما يلي:

1. دقة تحصيل الإيرادات والتحقق من صحة الإقرارات (المادة 26 من القانون 07-23) يُلزم القانون المحاسب العمومي بالتأكد من مشروعية البيانات المالية الواردة في الإقرارات الضريبية وتطبيق النسب الصحيحة مثل ضريبة القيمة المضافة (9% أو 19%). أي تقصير في هذه المهمة قد يؤدي إلى خسائر مالية وتحميل القابض المسؤولية.
2. الالتزام بأجل التوريد (المادة 28 من القانون 07-23).¹

¹ حامد عبد المجيد دراز ، النظم الضريبية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1999، ص 222

² سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد، الجزائر، 2011، ص 46.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

3. حتم القانون توريد الأموال التي تم تحصيلها إلى الخزينة العامة خلال 48 ساعة، وأي تأخير يُعتبر إخلالاً يعرض القابض للمساءلة، خصوصاً في حال تسبب في خسارة مالية.
4. إعداد الحسابات والقوائم المالية (المواد 4 و5 و94 من القانون و24-90) وفق المرسوم 24-90، يتحمل القابض مسؤولية إعداد الحسابات الختامية السنوية التي توضح حركة الأموال والنتائج المالية بدقة، ويجب عليه الحفاظ على سجلات دقيقة تمكن الجهات الرقابية من التدقيق الفعلي.
5. حفظ الوثائق والسجلات المحاسبية (المادة 6 من المرسوم 24-90) يُلزم المرسوم المحاسب العمومي بحفظ الوثائق المحاسبية لمدة لا تقل عن عشر سنوات، لضمان توافر الأدلة في حالة إجراء تدقيق أو متابعة قانونية.
6. الخضوع للرقابة الداخلية والخارجية (المواد 7، 12 من المرسوم 24-90، والمادة 98 من القانون 07-23) يُطبق نظام رقابة داخلية يراجع صحة التسجيلات ويتابع تنفيذ الميزانية بدقة، كما تقوم جهات الرقابة المختصة، مثل المجلس الأعلى للمحاسبة، بالتدقيق في الحسابات وفرض الجزاءات حال وجود مخالفات².

جدول رقم (2-4): المسؤولية المالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي في ضوء القانون 07-23 والمرسوم 24-90

المعيار	الآثار المترتبة	الأساس التشريعي	التوصيف القانوني
الصفة	إلزام القابض بتعويض أي عجز أو خطأ مالي	المادة 112 من القانون 07-23	مسؤولية شخصية ومالية مباشرة
الطبيعة القانونية	تتحقق بمجرد وقوع الإخلال المالي	المادة 43 من القانون 07-23	مسؤولية موضوعية (عدم اشتراط إثبات النية)
نطاق المسؤولية	تحمل القابض تبعات أي خلل أو تأخير	المواد 26، 28، 94 من القانون 23-، 07، والمواد 1، 3، 4، 6، 7، 12 من المرسوم 24-90	تشمل جميع العمليات المالية (تحصيل، تسجيل، توريد)
حفظ الوثائق	تيسير الرقابة القانونية والمالية	المادة 6 من المرسوم 24-90	حفظ مستندات المحاسبة لمدة 10 سنوات
إعداد الحسابات	توفير صورة مالية دقيقة وشفافة للجهات الرقابية	المواد 5، 94 من القانون 07-23، والمادة 5 من المرسوم 24-90	إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية
الرقابة	كشف المخالفات وفرض الجزاءات القانونية والإدارية	المواد 7، 12 من المرسوم 24-90، والمادة 98 من القانون 07-23	الخضوع لرقابة داخلية وخارجية

المصدر: من إنشاء الطالبتين بناء على معطيات الدراسة

الفرع الثاني : التحديات وآليات تعزيز المسؤولية المالية

البند الأول : التحديات

- يواجه قابض الضرائب عدة عراقيل تحد من قدرته على الالتزام بالمسؤولية المالية، منها:
- تعقيد الإقرارات وتعدد الضرائب، مما يتطلب مهارات فنية وتحليلية عالية.
 - نقص البنية التحتية الرقمية في بعض المراكز الجبائية الإقليمية، مثل عين تموشنت، ما يصعب توثيق العمليات إلكترونياً بشكل متكامل.
 - ضغط العمل والتعدد الوظيفي، إذ يتحمل القابض مهامًا متعددة أحيانًا تفوق قدراته المادية والمعنوية، ما يزيد من خطر الإخلال³.

البند الثاني : آليات التعزيز

¹ القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. ج ر ج ، العدد 41 ، الصادر بتاريخ 30 يونيو 2023.

² Ministère des finances, DG DRV, Guide de vérification, 2001, p13

³ Hamini Ahmed, L'audit comptable et financier, édition Berti, 2001, p 172.

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

- لمواجهة هذه التحديات، يُوصى بما يلي:
 - تطوير برامج تدريب متخصصة تغطي المحاسبة العمومية، القوانين الضريبية، وأساليب التحليل المالي.
 - تحديث الأنظمة الرقمية وتوحيدها، مع تطبيق التقنيات الحديثة وفق المادة 77 من القانون 07-23 والمواد ذات الصلة في المرسوم 24-190¹.
- تحسين توزيع المهام وتوسيع التوظيف، لتقليل الضغط المهني وتمكين القابض من أداء مهامه بدقة وفعالية².

الفرع الثالث: المسؤولية الشخصية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

تتجاوز المسؤولية الشخصية لقابض الضرائب الجانب المالي لتشمل التزامات فردية وأخلاقية تهدف إلى ضمان الأداء المهني السليم والالتزام بالقوانين والأنظمة التي تحكم الوظيفة العمومية. فهي تركز على احترام مبادئ النزاهة، الشفافية، الحياد، وتحمل العواقب القانونية والإدارية المترتبة على أي إخلال بمسؤوليات الوظيفة، سواء من حيث الإهمال أو سوء السلوك أو الأفعال المخلة بالقانون³.

البند الأول : المفهوم القانوني للمسؤولية الشخصية

ينص القانون رقم 07-23 (المادة 112) على أن: يُعتبر المحاسب العمومي مسؤولاً مسؤولية شخصية ومالية عن جميع العمليات التي يُجريها ويتحمل تبعات أي إخلال بمهامه سواء كانت إدارية، مالية أو جزائية⁴.

ويوضح القانون أن المسؤولية الشخصية تشمل كافة أشكال التقصير أو المخالفة التي لا ترتبط بالضرورة بحدوث ضرر مالي مباشر، لكنها تؤثر على نزاهة الأداء ومسؤولية القابض كمحاسب عمومي.

وينظم القانون الأساسي للوظيفة العمومية رقم 06-03 (الصادر في 15 يوليو 2006)⁴ الجزاءات التأديبية الممكنة للموظف العمومي، والتي تتدرج من إنذارات وتوبيخ إلى نقل مؤقت أو فصل نهائي، في حال ثبوت مخالفات مثل الإهمال أو مخالفة التعليمات أو عدم الالتزام بالأخلاقيات المهنية.

وفي حال ارتكاب مخالفات جنائية، يطبق القانون رقم 06-01 (الصادر في 20 فبراير 2006) المتعلق بمكافحة الفساد، الذي يعاقب أفعال الرشوة، استغلال الوظيفة، والتلاعب بالأموال العمومية⁵.

البند الثاني : مظاهر المسؤولية الشخصية

تتجلى المسؤولية الشخصية في الممارسات اليومية التالية:

1. **التحقق من صحة الإقرارات الضريبية (المادة 26 من القانون 07-23)** يلتزم القابض بالتثبت من صحة التصريحات، مراجعة الوثائق الداعمة، ورفض تسجيل إيرادات مشكوك فيها. الإخلال بذلك يعرضه للمساءلة التأديبية وقد يتحول إلى مسؤولية جزائية في حال وجود سوء نية أو تواطؤ.
2. **الالتزام بالنزاهة ومكافحة الفساد (القانون 06-01)** يحظر القانون على الموظف العمومي قبول الرشوة أو استغلال منصبه. وعلى قابض الضرائب الحفاظ على أعلى معايير النزاهة والشفافية، باعتباره مسؤولاً عن أموال عامة حيوية.

1 المرسوم التنفيذي رقم 24-90 المؤرخ في 22 فيفري 2024، المحدد لمحتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية. ج ر ج ، العدد 11.

2 بن عمارة منصور ، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 1.

3 نفس المرجع ، ص 03

4 القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، ج ر ج ، العدد 44 ، الصادر بتاريخ 28 فيفري 2006، ص 55 .

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

3. الامتثال للرقابة والتدقيق (المادة 98 من القانون 07-23) يجب على القابض التعاون التام مع جهات الرقابة، وتقديم المستندات والتبريرات المطلوبة. رفض التعاون أو تقديم معلومات مضللة يُعد إخلالاً مهدياً جسيماً¹.

جدول رقم (3-4): خصائص المسؤولية الشخصية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

البند	الآثار القانونية / الإدارية	الأساس التشريعي	الوصف القانوني / الإداري
الصفة القانونية	مساءلة تأديبية أو جزائية حسب نوع المخالفة	المادة 112 من القانون 07-23	مسؤولية شخصية، مستقلة عن الضرر المالي
نطاق المسؤولية	إنذار، توبيخ، خصم من الراتب، النقل، الفصل	القانون 03-06 (الوظيفة العمومية)	الإهمال، عدم الامتثال، التواطؤ، السلوك غير الأخلاقي
المرجع الأخلاقي	متابعة جنائية في حالة الرشوة أو استغلال الوظيفة	المادة 26 من القانون 06-01	النزاهة، الحياد، الشفافية، الحيطة في القرارات
التحقق من الإقرارات	تحمل تبعات التسجيل الخاطئ أو المتعمد	المادة 26 من القانون 23-07	مراجعة وتصحيح التصريحات قبل التسجيل
الالتزام بالرقابة	مسؤولية في حالة حجب المعلومات أو تعطيل التدقيق	المادة 98 من القانون 23-07	التعاون الكامل مع جهات التدقيق والتدقيق
طبيعة الخطأ	تختلف العقوبات حسب الخطأ وظروفه	تحليلات قانونية مستمدة من القوانين	مادي (إهمال)، سلوكي (تواطؤ)، أو أخلاقي (انحياز)
التحديات	زيادة مخاطر الإخلال أو التساهل في المهام	دراسات حالة من مركز عين تموشنت	ضغط العمل، نقص التدريب الأخلاقي، تدخلات خارجية
وسائل التعزيز	تقليل الأخطاء وتحقيق بيئة عمل نزيهة ومستقرة	المادة 77 من القانون 23-07 + القانون 06-01	مدونات السلوك، حوكمة رقمية، حماية المبلغين

المصدر: من انشاء الطابنتين بناء على معطيات الدراسة

البند الثالث : التحديات وآليات تعزيز المسؤولية الشخصية

- 1- التحديات تتجسد أبرز التحديات في:
 - ضغوط العمل وازدحام المهام، خصوصاً في المراكز الإقليمية كعين تموشنت، حيث يضطر القابض لتحمل مهام متعددة.
 - نقص التكوين والتوعية المستمرة في الجوانب الأخلاقية والقانونية.
 - ضعف آليات الإبلاغ والحماية من التدخلات والتأثيرات الخارجية.
- 2- آليات التعزيز لتحقيق بيئة مهنية متوازنة ومسؤولة، يُوصى بـ:
 - اعتماد مدونات سلوك وظيفية وأخلاقية رسمية على مستوى مراكز الضرائب.
 - تعزيز الحوكمة الرقمية للحد من التدخلات البشرية غير الضرورية (المادة 77 من القانون 23-07).
 - تنظيم برامج تدريبية دورية تركز على المسؤوليات القانونية والأخلاقية.
 - تشجيع ثقافة الإبلاغ عن المخالفات مع توفير حماية قانونية للمبلغين وفق القانون 06-01².

1

² القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14.

الفرع الرابع : المسؤولية الجزائية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

تعتبر المسؤولية الجزائية أحد أشد صور المسؤولية القانونية التي قد تُفرض على قابض الضرائب بصفته محاسبًا عموميًا، إذ تُشدد على تحمل القابض التبعات الجنائية نتيجة ارتكابه أفعالاً مخالفة للقانون تستهدف حماية المال العام وصون نزاهة الوظيفة العمومية. ويستند هذا النوع من المسؤولية إلى نصوص القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، إلى جانب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 24-90 لسنة 2024 الذي يوظف المحتوى والإجراءات المحاسبية ويشدد على مسؤوليات المحاسبين العموميين.

تختلف المسؤولية الجزائية عن المسؤوليتين المالية والتأديبية في ضرورة وجود فعل مجرم قانونًا، وارتباطه بالقصد الجنائي أو الإهمال الجسيم، مع ما يترتب عليها من عقوبات قد تصل للسجن والغرامات المالية، إضافة إلى إجراءات قضائية صارمة¹.

البند الأول : المفهوم القانوني للمسؤولية الجزائية

تعرف المسؤولية الجزائية بأنها تحمل الفرد العقوبات الجنائية المنصوص عليها في القانون عند ارتكابه فعلاً مجرمًا يستلزم وجود القصد الجنائي أو الإهمال الجسيم. بالنسبة لقابض الضرائب، فإن المسؤولية الجزائية تشمل الأفعال التي تمسّ المال العام أو تخدش نزاهة الوظيفة، مثل:

- الاختلاس واستغلال الأموال العامة (المادة 25 من القانون 06-01 والمادة 112 من القانون 23-07)؛

- قبول الرشوة أو تقديم مزايا غير مشروعة (المواد 26 و35 من القانون 06-01)؛
 - التلاعب في السجلات أو القوائم المالية (المادة 94 من القانون 23-07).
- كما ينص المرسوم التنفيذي رقم 24-90 على قواعد دقيقة لتنظيم التسجيل المحاسبي، التوثيق، وحفظ الحسابات، مما يشكل قاعدة لإثبات أي مخالفة أو تزوير².

البند الثاني : الحالات المؤدية للمسؤولية الجزائية

1. الاختلاس

هو استيلاء القابض على أموال الدولة أو استعمالها في غير محلها القانوني. ويُعد العجز في الصندوق أو التفاوت بين المبالغ المحصلة والمودعة دليلاً على ذلك. يعاقب القانون مرتكب الاختلاس بالسجن والغرامة، إلى جانب التعويض المدني.

2. الرشوة وتسهيل التهرب الضريبي

يشمل قبول هدايا أو مزايا مقابل تسهيل إجراءات أو التغاضي عن مخالفات، ما يُعد جريمة فساد يعاقب عليها القانون بشدة، ويهدد نزاهة النظام الضريبي.

3. التلاعب في القوائم المالية

أي تعديل أو حذف معلومات في القوائم المحاسبية يعد تزويرًا يعاقب عليه، ويعرّض القابض للمساءلة الجزائية، كما تظهره دراسات حالات من مركز عين تموشنت³.

البند الثالث : التحديات وآليات تعزيز المسؤولية الجزائية

• التحديات

○ ضغوط المكلفين بالضرائب وتأثيراتهم على القابض؛

¹ عبد الله نيار. "مبدأ التدرج بين المسؤولية الجنائية وسن الحدث في التشريع الجزائري والقانون المقارن" مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 5، جوان 2018، ص. 20

² عبد الله نيار، المرجع السابق، ص 21

³ إيدير عبد الهادي، الضمانات التأديبية للموظف العمومي في ظل قانون الوظيفة العمومية الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، تحت إشراف د. مرماس سعيد، غير منشورة، 2023، ص 65

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والتوثيق؛
- نقص التكوين القانوني والمهني للموظفين¹
- آليات الوقاية والتعزيز
 - برامج تدريب قانونية متخصصة؛
 - تعزيز الرقابة الرقمية وفق المرسوم 24-90؛
 - حماية القابضين من الضغوط الخارجية؛
 - تطوير آليات الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين².

جدول رقم (4-4): خصائص المسؤولية الجزائية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

البند	الآثار / العقوبات	الأساس القانوني	الوصف القانوني / الإداري
الطبيعة القانونية	سجن، غرامة، تعويض، عزل	المواد 25 من القانون 06-01، 112 من 07-23، 24-90	جنايية، تستلزم فعلاً مجرماً ووجود القصد أو الإهمال
الأفعال الجرمية	مسؤولية شخصية وجزائية مباشرة	المواد 25، 26، 35 من القانون 06-01، 94 من 07-23	اختلاس، رشوة، تزوير، تسهيل التهرب
الركن المعنوي	تشديد العقاب في حالة سوء النية	القانون الجنائي	القصد الجنائي أو الإهمال الجسيم
أمثلة تطبيقية	متابعة قضائية ومحاكمة	دراسات حالة (عين تموشنت)	تقليل الضرائب، حذف الإيرادات، قبول رشوة
إجراءات المتابعة	توقيف تحفظي، تحقيق، محاكمة	قوانين الوظيفة العامة وقوانين الإجراءات	تحقيق إداري، إحالة للقضاء، محاكمة
أدوات الوقاية	تقليل التلاعب والتواطؤ	المرسوم 24-90، برامج الرقابة	رقابة داخلية، رقمنة، توثيق صارم، الإبلاغ
التحديات الواقعية	زيادة احتمالات الخطأ والتواطؤ	تقارير التفتيش ودراسات الحالة	ضغوط، نقص التكوين، بطء الرقابة

المصدر: من إنشاء الطالبين بناء على معطيات الدراسة

خلاصة الفصل الثاني

لقد بيّن هذا الفصل، من خلال تحليل قانوني ممنهج، أن قابض الضرائب لا يُعد مجرد موظف مكلف بتحصيل الإيرادات، بل يضطلع بوظيفة محاسبية عمومية ذات طابع سيادي، تخضع لإطار قانوني دقيق وشفاف، حدده القانون رقم 23-07 لسنة 2023 والمرسوم التنفيذي رقم 24-90 لسنة 2024. وقد كُرّست من خلالهما مجموعة من المهام الجوهرية والالتزامات الصارمة، سواء في ما يتعلق بجمع الإيرادات، تسجيل العمليات المالية، إعداد الحسابات الختامية، أو حفظ الوثائق المحاسبية. كما أبرز الفصل الأبعاد المختلفة للمسؤولية التي يتحملها القابض، سواء كانت مالية، شخصية، أو جزائية، وما يترتب عنها من آثار قانونية تتراوح بين التعويض والتأديب والمتابعة القضائية، مع التأكيد

1 نفس المرجع ، ص 67

2 نفس المرجع ، ص 68

الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي

على أهمية الرقابة الداخلية والخارجية ودور مجلس المحاسبة في ضمان النزاهة والفعالية في التسيير المالي.

وفي ظل التحديات المرتبطة برقمنة الإدارة، وضغط العمل، وتعقيد المنظومة الجبائية، بات من الضروري تعزيز أدوات التكوين المستمر، وتفعيل الآليات الوقائية والرقابية المنصوص عليها في النصوص التنظيمية، بهدف الارتقاء بأداء قابض الضرائب، وتجسيد مبادئ الحوكمة المالية، الشفافية، وحماية المال العام.

الخاتمة

تُمثل هذه الدراسة مساهمة أكاديمية متميزة تهدف إلى استكشاف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب في الجزائر، مع التركيز على دوره كمحاسب عمومي في منظومة المالية العامة. تمحورت الإشكالية حول السؤال التالي: **ما الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب في الجزائر؟**، وكيف يتحقق التوازن بين حماية الخزينة العمومية وضمان حقوق القابض والمكلفين من خلال تحليل معمق للنصوص التشريعية والتطبيقات العملية، قدمت الدراسة إجابة شاملة لهذه الإشكالية، مع إبراز إسهاماتها النظرية والعملية، وفتح آفاق جديدة للبحث العلمي في هذا المجال.

كشفت الدراسة أن الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب يقوم على منظومة تشريعية متكاملة تشمل قانون الإجراءات الجبائية لعام 2025، القانون رقم 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، القانون رقم 03-06 الخاص بالأسلاك المالية، القانون رقم 01-06 للوقاية من الفساد ومكافحته، قانون المالية لعام 2025، المرسوم التنفيذي رقم 90-24 المتعلق بتطبيق المحاسبة العمومية، مرسوم إنشاء إدارة الضرائب، والرسوم المكمل له. تُنظم هذه النصوص، بشكل منسجم، التزامات القابض، مسؤولياته، والضمانات القانونية الممنوحة له، مع تحقيق التوازن بين حماية المال العام وصون حقوق الأطراف المعنية.

أولاً، يُحدد قانون الإجراءات الجبائية 2025 (المواد 143-159) المهام التنفيذية للقابض، مثل إصدار جداول التحصيل (المادة 143)، إرسال الإنذارات (المادة 144)، تنفيذ المتابعات الجبرية (المادة 145)، وتطبيق المقاصة الضريبية (المادة 144 مكرر 1). تُلزم هذه الأحكام القابض بالدقة في تسجيل العمليات والالتزام بالأجال القانونية، مما يضمن استمرارية تدفق الإيرادات إلى الخزينة العمومية. ثانياً، ينص القانون 07-23 (المواد 15، 24، 28، 112) على مسؤولية القابض كمحاسب عمومي في تحصيل الإيرادات، توريد الأموال خلال 48 ساعة، وإعداد الحسابات الختامية، مع فرض مسؤولية مالية موضوعية في حال العجز أو الإهمال. ثالثاً، ينظم القانون 03-06 (المادة 19) المسؤولية الشخصية من خلال العقوبات التأديبية (الإنذار، التوقيف المؤقت) على الإخلال بالواجبات المهنية. رابعاً، يُعزز القانون 01-06 (المواد 20، 25) مبدأ النزاهة، ويُجرّم أفعال الفساد مثل الاختلاس أو الرشوة بعقوبات تصل إلى 7 سنوات سجناً، وفق مدونة العقوبات. خامساً، يدعم قانون المالية 2025 هذا الإطار من خلال تخصيص موارد لتطوير الأنظمة الرقمية وتعزيز التكوين، بينما يوضح مرسوم إنشاء إدارة الضرائب والرسوم المكمل تنظيم المديرية العامة للضرائب، مع تحديد آليات الرقابة الداخلية. أخيراً، يُفصّل المرسوم 90-24

(المواد 1-14) مراحل التوثيق المحاسبي، مكونات الحسابات الختامية، وإجراءات الرقابة، مما يعزز شفافية عمليات القابض.

عملياً، كشف تحليل حالة السيد أحمد (الفصل الرابع) عن فعالية هذا الإطار في معالجة الأخطاء الإدارية. فشل القابض في تسجيل دفعة بقيمة 5 ملايين دينار وتوريدها في الأجل المحددة (المادة 28 من القانون 07-23) أدى إلى خرق المسؤولية المالية، مما تسبب في ضرر مالي للخزينة ومؤسسة التقدم. كما عكس هذا الإهمال إخلالاً بالنزاهة (المادة 25 من القانون 01-06) والواجبات المهنية (المادة 19 من القانون 03-06)، مما استدعى فرض عقوبات تأديبية (إنذار، تعليق الترقية). ومع ذلك، أتاح الإطار القانوني تصحيح الخطأ من خلال إلغاء الغرامة (المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية 2025) وإجراء تدقيق شامل، مع توفير آليات الطعن (المادة 153) لحماية حقوق المكلفين. يُظهر هذا الإطار قدرته على حماية المال العام مع ضمان العدالة الإجرائية، لكنه يواجه تحديات مثل نقص الأنظمة الرقمية، ضغط العمل، وتعقيد الإقرارات الضريبية، مما يستلزم إصلاحات هيكلية.

الإسهامات الجديدة في الدراسة

تتميز هذه الدراسة بإسهاماتها المبتكرة في دراسة المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب، حيث جمعت بين البعدين المالي والشخصي في تحليل واحد، على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على أحدهما بشكل منفصل. أولاً، قدمت الدراسة تحليلاً شاملاً للإطار القانوني الحديث، مع دمج قانون الإجراءات الجنائية 2025 وقانون المالية 2025 لأول مرة في سياق دراسة المسؤولية الجنائية، مما يعكس التطورات التشريعية الأخيرة. ثانياً، ربطت الدراسة بين الجوانب النظرية والعملية من خلال تحليل حالة السيد أحمد، مما أبرز الفجوات بين النصوص القانونية (مثل المادة 28 من القانون 07-23) والتطبيق العملي، وهو نهج لم تتبعه دراسات سابقة بذات العمق. ثالثاً، أكدت الدراسة على أهمية التحول الرقمي كحل لتقليل الأخطاء الإدارية، مع اقتراح توصيات عملية مستندة إلى مرسوم إنشاء إدارة الضرائب والمرسوم 90-24. رابعاً، ساهمت في إثراء النقاش حول النزاهة والمسؤولية الأخلاقية من خلال تحليل القانون 01-06، مع التركيز على حماية المبلغين (المادة 20) كألية لتعزيز الشفافية.

حدود الدراسة

واجهت الدراسة بعض القيود التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. نقص البيانات الكمية: اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي بسبب محدودية البيانات الإحصائية المتاحة، مما حال دون تقديم تقديرات دقيقة لمعدلات الأخطاء الإدارية أو تأثيرها المالي.

أثر الدراسة على الجانب النظري

ساهمت الدراسة في إثراء الأدبيات القانونية والإدارية المتعلقة بالمسؤولية الجبائية من خلال عدة

محاور:

1. تحليل التشريعات الحديثة: قدمت الدراسة تحليلاً دقيقاً للإطار القانوني الجديد، بما في ذلك قانون الإجراءات الجبائية 2025 وقانون المالية 2025، مما يوفر مرجعاً أكاديمياً لفهم التزامات القابض وآليات المساءلة.
2. تعزيز النقاش حول العدالة الإجرائية: أبرزت الدراسة التوازن بين صرامة التشريعات وحقوق القابض والمكلفين من خلال تحليل آليات الطعن (المادة 153) وتصحيح الأخطاء (المادة 143)، مما يدعم النظريات حول العدالة الإجرائية.
3. إبراز دور التكنولوجيا: ركزت الدراسة على أهمية التحول الرقمي في تقليل الأخطاء الإدارية، مما يُثري الأطر النظرية حول رقمنة القطاع العام في الجزائر.

أثر الدراسة على الجانب العملي

على المستوى العملي، قدمت الدراسة إسهامات ملموسة لتحسين أداء المنظومة الجبائية:

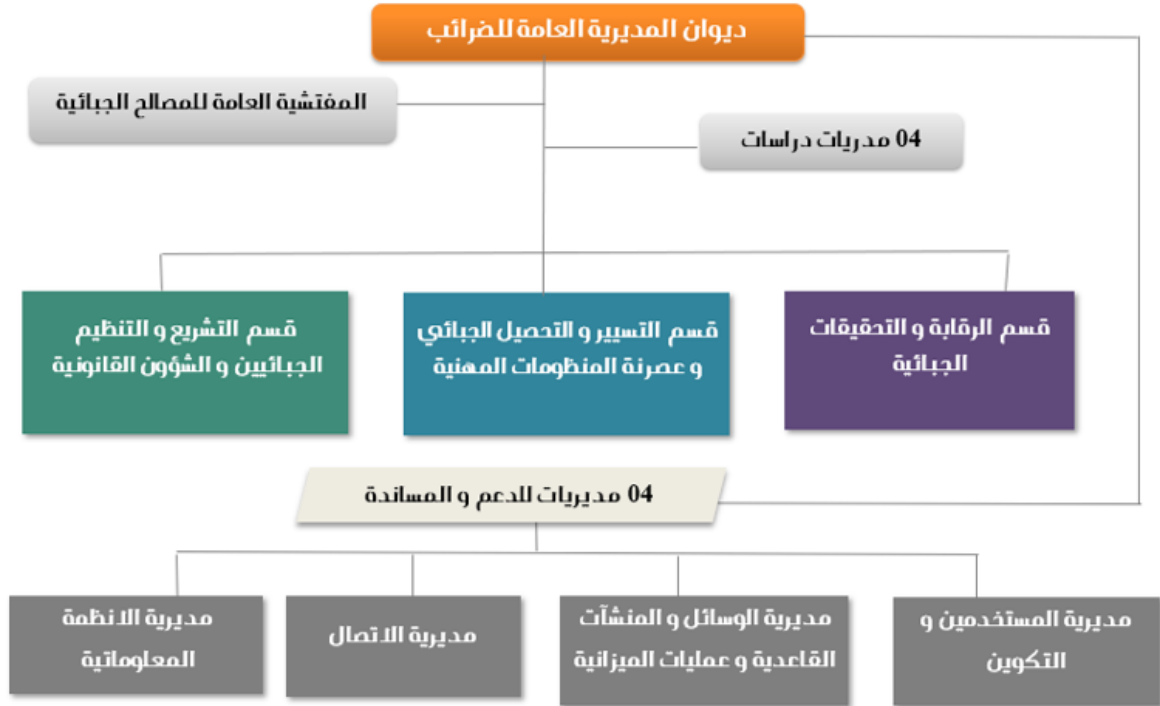
1. تصحيح الأخطاء الإدارية: كشف تحليل حالة السيد أحمد عن تأثير الأخطاء في تسجيل المدفوعات (المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية 2025)، مما دفع المديرية العامة للضرائب إلى إلغاء الغرامة، إجراء تدقيق شامل، وتعزيز الشفافية.
2. تطوير الأنظمة الرقمية: أوصت الدراسة بتطبيق أنظمة إلكترونية لتسجيل المدفوعات وتتبع الأجل (المادة 6 من المرسوم 24-90)، مما يقلل الأخطاء البشرية ويُعزز الكفاءة.
3. تخفيف ضغط العمل: اقترحت زيادة الموارد البشرية لتوزيع المهام، مما يدعم الكفاءة في التحصيل والتوثيق.
4. تعزيز التواصل مع المكلفين: أوصت بتحسين قنوات التواصل لتجنب النزاعات، مما يُسهم في استقرار النظام الجبائي وتعزيز الثقة بين الأطراف.

الملاحق

الملحق 01



الملحق رقم 02



قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب

الكتب العامة

- عباس عبد الرزاق ، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي من خلال عملية الرقابة الجبائية على ضوء التشريع الجبائي الجزائري والمقارن، دار الهدى الجزائر، 2012.
- بن عمارة منصور ، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011.
- حامد عبد المجيد دراز ، النظم الضريبية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1999، ص 222
- حسين فريجة ، شرح المنازعات الإدارية ، الطبعة الأولى ، دار الخلد و نية للنشر و التوزيع ، الجزائر 2011 .
- رابح رتيب، "الممول و إدارة الضريبة، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة 1991 .
- زكريا محمد بيومي، موسوعة شرح قانون الضريبة على الدخل، النسر الذهبي للطباعة، ط1، 2006 القاهرة .
- سالم عبد المنعم حسين، ضمانات تحصيل ضريبة الدخل، دار الكتاب القانوني، بدون طبعة 2009 الإسكندرية.
- سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد، الجزائر، 2011.
- طارق محمد محمد حسن، الدفعات المقدمة و الاستقرار الضريبي، مطابع المؤسسة الأهلية للأجهزة العلمية و مهمات المكاتب، د.ط، 2009.
- عبد الحكيم بلوفي، أثر الضرائب على النشاط التجاري، إشراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009 القاهرة .
- عبد الرؤوف قطيش، الضريبة على القيمة المضافة، دار الخلدون للطباعة والنشر، ط 01 ، بيروت .
- عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ، 2011
- فضيل كوسة ، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة ، دار هومة - الجزائر ط 2010 .
- محمد خالد المهاني خالد شحادة الخطيب، إبراهيم العدي، المحاسبة الضريبية، منشورات جامعة دمشق 2005-2006 ، الجمهورية العربية السورية .
- محمد علوم محمد علي المحمود ، الطبيعة القانونية و المالية لدين الضريبة وتطبيقاتها في التشريعات الضريبية المقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، بيروت، 2010.
- محمد علوم محمد علي المحمود ، الطبيعة القانونية و المالية لدين الضريبة وتطبيقاتها في التشريعات الضريبية المقارنة منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، بيروت، 2010 .
- مصطفى رشدي الشيحة، التشريع الضريبي و المالي دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، بيروت .

ثانياً : رسائل الدكتوراه والمذكرات

رسائل الدكتوراه:

- زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق و العوم السياسية ، جامعة تلمسان، 2013 .
- واضح الياس ، إرجاء الدفع في المواد الجبائية ، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في القانون العام ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 ، 2014/2015 .

(2) - مذكرات الماجستير والماستر:

أ-الماجستير

- سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2013.
- إلياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011/2010 .
- سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2013.
- نجاة نوي، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر (1999/2003) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.
- هاني محمد حسن شبيطة، حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية و ضمانات المكلفين أطروحة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، سنة 2006
- خلاصي رضا، المراجعة الجبائية تقيمها و منهجيتها، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000 .

ب- الماستر

- إيدير عبد الهادي، الضمانات التأديبية للموظف العمومي في ظل قانون الوظيفة العمومية الجزائري مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2023
- خميري ياسمين و حنون بئينة ، المركز القانوني للمحاسب العمومي ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2020-2021 .
- زرقاط عيسى ، محاضرات في المنازعة الجبائية ، غير منشورة ، أقيمت على طلبة الحقوق ، تخصص قانون عام اقتصادي ماستر02 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2020 .
- عيسى بولخلوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة النهب والغش الضريبي، دراسة حالة ولاية باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2004/2005.
- غطيفي عبد الرزاق ، ضمانات المكلف بالضريبة أثناء خضوعه للرقابة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2014 .
- فتيحة بوحلوفة و نعمة قنطور ، أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي -دراسة ميدانية على عينة من دافعي الضرائب ولاية جيجل- مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل-2018-2019.

رابعاً: المقالات

- أحمد فنيدس، ضمانات المكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق الضريبي ، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قالمة، العدد 35 ، 2013 .
- باهي هشام و محمد بن محمد ، المنازعة الضريبية أمام القضاء الإداري الاستعجالي ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2020 .
- بلخضر، بكاري و خنينة خضيرة ، " العلاقة المحاسبية-الضريبية بين النظرية وواقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية لسنة 2014." مجلة الباحث، المجلد 1 عدد 16 ، 2016.
- بلقاسم نورة ، دور التقارير المالية الدورية في تفعيل الرقابة الخارجية: دراسة تحليلية في ضوء الأمر 95-20. مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق سعيد حمدين ، جامعة الجزائر 3 ، مجلد 4 ، العدد 2،

- بلول فهيمة ، الخبرة القضائية كإجراء أساسي للتحقيق في المنازعة الضريبية ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 15 ، العدد 01 ، 2017 .
- بن خالدي فضيل و آخرون ، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023 .كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، مجلة دفاتر ، المجلد 20 ، العدد 2 ، 2023
- جودي نريمان و محمد براهيم ، آليات مكافحة التهرب الضريبي ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 19 العدد 01 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة يحي فارس المدينة ، الجزائر ، 2025 .
- خروبي هني و جيلالي عياد غلام الله ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر: دراسة مقارنة. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية كلية الحقوق و العلوم الساسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2022.
- دبابي عبد الجليل ، دور المحاسب العمومي في تحصيل الجباية المحلية ، مجلة القانون العقاري مخبر القانون والعقار،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البليدة 2، المجلد 6، العدد01 .
- زرقان سهام ، الدور الجديد للأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المالية في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،المجلد 07 ، العدد 02 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة حنشلة ، 2023 .
- ساعخي كاميليا و نصير أحمد، "قراءة في القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي من خلال المقارنة مع القانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية في الجزائر.مجلة الفكر القانوني و السياسي ، جامعة حمة لخضر الوادي ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2023
- سعدالله وليد و عبد الجبار أحمد عبد الجبار طيب ، دور المحاسب العمومي (أمين خزينة الولاية) في الرقابة على الصفقات العمومية في القانون الجزائري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سوسة تونس مع جامعة البحرين ، مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية ، المجلد 7 ، العدد 2 .
- سعيدة رقام ، شروط دعوى الاستعجال الضريبية وتطبيقاتها أمام القضاء الإداري الجزائري ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، جامعة باجي مختار عنابة ، المجلد 09 ، العدد 03 ، 2018
- سفيان زركان، "الدور الجديد للأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المالية في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام"، مجلة الانتفاضة للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 7، عدد 2 ، 2023.
- سكوتي خالد ، دور المحاسب العمومي في مراقبة الميزانية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة غرداية، المجلد 09 ، العدد 03 ، 2020 .
- شعيب ضيف، "جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة"، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 5، العدد 2 ، جامعة سكيكدة ، 2014.
- عبد الله نيار. "مبدأ التدرج بين المسؤولية الجنائية وسن الحدث في التشريع الجزائري والقانون المقارن". مجلة المنار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية، المجلد 02 ، العدد 5 ، جوان 2018.
- عيسى قساسة، "التصريح الجبائي الإلكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1 ، المجلد 8، العدد 2 ، 2023 .
- محمد بودالي، وفؤاد أوشاش، " فعالية التحفيز الضريبي في تنمية المشاريع المقاولاتية – دراسة مقارنة بين تونس والجزائر –" مجلة مجامع المعرفة، المركز الجامعي تندوف و المركز الجامعي ميله المجلد 08 عدد 05 ، 2017 .
- مسقم مريم ، أثر الخبرة المحاسبية على القاضي بين سلطته التقديرية و حتمية الأخذ بها في المنازعة الضريبية) ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة البليدة 2 ، المجلد 07 العدد 02 ، 2020 .
- مشقق الحسين و بشيش عبد المالك ، " إشكالية التحصيل الجبائي في الجزائر بين فعالية الآليات مخاطر التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة في الفترة ما بين 2018 -2022" مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد،المجلد 7 العدد 2،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2024.

- نيق بوبكر و آخرون ، دراسة مدى تحقق العدالة الضريبية في الواقع -الضريبة على الدخل نموذجاً. مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد 5 ، العدد 01 ، 2021 .
- ونوغي نبيل، "الأبعاد القانونية للتنمية الاقتصادية ودور ذلك للحد من الأزمات." مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد 6، عدد 2، كلية الحقوق ، المركز الجامعي بريكة ، سنة 2023 .
- يزيد قادة و طلحة عبدالقادر، التكوين وأثره على أداء الموظفين بمديرية الضرائب لولاية سعيدة ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد 16 ، العدد 01 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سعيدة 2022 .

خامسا : الملتقيات

- ناصر مراد ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث ، المجلد 8 ، عدد 2 ، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة البليدة ، 2023 .
- بودالي محمد؛ مكايي زوبير ، " فعالية استقبال الإقرارات الضريبية ودور قابض الضرائب في تحسين التحصيل: دراسة تحليلية" مداخلة منشورة ضمن أعمال ملتقى الجباية والتحصيل، جامعة الجزائر، 2024.
- ولهي بوعلام ، نحو إطار مقترح لتنفيذ آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة. الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف .

سادسا : النصوص القانونية والتشريعات الرسمية

1- القوانين

- القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. ج ر، ج ج. 2023 ، العدد 41 ، الصادر بتاريخ 2023/06/25.
- القانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، ج ر ج ج ، العدد 44 ، الصادر بتاريخ 28 فيفري 2006 .
- الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج ر ج ج ، العدد 46، الصادر في 2006/07/16.
- القانون رقم 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. ج ر ج ج ، العدد 41 ، الصادر بتاريخ 30 يونيو 2023.
- قانون رقم 01/21 مؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر ج ج ، العدد، 79 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001، المعدل و المتمم لقانون رقم 08-24 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025. المعدل لقانون الإجراءات الجبائية المعدل والمتمم إلى غاية قانون المالية 2025 ، ج ر ج ج ، العدد 84 ، الصادر بتاريخ 2025/01/08.
- قانون رقم 01/21 مؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر ج ج ، العدد، 79، صادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001، المعدل و المتمم لقانون رقم 08-24 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025. المعدل لقانون الإجراءات الجبائية المعدل والمتمم إلى غاية قانون المالية 2025.

2- المراسيم التنفيذية

- المرسوم التنفيذي رقم 90-24 المؤرخ في 22 فيفري 2024 المحدد لمحتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 11 الصادر بتاريخ 2024/02/28
- المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ في 23 جوان 1990 المتعلق بتنظيم المديرية العامة للضرائب. ج ر ، ج ج ، العدد 26، الصادر بتاريخ 1990/06/27 .

- المرسوم التنفيذي رقم 10-299 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يحدد تنظيم المفتشيات الجهوية للضرائب وصلحياتها. ج ر ج ج ، العدد 74 ، الصادر بتاريخ 2010/12/05 .
- مرسوم تنفيذي رقم 24-150 مؤرخ في 21 شوال عام 1445 الموافق 30 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 25 شوال عام 1442 الموافق 6 يونيو سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية. ج ر ج ج ، العدد 32 ، الصادر بتاريخ 2024/05/05.

الكتب الأجنبية

- Direction Générale des impôts, Bulletin des services fiscaux N°19, 2000, pp70-78
- Ministère des finances, DG DRV, Guide de vérification, 2001.
- Hamini Ahmed, L'audit comptable et financier, édition Berti, 2001.

المواقع الالكترونية

- المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، المركز الجوارى للضرائب، متاح على الرابط: www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-9/servicesexterieurs272
- <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-241exterieurs>

الصفحة	العنوان
	إهداء
	إهداء
	شكر
	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار العام و التنظيمي لوظيفة قابض البريد
5	المبحث الأول: المرجعيات القانونية والدراسات المتعلقة بوظيفة القابض
5	المطلب الأول: القابض بين دور التحصيل والمحاسبة العمومية
5	الفرع الأول: الإطار القانوني لدور القابض كمحصل ضرائب
6	البند الأول : الإصلاحات الرقمية في التحصيل
6	البند الثاني: التدريب على إجراءات التحصيل
6	الفرع الثاني: آليات التحصيل وممارساتها العملية
7	البند الأول: استقبال الإقرارات الضريبية
7	البند الثاني: التحصيل الإلكتروني
7	الفرع الثالث: تحديات دور القابض كمحصل
7	البند الأول : نقص الكوادر المدربة
8	البند الثاني: تعقيد الإجراءات الجبائية
8	البند الثالث : ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين
8	المطلب الثاني: القابض كمحاسب عمومي
8	الفرع الأول: الإطار القانوني لدور القابض كمحاسب
9	البند الأول : النصوص القانونية المنظمة للمحاسبة
9	البند الثاني : إدماج المعايير الدولية
9	البند الثالث : الهيكلية التنظيمية للأسلاك المحاسبية
9	الفرع الثاني: آليات الرقابة المحاسبية وممارساتها
10	البند الأول : الرقابة الداخلية
10	البند الثاني : الرقابة الإلكترونية
10	البند الثالث : الرقابة المستقلة
10	الفرع الثالث: تحديات دور القابض كمحاسب
11	البند الأول : تعقيد الأنظمة المحاسبية
11	البند الثاني : التداخل بين المهام
11	البند الثالث: الحاجة إلى التكوين المستمر
11	المطلب الثالث: المسؤولية المالية والشخصية للقابض
12	الفرع الأول: التأصيل القانوني للمسؤولية
12	البند الأول : الأساس القانوني للمساءلة
12	البند الثاني : الرقابة الذاتية والمعايير الأخلاقية
12	البند الثالث : مدونات السلوك الوظيفي
12	الفرع الثاني: آليات ضبط المسؤولية
12	البند الأول: العقوبات الإدارية
13	البند الثاني : الرقابة الإلكترونية

قائمة المصادر و المراجع

13	البند الثالث : التوعية الوظيفية
13	الفرع الثالث: الفجوات البحثية وآفاق التطوير
13	البند الأول : قلة التحليل الكمي
13	البند الثاني: محدودية المقارنة الدولية
14	البند الثالث: الحاجة إلى بحوث متعددة التخصصات
15	المبحث الثاني: التنظيم القانوني والإداري لإدارة الضرائب وأسلاكها المتخصصة
15	المطلب الأول: المديرية العامة للضرائب ودورها في إدارة التحصيل الضريبي
15	الفرع الأول: الإطار العام للمديرية العامة للضرائب
15	البند الأول: تعريف المديرية العامة للضرائب وتأسيسها
17	البند الثاني: المهام الرئيسية للمديرية
18	البند الثالث: الهيكلية التنظيمية المركزية
18	الفرع الثاني: مديريات وأقسام التحصيل الضريبي
18	البند الأول: دور المديريات الولائية في التحصيل
19	البند الثاني: أقسام التحصيل في المديريات الفرعية
19	البند الثالث: دور الأنظمة الرقمية في تعزيز كفاءة التحصيل
19	الفرع الثالث: القباضات ودورها في التحصيل الضريبي
19	البند الأول: مفهوم القباضات وأهميتها
19	البند الثاني: اختلاف القباضات حسب المستويات
22	البند الثالث: الوظائف الإدارية والجبائية للقباضات في المنظومة الضريبية الجزائرية
23	المطلب الثاني: الأسلاك الجبائية بين الإطار التنظيمي، الهيكلية الإدارية، والمسؤوليات المهنية
23	الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للأسلاك الخاصة بإدارة الضرائب
23	البند الأول: التعريف القانوني للأسلاك الخاصة
23	البند الثاني: الطبيعة القانونية والتنظيمية
24	البند الثالث: الأساس المؤسسي
24	الفرع الثاني: الهيكلية الإدارية للأسلاك الجبائية ومهامها
24	البند الأول: السلك الإداري والمحاسبي
24	البند الثاني: السلك التنفيذي – القابض نموذجًا
25	البند الثالث: السلك الرقابي والتحقيقي
25	الفرع الثالث: المسؤوليات القانونية والأخلاقية للموظفين الجبائيين
26	البند الأول: المسؤولية التأديبية والإدارية
26	البند الثاني : المسؤولية المهنية والأخلاقية
26	البند الثالث : التأهيل والتكوين المستمر
26	المطلب الثالث: وظيفة القابض الضريبي وأهميته في النظام الجبائي
26	الفرع الأول: تعريف ودور القابض الضريبي
26	البند الأول: المفهوم العام لقابض الضرائب
27	البند الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي
27	البند الثالث: موقع قابض الضرائب في الهيكل المحلي للقباضة الجبائية
29	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والإدارية لدور قابض الضرائب
29	البند الأول: الإسهام في تمويل الخزينة العمومية

قائمة المصادر و المراجع

29	البند الثاني: تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة
29	البند الثالث: تكريس العدالة الجبائية والإدارة التوجيهية
30	الفرع الثالث: أنواع الضرائب والمسؤوليات القانونية لقابض الضرائب
30	البند الأول: أنواع الضرائب حسب تصنيفها القانوني
31	البند الثاني: المسؤولية المالية لقابض الضرائب
31	البند الثالث: المسؤولية الشخصية والضمانات القانونية
35	الفصل الثاني : المسؤولية المحاسبية والمالية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي
38	المبحث الأول : قابض الضرائب كمحصل للإيرادات الجبائية وفق قانون الإجراءات الجبائية
38	المطلب الأول: مهام قابض الضرائب في إجراءات التحصيل
38	الفرع الأول: إصدار وتحصيل الجداول
39	البند الأول : مفهوم الجداول وإجراءات إصدارها
39	البند الثاني : إجراءات التحصيل
39	البند الثالث : تصحيح الأخطاء في الجداول
39	الفرع الثاني: إرسال الإنذارات وتسليم الوثائق
40	البند الأول : إجراءات إرسال الإنذارات
40	البند الثاني: تسليم الوثائق الضريبية
40	البند الثالث: شروط إصدار شهادات عدم الخضوع
40	الفرع الثالث: توريد الإيرادات ومسك السجلات المحاسبية
40	البند الأول: آجال وإجراءات التوريد إلى الخزينة
41	البند الثاني: مسك السجلات المحاسبية والبيانات اليومية
41	البند الثالث: آليات المراجعة والتدقيق الداخلي
41	المطلب الثاني: التزامات قابض الضرائب في المتابعات التنفيذية
42	الفرع الأول: تنفيذ الإجراءات التنفيذية
42	البند الثاني: الإغلاق المؤقت والحجز
42	البند الثالث: البيع التنفيذي
42	الفرع الثاني: الرقابة على المتابعات التنفيذية
43	البند الأول : الرقابة الإدارية
43	البند الثاني: الرقابة القضائية
43	البند الثالث: التحديات وآليات التعزيز
43	الفرع الثالث: آثار المتابعات التنفيذية على كفاءة التحصيل الضريبي
43	البند الأول : تعزيز الإيرادات الضريبية
43	البند الثاني : تحسين الانضباط الضريبي
43	البند الثالث : التحديات المرتبطة بالكفاءة
44	المطلب الثالث: الضمانات والمسؤوليات القانونية لقابض الضرائب في ضوء التشريع الجبائي الجزائري
45	الفرع الأول: المسؤولية القانونية لقابض الضرائب
45	البند الأول : المسؤولية الإدارية

قائمة المصادر و المراجع

45	البند الثاني: المسؤولية الجزائية
45	البند الثالث: المسؤولية المهنية في إجراء المقاصة
45	الفرع الثاني : الضمانات القانونية الممنوحة للقابض
46	البند الأول: الحماية من الطعون الإدارية غير المؤسسة
46	البند الثاني: ضمانات الدفاع والإثبات
46	البند الثالث: ضمانات التكوين والدعم المؤسسي
46	الفرع الثالث: آثار التقادم في العمل الجبائي
46	البند الأول : سقوط الحق الجبائي بسبب التقادم
47	البند الثاني: إجراءات قطع التقادم
47	البند الثالث: تحديات تتبع آجال التقادم
48	المبحث الثاني : المسؤولية المحاسبية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي
48	المطلب الأول: تحديد مفهوم المحاسب العمومي ومهامه الأساسية
48	الفرع الأول: تعريف المحاسب العمومي حسب القانون 07-23 والمرسوم التنفيذي 90-24
49	البند الأول : مفهوم العام للمحاسب العمومي
49	البند الثاني : التعريف القانوني للمحاسب العمومي وفق القانون 07-23
50	البند الثالث : الإطار التنظيمي لمهام المحاسب العمومي في ظل المرسوم التنفيذي رقم 90-24
50	البند الرابع : خصائص المركز القانوني لقابض الضرائب كمحاسب عمومي
51	الفرع الثاني: المهام الأساسية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي
51	البند الأول : تحصيل الإيرادات الجبائية
52	البند الثاني : مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية
52	البند الثالث : حفظ الأموال العمومية والوثائق الثبوتية
52	البند الرابع : الرقابة الداخلية والمساءلة
53	الفرع الثالث: التزامات قابض الضرائب في إعداد الحسابات الختامية وتقديمها للرقابة
53	البند الأول : مضمون الحسابات الختامية ومتطلباتها
54	البند الثاني : آجال تقديم الحسابات وجهات الرقابة
54	البند الثالث : الرقابة اللاحقة والمساءلة أمام مجلس المحاسبة
55	الفرع الثاني: التزامات قابض الضرائب كمحاسب عمومي
55	البند الأول : الالتزامات القانونية
55	البند الثاني : الالتزام بأحكام القانون رقم 07-23
55	البند الثالث : الالتزام بمدونة الضرائب وضوابط التحصيل
46	البند الرابع: الالتزام بمبدأ الشفافية والمساءلة المحاسبية
56	الفرع الثالث : الرقابة الإدارية والمالية على قابض الضرائب كمحاسب عمومي
57	البند الأول : مفهوم الرقابة ومبادئها العامة
57	البند الثاني : الرقابة الإدارية على قابض الضرائب
57	البند الثالث : الرقابة المالية والمحاسبية
58	الفرع الثالث : حدود صلاحيات قابض الضرائب كمحاسب عمومي
58	البند الأول: عدم الجمع بين وظائف الأمر بالصرف والمحاسب العمومي
59	البند الثاني: عدم التدخل في تقدير الوعاء الضريبي
59	البند الثالث : القيود الإجرائية على التوريد والمحاسبة

قائمة المصادر و المراجع

59	المطلب الثالث: المسؤولية المالية والشخصية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي
60	الفرع الأول : المسؤولية المالية
60	البند الأول : المفهوم القانوني للمسؤولية المالية في ضوء القانون 07-23 والمرسوم 24-90
62	البند الثاني: مظاهر المسؤولية المالية والتطبيق العملي
63	الفرع الثاني : التحديات وآليات تعزيز المسؤولية المالية
63	البند الأول : التحديات
63	البند الثاني : آليات التعزيز
63	الفرع الثالث: المسؤولية الشخصية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي
63	البند الأول : المفهوم القانوني للمسؤولية الشخصية
64	البند الثاني : مظاهر المسؤولية الشخصية
65	البند الثالث : التحديات وآليات تعزيز المسؤولية الشخصية
66	الفرع الرابع : المسؤولية الجزائية لقابض الضرائب كمحاسب عمومي
66	البند الأول : المفهوم القانوني للمسؤولية الجزائية
66	البند الثاني: الحالات المؤدية للمسؤولية الجزائية
67	البند الثالث : التحديات وآليات تعزيز المسؤولية الجزائية
69	خلاصة الفصل الثاني
71	الخاتمة
76	قائمة المصادر و المراجع
	الفهرس
	الملخص

المخلص

يُعد قابض الضرائب فاعلاً محورياً في منظومة التحصيل الجبائي وتسيير الأموال العمومية، إذ يجمع بين صفة المحصل والمحاسب العمومي، مما يجعله خاضعاً لمسؤوليات مالية وشخصية دقيقة ومحددة قانوناً حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لمسؤولية قابض الضرائب في التشريع الجزائري، مع التركيز على أبعاده المالية والشخصية في ضوء القانون رقم 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية، والمرسوم التنفيذي رقم 10-299 الخاص بأسلاك الضرائب. تم اتباع منهج وصفي تحليلي، من خلال دراسة النصوص القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى تحليل ميداني لحالة واقعية بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت، كشفت عن إخلال إداري ناتج عن عدم تسجيل دفعة ضريبية وإهمال في التوريد، مما سمح بإبراز أوجه القصور والتحديات العملية التي تواجه القابض، خاصة في ظل ضغط العمل ونقص الرقمنة. الجديد في هذه الدراسة يتمثل في تناولها لمسؤولية قابض الضرائب من منظور قانوني مزدوج (مالي وشخصي)، وهو موضوع لم يُتناول بعمق في الأدبيات القانونية الجزائرية. كما تفتح الدراسة آفاقاً لبحوث مقارنة مع أنظمة دولية وتحليل أثر الإصلاحات الرقمية على كفاءة الرقابة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: قابض الضرائب، المحاسب العمومي، المسؤولية المالية، المسؤولية الشخصية، التسيير المالي، الإدارة الجبائية، حماية المال العام.

Abstract

The tax collector plays a pivotal role in Algeria's fiscal system as both a public revenue officer and public accountant. This dual responsibility subjects them to financial and personal accountability governed by a strict legal framework. This study aims to analyze the legal regime governing the responsibilities of tax collectors, particularly under Law No. 23-07 on public accounting and financial management, and Executive Decree No. 10-299 regarding fiscal administration personnel. A descriptive and analytical methodology was adopted, with a practical case study from the Tax Center of Aïn Témouchent Province. The incident highlighted a failure to register and remit a VAT payment on time, exposing systemic challenges such as workload pressure and a lack of digital infrastructure. The originality of this research lies in its dual legal analysis of the tax collector's financial and personal liability—a topic scarcely addressed in Algerian legal scholarship. The study also offers prospects for future comparative research and assessments of digital reforms on tax oversight efficiency.

Keywords: tax collector, public accountant, financial liability, personal responsibility, Law 23-07, financial management, tax administration, public funds protection.